

الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو

الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو

تحليل وتصويب للمفاهيم ورؤية لسانية في المنهج

د. راجح بومعزة

الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية في النحو

تأليف: د. رابح بومعزة

سنة الطباعة: ٢٠٠٩.

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة.

جميع العمليات الفنية والطباعة تمت في:

دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

يطلب الكتاب على العنوان التالي:

دار مؤسسة رسلان

للطباعة والنشر والتوزيع

سوريا - دمشق - جرمانا

هاتف: ٥٦٢٧٠٦٠ ٠٠٩٦٣١١

تلفاكس: ٥٦٣٢٨٦٠ ٠٠٩٦٣١١

ص.ب: ٢٥٩ جرمانا

مقدمة

تستعمل اللغة التي هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم للتواصل بنوعيه العادي الذي يستخدم جملاً ووحدات إسنادية مغلقة ، دوالها على أقدار مدلولاتها ، والراقي الذي يستخدم جملاً ووحدات إسنادية محولة مفتوحة ، يتطلب استكناه معانيها اللجوء إلى بنياتها العميقة المتوارية خلف بنياتها السطحية. وهذه اللغة العربية التي هي أبلغ ما يحرك به الإنسان لسانه - لامتيازها بخصيصتي المرونة وسعة اشتقاقها - لم تتل حظها من الدراسة التي تستحق. فالتراكيب الإسنادية الأصلية- وهي قوام التواصل في هذه اللغة ، سواء أكانت مقصودة لذاتها ، أم لم تكن مقصودة لذاتها- يسجل أن مفهومها قد عرف اضطراباً جعله يفتقر إلى الانسجام بين جانبه النظري وجانبه التطبيقي. حيث يتعامل النحويون والدارسون مع التراكيب الإسنادية الأصلية التي يسوغ السكوت عليها ، المستقلة مبنى ومعنى تعاملهم مع التراكيب الإسنادية الأصلية التي تدخل في تركيب أكبر منها. وليس الأمر كذلك في الدراسات اللسانية الحديثة.

ومن هنا كان منطلق هذا البحث هو تحقيق هدف يتمثل في وضع حد لذلك الاضطراب. بتعيين التراكيب التي يصح إطلاق مصطلح " الجملة " عليها ، والتراكيب الإسنادية التي لا يصح أن يطلق عليها هذا المصطلح ، ذلك أن ثمة فرقاً بين التركيبين الإسناديين في الدلالة والوظيفة. وإنني لأرجو أن يكون واضحاً أن هذا البحث ليس تأريخاً لنقد التراكيب الإسنادية.

ولئن كان النحويون قد قسموا تلك التراكيب الإسنادية الأصلية إلى جمل لها محل من الإعراب ، وجمل لا محل لها من الإعراب ، فإن هذا البحث سيحاول أن يقصر مصطلح "الجملة" على التراكيب الإسنادية الأصلية المقصودة لذاتها بالوقوف على وظائفها البيانية. أما التراكيب الإسنادية الأصلية غير المقصودة لذاتها المندرجة ضمن تراكيب أخرى فسيتعامل معها على أنها وحدات إسنادية وظيفية. وسيلتزم البحث التزاماً صارماً حين وقوفه على صور هذه التراكيب الغانية بنفسها والتراكيب غير

المستقلة بما ينسجم والتعريف النظري لها ، من حيث ورودها اسمية أو فعلية ، ومن حيث البساطة والتركيب ، ومن حيث الإثبات والنفي والتأكيد ، ومن حيث ورودها توليدية أو تحويلية. وقد قسمت البحث إلى أربعة فصول.

الفصل الأول الموسوم بـ " التحليل اللساني للتركيب الإسنادية من وجهة نظر النحويين القدماء والدارسين المحدثين " وينطوي على مرتكزات ثلاثة هي بمثابة محطات لا بد من الوقوف عندها للتزود باعتبار أنها المرجوع إليها لخوض غمار صور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية.

نقف في المرتكز الأول على تناول النحويين القدماء لمفهوم الجملة والكلام. ونعرض في المرتكز الثاني لتناول الدارسين المحدثين لمفهوم المصطلحين السالفي الذكر. وفي المرتكز الثالث نعرض للجهود المبذولة في سبيل تطوير مفهوم الجملة والوحدة الإسنادية العربية.

الفصل الثاني: ويفرد للتقسيم الثنائي للجملة العربية وتبيان معياره وسداده.

الفصل الثالث: الذي عنوانه " ضرورة التمييز بين الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية " حاولنا أن نخرج فيه من كل ما قدم بمفهوم دقيق نتبناه لكل من التركيب الإسنادي المقصود لذاته ، والتركيب غير المستقل بنفسه ، مع تحديد طبيعة كل نوع ، والمصطلح الذي يصلح له.

ولما كان البحث يحاول أن يقدم للقارئ الأصول السليمة التي أنشئت عليها التراكيب الإسنادية الأصلية ، لم نجد بداً في الفصل الرابع من أن نشرح الشرح الذي نراه سديداً لمفهوم التحويل بأنواعه الأربعة ، الذي أسيء فهمه ، وترتب على ذلك أن التبس الفرق الذي بين الجملة أو الوحدة الإسنادية الفعلية وقسيمتها الاسمية من نحو " البحث تيسر " أهى محولة بالاستبدال أم بالتقديم؟. كما أن مفهوم التحويل الذي يصلح لأن تدرس به كل التراكيب الإسنادية العربية المحولة لم يكن واضحاً حتى لدى دارسين أشداء ، على نحو يسجل فيه أن دراسات لسانية تعاملت مع جمل محولة وعدتها توليدية^(١).

(١) - ينظر د. مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، ط١، ١٩٨٧، ص ٨٧.

وأساس ذلك أنه إذا كان تفاعل كل شيء في المجتمع بطريقة غير صحيحة يهدم، فكذلك مفهوم التحويل لما لم يتم التفاعل معه تفاعلاً صحيحاً جعل الأحكام عليه سيئة.

وحيث إن التحويل بأنواعه الأربعة مرتبط بالقياس الذي يريده النحويون العرب مطرداً، لم يكن بد من أن يعرض البحث له ولنظرية الحمل التي تحاول إدخال المسائل الخارجة عن القاعدة إلى حيز القاعدة. ولأن نظرية الحمل تساعد على فهم البنيات العميقة لكل الوحدات الإسنادية الوظيفية التوليدية والمحولة لكونها جميعاً محمولة على المصادر والمشتقات التي تعاقبتها.

ولما كان البحث يرنو إلى دراسة التراكيب الإسنادية الأصلية دراسة متشعبة باللسانيات التي تبرز الفروق الدلالية بين تلك التراكيب فإنه بغية الوصول إلى ذلك اختار الباحث المنهج التحويلي التوليدي لكونه يتناول تغيير البنيات الشكلية المنبثقة عن أصل واحد، ولكونه لا يكتفي بالوصف السطحي، مع الاستعانة بالمنهج الوظيفي التحليلي التفسيري، الذي ينزع حين التحليل إلى التفسير والتعليل القريب المأخذ، اللصيق بالمعنى لصور التراكيب الإسنادية المحولة، متجنباً التعليل الذهني غير المتماشى مع التفسير المعنوي البلاغي. انطلاقاً من محاولتنا الجمع بين الكفاية في الوصف، والتفسير اللذين يؤدي الجمع بينهما إلى إجلاء الفرق الذي بين المفرد، والوحدة الإسنادية الوظيفية التي تتعاقبه باللجوء إلى البنية العميقة التي تمثل العملية العقلية في اللغة.

فهذا البحث محاولة قد يعتريها كثير من النقص، وقد يتخللها بعض النجاح. فإن أك قد وفقت فله الفضل والمنة، وإن كانت الأخرى فالكمال لله وحده. والله أسأل أن يكون هذا الجهد إسهاماً في خدمة العربية التي لئن أسوء إليها ونحن المعنيين عصبه إنا إذاً لخاسرون. وإنني لأرجو أن ينال رضاه وأن ينتفع به الطلاب والدارسون، وأن يتحقق المرجومنه إنه نعم المولى ونعم النصير.

د. رابح بومعزة

الفصل الأول

التحليل اللساني للكلام والجملة

من وجهة نظر النحويين القدماء والدارسين المحدثين

تمهيد:

ينبغي لمن يريد التحليل اللساني العلمي الموضوعي لبنية الجملة العربية أو الوحدة الإسنادية الوظيفية (١) أن يبدأ بالبحث في مصطلح "الجملة". وتعريف الجملة عند النحويين العرب يقودنا بالضرورة إلى الوقوف على مفهوم الكلام عندهم؛ ذلك أن المصطلحين "الجملة" و "الكلام" يكادان يردان متلازمين في كثير من الكتب النحوية القديمة.

وقبل أن نعرض للمصطلحين السالفي الذكر نلفت الانتباه في مبتدأ الأمر إلى ملاحظة بالغ أمرها مؤداها أن بعضهم ذهب إلى أن النحويين العرب القدامى لم يكونوا يعرضوا للجملة إلا حين يريدون أن يخوضوا في موضوع آخر، كأن يضطرهم البحث في الخبر المفرد إلى البحث في الجملة التي تؤدي وظيفة الخبر، والبحث في النعت أو الحال المفردين إلى البحث في الجملة المؤدية وظيفتهما (٢)، وسوى ذلك مما تحل الجملة محله (٣). ورأى بعضهم أن ذلك يعزى إلى أن النحويين إنما كانوا يعنون بظاهرة الإعراب وتفسيرها. والعرب يدركون أن الإعراب لا يكون في فراغ ولا يكون في المفردات لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام (٤)، واعتقدوا أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب (٥). ورأى بعضهم أن اهتمامهم

بالجملة يعزى إلى عنايتهم بنظرية العامل(٦) التي كانت تؤطر منهجهم. حيث إن أثر العامل لا يظهر في الجملة(٧) كما يظهر في المفردات وهوما جعل علماء العربية يهتمون بالكلمة المفردة من حيث إعرابها، انطلاقاً من إدراكهم أن الحركة الإعرابية لا تتحدد إلا بالتركيب لأنها حركة تحدد المعنى الوظيفي لتلك الكلمة المفردة(٨).

فاهتمام النحويين بالمفردات كان على حساب الاهتمام بالجملة، على الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الجمل بالنظر إلى الدور الخطير الذي تؤديه في تمكين الإنسان من امتلاك اللغة واستعمالها، وتوظيف معانيها وبيانها. إذ إن الإنسان كما قال اللسانياتي "فندرياس" يفكر بواسطة الجمل(٩).

ألم نر" ابن خلدون" "ت ٨٠٨ هـ" قد نبه إلى علم تركيب الكلام الذي يعد من أغزر فروع اللسانيات لعنايته الفائقة بالجملة، فقال: "إن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة؛ إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني. وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة ونقصانها؛ وليس بالنظر إلى المفردات وإنما هو بالنظر إلى التراكيب"(١٠) ولئن كان احتفاء نحائنا بالكلمة المفردة ضمن التركيب أكثر من عنايتهم بالتركيب نفسه، فإنه يسجل أنهم لم يهملوا هذا التركيب(١١). ذلك أنهم أدركوا أن التواصل وهو الوظيفة الرئيسية للغة(١٢) نظامه اللغوي ينتهي إلى أن اللغة ليست كلمة واحدة أو كلمات غير مترابطة، لأن اللغة لن تتجج في القيام بوظيفتها الأساسية المتمثلة في الإبلاغ لو كانت على إحدى هاتين الصورتين(١٣). وأساس ذلك أن اللغة إنما تؤدي تلك الوظيفة المنشودة من خلال التركيب الإسنادي المفيد(١٤).

وعلى الرغم من أن النحوالعربي إنما أنشئ لفهم القرآن الكريم" ذلك أن المسلمين عرفوا بداية أن عليهم أن يقرأوا القرآن وأن يفهموه(. . .) وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص، وعلم يسعى لحفظه من اللحن. ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي"(١٥) فالغاية إذن هي أن يفهم المسلمون ما يؤديه التركيب القرآني باعتبار أنه أعلى ما في العربية من بيان(١٦).

وعلى الرغم من أن النحوالعربي أنشئ ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها حين النسج على سميت كلامهم(١٧)، فإن هذا النحوجاء أيضاً لضبط اللغة العربية ولوضع

حد لخطر ظاهرة اللحن (١٨)، الآخذة في الفشوبعد انحسار السليقة العربية السليمة عن السنة العرب، صيانة لكلام العرب من هذا اللحن الذي يعني الخطأ في الإعراب، الذي يلاحظ أنه أول ما يصيب الكلمات المفردة ضمن التركيب "فالإعراب أساس بناء الجملة" (١٩). التي لوحظ ظهور انحراف في بنيتها النحوية. ومن ثم فإن حرص نحائنا على التحليل الوظيفي "الإعراب" للجملة العربية الذي يمس الكلمة المفردة كان على حساب اهتمامهم بالتركيب بوصفه تركيباً مقصوداً لذاته وإيلائه العناية التي يستحق (٢٠) لأن الإعراب يحد بأنه "تغير يلحق آخر الكلمة بحركة أو سكون، لفظاً أو تقديراً بتغير العوامل في أولها لإفادة التفريق بين المعاني المختلفة" (٢١). وهو "التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة لبيان ما في الكلام من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر أو مفعول أو حال أو غير ذلك من أنواع الأسماء والأفعال وموقع كل منها في جملة" (٢٢).

ويفهم من النصين المسوقين أن الإعراب هو أن تحلل الجملة والوحدة الإسنادية (٢٣) إلى أقسام الكلام الثلاثة التي تتركب منها، على أن توصف تلك الأقسام وصفاً نحوياً يتم فيه تحديد نوع الكلمة وإيضاح التغير اللاحق بها الناشئ بفعل العلائق النحوية. ويعد هذا الإعراب أخطر خصائص اللغة العربية وأبينها (٢٤) فهو الإفصاح والإبانة عن مختلف المعاني الوظيفية لأجزاء الجملة (٢٥) أو الوحدة الإسنادية، ذلك أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بينه وبين المعاني. ولولاه ما ميز بين فاعل ومفعول (٢٦)، ولا تعجب من استفهام (٢٧). وآية ذلك "أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها. وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان الكلام من رجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه" (٢٨).

أولاً - ثنائية الكلام والجملة في تناول النحويين القدماء:

في مبتدأ هذا المبحث نسوق قولاً للسانياتي الدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح" مؤداه أنه قد يبدوللباحثين أمراً غريباً ألا يوجد أي أثر لكلمة "جملة" في كتاب سيبويه (٢٩) الذي يعد تمثيلاً ناضجاً للجهود النحوية العربية، والذي يسميه بعضهم قرآن النحو (٣٠). ولئن لم يذكر سيبويه في كتابه مصطلح "الجملة" ولم يشير إلى

تعريف مستقل لها ، فإن ذلك لا يعني غياب مفهومها في ذهنه. فهو يسميها عادة "كلاماً" على الرغم من أن ذكر "الكلام" (٣١) تردد في كتابه بمعان مختلفة. كالخطاب، والنثر، واللغة، والجملة (٣٢). ويسجل أنه إذا أراد تدقيق مفهوم الجملة استعمل "الكلام المستغني"، و"الاستغناء"، و"كنت مستغنياً"، و"يستغني الكلام" (٣٣) قال سيبويه: "الكلام المستغني عنه السكوت وما لا يستغني ألا ترى أن (كان) تعمل عمل (ضرب) ولوقلت كان عبد الله لم يكن كلاماً. ولوقلت (ضرب عبد الله) كان كلاماً" (٣٤) ويقول في موضع آخر: "ألا ترى أنه لم تنفذ الفعل في (كنت) إلى المفعول الذي به يستغني الكلام (...). فإنما هذا في موضع إخبار وبها يستغني الكلام" (٣٥). وقال: "يقبح أن تقول إنك منطلق بلغني أو عرفت لأن الكلام بعد أن وأن غير مستغن كما أن المبتدأ غير مستغن (٣٦). ويقول "ألا ترى لوقلت: "فيها "عبد الله" حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغني في قولك (هذا عبد الله) " (٣٧). يرى الدكتور "محمد الدسوقي الزغبى" أن مفهوم "الكلام" عند سيبويه اتخذ معاني متعددة (٣٨). ولم يستخدم سيبويه مصطلح "الجملة" من كتابه إلا في موطن واحد حينما تحدث عن الضرورة الشعرية مراداً بها معناها اللغوي (٣٩) فقال: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام (...). وليس شيء يضطرون إليه يقصد العرب إلا وهم يحاولون به وجهاً وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا. لأن هذا موضع جمل" (٤٠) قفول سيبويه "موضع جمل يعنى الجمل النثرية (٤١).

ولقد عرض "سيبويه" للجملة من حيث مستوى بنيتها النحوية الساكنة (٤٢) حين تناول مكوناتها الأساسيين، وهما المسند والمسند إليه. وتبدى ذلك من خلال الجمل التي أوردها في باب ذلك المكونين المسند والمسند إليه حين ذكره النموذج اللغوي لها وكذا الأمثلة التطبيقية عليه دون تسميتهما (٤٣) إذ قال: "وهما - أي المسند والمسند إليه- ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك قولك: يذهب زيد. فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن بد للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء" (٤٤) ففي هذا الباب (٤٥) تحدث سيبويه عن الجانب النحوي الساكن للجملة العربية الذي يتجسد في المسند إليه والمسند (المبتدأ والمبني عليه) الذي مثل له بالجملتين الاسميتين

عبد الله أخوك"، و"هذا عبد الله". فالجمله من حيث مستواها النحوي في حاجة إلى مبني ومبني عليه.

ويتجسد هذا الجانب النحوي الساكن أيضاً في المسند والمسند إليه (المبني عليه أي الفعل والمبني أي الفاعل) (٤٦) في نوع ثان للجمله مثل له بالجمله الفعلية "يذهب زيد". ولما أدرك "سيبويه" أن البنية النحوية الساكنة للجمله العربية التي ركانها المسند والمسند إليه ليس لها القول الفصل في تأدية المعاني المفيدة؛ ذلك أن ثمة جملاً يمكن أن يكون بناؤها النحوي الساكن سليماً، لكنها لا تقوى على أداء الرسالة الإبلاغية الإخبارية دعا إلى ضرورة دراسة التركيب النحوي للجمله أو الوحدة الإسنادية في جانبيه المتلازمين، وعدم الاقتصار على جانب واحد (نحوي أو إبلغي) أي الانطلاق من التلازم بين معاني النحو وأحكامه التي تؤديها التراكمات الإسنادية النحوية وبين أغراض الكلام ومقاصده حسب المقامات المختلفة (٤٧). وعرض في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة) للجمله من حيث مستوى بنيتها الإبلاغية (٤٨) الإخبارية قائلاً: "فمنه (٤٩) مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غداً. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسأتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه (٥٠). وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأيت. وكبي زيد يأتيك وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول سوف أشرب ماء البحر أمس" (٥١).

يلاحظ أن سيبويه حين تقسيمه "الكلام" إلى "الجمله" قد راعى المستويين: المستوى النحوي الساكن (٥٢) (الشكلي)، الذي يعتمد على الارتباطات النحوية بين الكلمات كإسناد الخبر إلى المبتدأ، وإسناد الفعل إلى الفاعل، أو نائب الفاعل، والمستوى الإبلغي المتغير القائم على ارتباط معنى الكلام بالحال التي تقال فيه، أو السياق الكلامي الفعلي الذي تدخل فيه الجمله (٥٣).

فما وافق المستويين معاً عدة كلاماً "جمله" مستقيماً حسناً، فالجمله المستقيمة الحسنة هي تلك التي يتم التوافق فيها بين المعاني النفسية المراد التعبير عنها وطريقة

الأداء اللغوي ممثلاً في مراعاة البنية النحوية الساكنة (٥٤). وما انعدم فيه أحد المستويين المذكورين صنفه إما ضمن دائرة الكلام " الجملة " القبيح، وإما ضمن دائرة الكلام " الجملة " المحال الفاسد. فالاستقامة هي التي يكون التركيب فيها خاضعاً لما أجرته العرب في كلامها المؤلف المستعمل الذي لا ينفر منه الذوق (٥٥) أما القبيح المدرج في التراكيب غير المستقيمة فهو الذي لا يكون للتركيب فيه معنى ما دام اللفظ يوضع في غير موضعه لأنه غير منسجم من الناحية المعنوية. فهو يخص حسب الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بالمستوى الضروري للكلام ولا يمس معناه (٥٦). ذلك أن سيبويه بين أن النحوي يسعى للوصول إلى الاستقامة النحوية وافقت المعنى أم خالفته فسمى الموافقة بالمستقيم الحسن، وسمى المخالفة بالمستقيم الكذب (٥٧). وفي تأكيد سيبويه على تلازم البنية النحوية للجملة مع وظيفتها الإبلاغية دلالة على إدراكه أن الجملة العربية تشمل جانباً نحوياً وجانباً إخبارياً (٥٨). فالمستويان: النحوي الساكن والإخباري المتغير يتضافران لبناء جملة تؤدي وظيفة إبلاغية واحدة. ولا ينبغي أن نكتفي بالتعويل على أحدهما.

" ولا يمكن القول بأن المستوى الأول يختص بصحة العبارة (٥٩) في ذاتها، وهو ما يعبرون (٦٠) عنه بالمعنى الأصلي، وأن المستوى الثاني يختص بعرض المعاني حسب أحوال مخاطبين وهو ما يعبرون عنه بالمعنى الثانوي، لأن القول بهذا ينطلق من مقولة الفصل بين البلاغة (٦١) والنحو، وهي مقولة خطيرة تنعكس آثارها سلباً على فهم خصائص بنية العربية " (٦٢). فاستعمال الجملة السليمة من ناحية الشكل اللغوي المتمثل في جريها على قوانين النحو الذي هو انتحاء سمت كلام العرب كما انتهى إلى ذلك ابن جني (٦٣). لا يكفي لأداء المعاني المفيدة إلا إذا ارتبطت هذه البنية الساكنة ببنيتها الإخبارية المتغيرة المتعلقة بالموقف الراهن للكلام (٦٤). ذلك أننا ندرك أن بإمكان الإنسان استعمال جمل صحيحة شكلاً، ولكنها لا تخدم الوظيفة المقصودة منها (٦٥) " لعدم استقامة المعنى بها في اللغة نحو: تفرق الرجل " (٦٦) وأساس ذلك أن قواعد اللغة في أية لغة ينبغي أن تساعد على توليد وخلق جميع الجمل أو الوحدات الإسنادية الصحيحة، وأن لا تسمح بخلق وبتكوين تراكيب إسنادية غير صحيحة لغوياً وغير مقبولة من مستعملي تلك اللغة (٦٧). ولهذا وجدنا " ابن هشام " ينصح المعرب بأن يراعي

المعنى الوظيفي الصحيح مع النظر في صحة الصناعة قائلاً: "فمتى بني على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد" (٦٨). فالمعنى الذي يقتضيه المقام ويوجهه لا يمكن إهماله. وأساس ذلك أن تحديد العلائق بين عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية المعتمد فيه على الشكل وحده يقود إلى البعد عن المعنى المتوخى (٦٩). فالجملة لا بد أن تكون سليمة بناءً، وسليمة دلاليًا. إذ لو كان المعول عليه هو الشكل لما وجدنا سيبويه يرفض الجملة المصنفة ضمن الكلام المحال من مثل: أتيتك غداً (٧٠) على الرغم من أنها من حيث شكلها تعد صحيحة (٧١). فالجملة الصحيحة نحويًا ولغويًا هي الجملة الصحيحة عند أهل المعاني (٧٢)، لأن "أول واجب على المعرب أي المحلل - أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً" (٧٣). وما يبين أن المعنى كان هو المنطلق عند تحليل نحائنا الجملة (إعرابها) قول لابن هشام يحسن سوقه ههنا: "وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد" (٧٤).

ومن قول سيبويه الآتي ذكره "ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله" (٧٥) يفهم أن الجملة عنده ما كان من الألفاظ مستعيناً بنفسه تماماً يسوغ السكوت بعده: ذلك أن التركيبين "فيها عبد الله"، و"هذا عبد الله" جملتان تامتان لا تحتاج فيهما إلى شيء تضيفه، ويمكن أن ينقطع الكلام بعدهما (٧٦) لأن الكلام المستغنى الذي يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه قد استقل لفظاً ومعنى. وبذلك شكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب (٧٧). فالتركيبان الإسناديان المشار إليهما جملتان يحسن السكوت عليهما لأنهما قائمتان برأسيهما مستوفاتان معنى ومبنى. وعلى هذا الأساس فإن أقل ما ينحل إليه الخطاب من الوحدات ذوات المعنى والفائدة معا هي هذا الكلام المستغنى الذي تتبدى علامته في صحة وحسن الوقف عليه من قبل المتكلم. وهو ما لا سبيل إلى تحقيقه في الوحدات التي هي دون الجملة من نحو: كان عبد الله (٧٨) ويستفاد من ذلك أن لفظة "الكلام" كافية للدلالة على مفهوم الجملة المفيدة عند سيبويه (٧٩). وقارئ "الكتاب" يلحظ أن سيبويه كان يستخدم "الكلام" قاصداً به "الجملة".

ولقد ساق ابن جني قولاً لسيبويه جاء فيه: "واعلم أن "قلت" في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ليستدل به على تفريق سيبويه بين الكلام والقول. قائلًا عنه: إنه "أخرج الكلام هنا مخرج ما استقر في النفوس وزالت عنه عوارض الشكوك، ثم قال في التمثيل "نحو قلت زيد منطلق" ألا ترى أنه يحسن أن تقول: "زيد منطلق" فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه، وأن القول عنده بخلاف ذلك إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما. ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها (٨٠).

ساق هذا القول حين تقديمه تعريفاً للجملة (٨١). وقيل إن "الفراء" (٨٢) (د ٢٠٧ هـ) هو أول من استخدم مصطلح "الجملة" عرضاً في كتابه "معاني القرآن" في مساق قوله: "وكذلك قوله: (سواء عليكم أدعوتهم أم أنتم صامتون) (الأعراف/ ١٩٣). فيه شيء يرفع (سواء عليكم) لا يظهر مع الاستفهام. ولوقلت: سواء عليكم صمتكم ودعائكم تبيّن الرفع الذي في الجملة (٨٣) (٨٤).

ويعد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) أول من استعمل "الجملة" بمعناها الاصطلاحي صراحة بالمفهوم الذي شاع فيما بعد. واستخدم الفائدة "الجملة المفيدة" في باب الفاعل قائلًا: "وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب" (٨٥).

وعرض "المبرد" للمكونين الأساسيين للجملة (المسند والمسند إليه) بقوله: "وهما ما لا يستغنى كل واحد عن صاحبه فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره وما دخل عليه نحو "كان"، "و" "إن"، وأفعال الشك. (. . .) فالابتداء نحو قولك فإذا ذكرته فإنما تذكرة للسامع لنتوقع ما تخبره به عنه فإذا قلت "منطلق" أو ما أشبه صح معنى الكلام وكانت الفائدة للسامع (. . .) فصح الكلام لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً وإذا قرنتها بما يصح حدث معنى واستغنى الكلام" (٨٦) في هذا النص يلاحظ أن "المبرد" قد ردد لفظة "الكلام" (٨٧) ثلاث مرات مراداً بها "الجملة" التي يستفاد من كلامه عنها أنه يشترط فيها الإسناد (٨٨) والإفادة وتتجلى ذلك من

خلال مركبيها الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر (٨٩).

أما " ابن السراج " أستاذ أبي علي الفارسي (ت ٣١٦ هـ) فلم يفرد بحثاً للجملـة في كتابه " الأصول في النحو " - وهو كتاب واسع - واكتفى بالقول " والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل ، وإما مبتدأ وخبر " (٩٠) ليكون بتعريف التمثيل قد اقتصر على ذكر نوعي الجملة: الفعلية والاسمية ، وركني كل منهما مشيراً إلى عنصر الإفادة الذي ينبغي أن يتوفر فيهما. ولم ينتشر مصطلح " الجملة " إلا في القرن الرابع للهجرة ، إذ يسجل أن " أبا علي الفارسي " أستاذ ابن جني (ت ٣٧٧ هـ) كان ألهم نحاة هذا القرن بهذا المصطلح وأكثرهم نظراً فيه ، ذلك أنه أعرب الجملة في مواضع كثيرة من كتابه " الحجة في القراءات " ، وعرض لها من حيث أقسامها وأحكامها. وانتهى إلى أنها أربعة أقسام: جملة فعلية ، وجملة اسمية ، وجملة شرطية ، وجملة ظرفية (٩١). إن أقوال نحائنا السالفة الذكر المتحورة حول الجملة أو الكلام لم نقف فيها على تعريف محدد للجملة ولكن أولئك النحاة خلف من بعدهم خلف وضعوا تعريفات مختلفة لها سنتناولها بالدرس والتحليل ضمن فريقين اثنين.

لقد سبق أن أشرنا إلى أن الدرس النحوي العربي عرف مصطلحين كانا يوردان متلازمين في كثير من المؤلفات النحوية هذان المصطلحان هما " الجملة " و " الكلام ".

وهنا يحق لنا أن نتساءل: هل كان ورود المصطلحين عند نحائنا بدلالة واحدة أم أنهما مختلفان؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تبين أن النحاة العرب انقسموا فريقين: فريق يتبدى من استعماله المصطلحين أنهما مترادفان ، وفريق يفرق بين مفهومين هذين المصطلحين.

الفريق الأول:

ويذهب إلى أن الجملة والكلام مترادفان وينطوي تحت هذا الفريق نحاة قدامى ، ونحاة متأخرون. فمن النحاة القدماء " أبو علي الفارسي " الذي يقول: " فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً كقولنا عمر أخوك ، وبشر صاحبك ، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا كتب عبد الله وسر بكر (. . .) ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً كقولنا إن عمراً أخوك ، وما بشر صاحبك

وهل كتب عبد الله " (٩٢). حيث يلاحظ أنه وحد بين الكلام والجملة ، من تمثيله لهما. ونجد " ابن جني" (ذ ٣٩٢ هـ) وهو من النحاة البغداديين قد سوى بين مصطلحي "الكلام" و "الجملة" حيث قال: " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد وفي الدار أبوك ، وصه ، ومه (. . .) وأف (. . .) فكل لفظ مستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام" (٩٣) والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه (٩٤). فهو يقصد بكل واحد من المصطلحين المذكورين ما يقصد بالآخر وأكد رأيـه بقوله: " وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه " (٩٥) " ذلك أن الكلام هو معقد الفائدة التي لا تجنى من الكلمة الواحدة ، وإنما تجنى من الجمل (٩٦). فالحدان اللذان حد بهما " ابن جني" الجملة و "الكلام" يبينان أنه قد سوى صراحة بين الكلام والجملة. ويتضح من تعريفيه المسوقين أن كلا من الجملة والكلام يتميزان بالاستقلال التركيبي والدلالي (٩٧). ومن ثم فالجملة عنده لا تكون مندرجة في بناء لغوي أكبر منها (٩٨) ولا تحتاج في توضيح معناها إلى غيرها ما دامت مستقلة بنفسها غانية عن غيرها (٩٩). غير محتاجة إلى تراكيب أو كلمات تتمم معناها (١٠٠) ، إلا أننا نجده بذهابه في كتابه " اللمع في العربية " إلى أن الخبر قد يرد جملة يكون قد ناقض قوله الأول المتعلق بحده للجملة (١٠١).

ويسجل أنه قد اشتبه عليه مفهوما " الجملة" و " الكلام " ذلك أن الجملة. لا تطلق إلا على التركيب المتضمن معنى مستقلاً بنفسه قائماً على الإسناد المفيد المقصود لذاته (١٠٢) بينما الخبر لا يكون فيه معنى مستقل تنفرد به جملة (١٠٣). أي وحدته الإسنادية (١٠٤) ولقد أورد "ابن فارس" تعريفين للكلام حيث قال: " زعم قوم أن الكلام ما سمع وفهم. وذلك قولنا قام زيد ، وذهب عمرو ، وقال قوم: الكلام حروف (١٠٥) مؤلفة دالة على معنى.

"والقولان عندنا مترادفان لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى" (١٠٦) والتعريفان اللذان أوردهما ابن فارس يقصد منهما أن مدلول الكلام مطابق للجملة لأن تمثيله يشير إلى ذلك صراحة. وإذا كان التعريف الأول يفهم

منه الفهم الحاصل من الجملة المفيدة على الرغم من أنه لم يشترط التركيب، وأساس ذلك أن المسموع المفهوم قد يكون في بنيته السطحية كلمة واحدة ولكنها تؤدي من حيث الدلالة الكاملة ما تؤديه كلمتان أو أكثر حين اللجوء إلى بنيتها العميقة. وهذا التعريف قريب من تعريف "السير آلان جاردتر" الذي رأى فيه أن الجملة مثال للكلام تنطق وتسمع وتشير إلى معنى محدد دون اشتراط الإسناد أو التأليف (١٠٧).

ومن الذين ذهبوا إلى هذا التماثل بين الجملة والكلام إمام البلاغة "عبد القاهر الجرجاني" (ت ٤٧١هـ) وهو من النحاة البغداديين الذي يقول: "اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة. فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو "خرج زيد" سمي كلاماً وسمي جملة" (١٠٨). وقال: "ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لا بد من مسند ومسند إليه" (١٠٩). إذ يلاحظ أن "الجرجاني" قد سوى تسوية صريحة بين الجملة والكلام، وانتهى إلى أن لا فرق بينهما، وأن كلاهما يطلق على التركيب الإسنادي المفيد فائدة تامة يسوغ السكوت عليها ما دام كل منهما بناء مكتمل الدلالة (١١٠). ويبدو أن "الجرجاني" قد غاب عنه الفرق الذي بين الجملة التي تكون بركניה الأساسيين مراداً بها الإخبار لنفسها وب herself والجملة (١١١) التي تكون مساعدة على هذا الإخبار حين عرض للجميل التي لها محل من الإعراب فقال: "والجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع" (١١٢) ذلك أن هذه التراكيب الستة التي عدّها جملاً ليست بجميل، لأن الإسناد فيها غير مقصود لذاته لعدم استقلالها. فهي جزء من تركيب أكبر.

ومن الذين قفوا على آثار "أبي علي الفارسي"، و"ابن جني"، و"الجرجاني" "الزمخشري" (١١٣) (ت ٥٣٨هـ) الذي خلص إلى عدم التمييز بين الجملة والكلام فقال: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد. وانطلق بكر، وتسمى الجملة" (١١٤). فصاحب كتاب "المفصل في علم العربية" انتهى إلى أن الجملة والكلام متماثلان. ويفهم من تمثيله لهما أن إفادتهما معنى مستقلاً يحسن السكوت عليه شرط في تعريفهما. وما يؤيد ذلك أن "أبا البقاء العكبري" قدم

أدلة متعددة برهن فيها على أن الكلام لفظ يعبر بإطلاقه عن الجملة المفيدة فائدة تامة عند جمهور النحاة (١١٥). وبذكر "الزمخشري" أن الخبر يكون جملة في قوله: "والخبر على نوعين مفرد وجملة (١١٦) (...). والجملة أربعة أضرب. فعلية واسمية، وشرطية، وظرفية وذلك: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعلمه يشكرك، وخالد في الدار" (١١٧) يكون قد أنقض حده، فاختلط عليه المفهومين كما اختلطا من قبل على سابقه (١١٨) ليكون بذلك ضمناً قد فرق بين الكلام والجملة. ورأى بعضهم أن إطلاق كل من "ابن جني" و"الجرجاني"، و"الزمخشري" مصطلح الجملة على الخبر إنما هو إطلاق مجازي عد فيه هذا الخبر جملة باعتبار ما كانت عليه هذه الجملة (١١٩) قبل وقوعها في هذا الموقع (١٢٠). ونرى أن ذلك لا يستساغ. فالخبر وسواء مما يرد تركيباً إسنادياً (١٢١) أصلياً حين دخوله ضمن تركيب إسنادي أكبر منه يصبح غير ذي معنى مستقل بنفسه غير غان عن غيره. وبالتالي فلا يمكن معاملته معاملة الجملة المستقلة برأسها.

وإذا انتقلنا إلى "ابن يعيش" (ت ٦٤٣هـ) وجدناه يتبع أولئك النحاة (١٢٢) في المذهب الموحد بين الكلام والجملة. دليل ذلك قولاه: "اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمي الجملة نحو "زيد أخوك" (١٢٣). و.... والجواب أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها. فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها" (١٢٤). فتعريف "ابن يعيش" يبين أن كلاً من الجملة والكلام ينبغي أن يكون ذا استقلال تركيبى ودلالي. أي أن كلاً منهما يعد تركيباً إسنادياً قائماً بنفسه مفيداً لمعناه (١٢٥). ويفهم منه أن الكلام المفيد والجملة المفيدة في أقصر صورهما يتألفان من اسمين (١٢٦) أو فعل واسم (١٢٧). ذلك أن الكلام المفيد جملة معقودة من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل (١٢٨)، أو ما كان بمنزلة ذلك (١٢٩). وفي هذا الاتجاه الذي ينص على الترادف بين الجملة والكلام نجد "ابن الحاجب" (ت ٦٤٦هـ). وإذا سقنا قوليه الآتين: "الجملة ما وضع لإفادة نسبة وتسمى كلاماً" (١٣٠)، و"الكلام ما تضمن (١٣١) كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم" (١٣٢). نجده من هذين النصين يعد الكلام مرادفاً للجملة. ويسجل إزاءهما أن إفادة النسبة المنصوص عليها التي تهدف إلى إفادة السامع معنى يحسن

السكوت عليه لا تتأتى إلا بالإسناد بين كلمتين ممثلتين في اسم مع اسم أو فعل مع اسم. ذلك أن النسبة هي إيقاع التعليق (١٣٣) بين اللفظين المكونين للتركيب (١٣٤) الإسنادي الأصلي المفيد. وقبل أن تنتقل إلى الفريق الثاني من النحويين العرب المفرق بين الكلام والجملة نسجل ملاحظة لافتة للانتباه مؤداها أن ثمة نحاة لم يذكروا تسوية الجملة بالكلام صراحة، لكن هذه التسوية مستنتجة من أقوالهم المتمحورة حول ذلك. ومن هؤلاء النحاة الفراء (١٣٥)، والمبرد (١٣٦)، وأبو علي الشلوبين (١٣٧) وهذا الأخير المتوفى (٦٥٤هـ) يحد الكلام "الجملة" بقوله: "الكلام حقيقة لفظ مركب وجوداً أو نية (١٣٨) مفيداً بالوضع" (١٣٩) إذ نجده قد أضاف صفة "الوضع" التي يراد منها أن يكون المتكلم. قد قصد الإفادة بكلامه (١٤٠). ويلاحظ أن صفة "الوضع" ستكون حاضرة في تعريفات الجملة للنحاة الذين جاءوا من بعد. إذ نقف عليها في تعريف "أبي موسى الجزولي" (ت ٦٠٧هـ) القائل: "الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع" (١٤١). وتلك الصفة نقف عليها في حد "ابن عصفور الإشيلي" (١٤٢) (ت ٦٦٩هـ) الذي قال فيه: "الكلام اصطلاحاً هو اللفظ المركب وجوداً (١٤٣) أو تقديراً المفيد بالوضع" (١٤٤). ونجد "ابن مالك" (ت ٦٧٢هـ) وهو من النحاة المتأخرين في ألفيته قد قال:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم (١٤٥)

حيث استعمل مصطلح "الكلام" كسابقه ليبدل به على الجملة المؤلفة في أقصر صورها من المسند والمسند إليه. ذلك أنه من خلال تمثيله للكلام "الجملة" بالتركيب الإسنادي "استقم" بين أن الكلام أو الجملة ما تضمن معنى مفيداً مستقلاً بنفسه غير محتاج إلى غيره. إذ إن المثال الذي قدمه حوى المسند (فعل الأمر "استقم")، والمسند إليه الفاعل المتمثل في الضمير المستتر "أنت" المقدر الذي أشار إليه تعريفاً "أبي علي" (١٤٦)، و"ابن عصفور" (١٤٧). ونخلص إلى أن أصحاب هذا الاتجاه وضعوا شرطين اثنين للتسوية بين مدلولي مصطلحي "الجملة" و"الكلام" أولاهما: هو الائتلاف بتعبير "عبد القاهر الجرجاني"، أو التركيب بتعبير "الزمخشري". وهوما يساوي الاستقلال وعدم الاحتياج إلى شيء آخر كما نص على ذلك "ابن جني". وثانيهما: هو الفائدة بتعبير كل من "ابن جني" و"الجرجاني"، أو الإسناد بتعبير "الزمخشري"، أو حسن السكوت كما

أشار إلى ذلك "المبرد" الذي لم يعرض للمقارنة بين الكلام والجملة (١٤٨).

الاتجاه الثاني المميز بين الكلام والجملة:

يمثله "الرضي الاستراباذي" (١٤٩) (ت ٦٨٦) الذي نقف على تفريقه بين المصطلحين اللذين سلفت الإشارة إليهما في قوله: "والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي (١٥٠)، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل (١٥١)، فيخرج المصدر (١٥٢) واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته. فكل كلام جملة ولا ينعكس" (١٥٣). وقد جاء هذا التفريق على أساس وجود القصد أو عدمه في التركيب الإسنادي. فالكلام عند "الاستراباذي" هو التركيب المتضمن إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته، له كيان مستقل بنفسه مؤد معنى مفيداً يحسن السكوت عليه. ويمكن أن نوضح ذلك بقوله تعالى: (والله لا يحب الفساد) (البقرة / ٢٠٥). حيث إن هذه الآية متضمنة نوعين من الإسناد أحدهما أصلي مقصود لذاته، وهو ذلك الذي بين المسند إليه لفظ الجلالة "الله" المبتدأ والمسند (الخبر) الجملة (١٥٤) الفعلية المنفية "لا يحب الفساد". والإسناد الثاني أصلي ولكنه غير مقصود لذاته وهو الذي بين الفعل المضارع "يحب"، والفاعل المتمثل في الضمير المستتر (هو)، ذلك أن الفعل وفاعله معاً يؤديان وظيفة الخبر.

فالآية الكريمة يمكن أن يقال عنها إنها كلام لتضمنها إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته. ويصح أن يقال عنها إنها جملة (١٥٥) لأنها تضمنت إسناداً أصلياً. أما التركيب الإسنادي "لا يحب الفساد" في هذه الآية فلا يعد كلاماً ذلك لأنه - حسب قول الاستراباذي - لم يقصد لذاته (١٥٦). وإنما يسمى جملة فقط أي وحدة إسنادية وظيفية (١٥٧). وأساس ذلك أن الجملة عند "الاستراباذي" تركيب إسنادي أصلي سواء أكان مقصوداً لذاته مستقلاً بنفسه أم كان داخلاً في إطار تركيب أكبر مؤدياً وظيفة ما (١٥٨). وعلى هذا الأساس فإن مصطلح الجملة عنده هو كل ما تضمن الإسناد من حيث كونه إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته أو غير مقصود لذاته (١٥٩). ولا يهم بعد ذلك أتمت الفائدة أم لم تتم لأن شرط تمام الفائدة عنده يقع على مصطلح

الكلام الذي يأتي الإسناد فيه مقصوداً لذاته. وما يعده "الاستراباذي" جملة لا يعد جملة عند من يشترط في الجملة أن تكون مفيدة قائمة برأسها غانية عن غيرها. إذ ليس لمثل تلك التي سميت جملة كيان مستقل، ولم يقصد الإسناد فيها لذاته ما دامت تمثل جزءاً من تركيب نحوي أطول (١٦٠). ولا يعني البتة أن البنية التركيبية من مثل (لا يحب الفساد) التي يجعلها تعريف "الرضي" جملة خالية من مضمون، وإنما مضمونها لم يكن المضمون الكلي الذي قصد إليه المتكلم. فذلك التركيب الإسنادي على الرغم من أنه غير مفيد فائدة تامة، إلا أنه من شأنه أن يقصد به الإفادة إذا لم يكن واقعاً موقع المفرد (١٦١). أي إذا وقع خارج الجملة المركبة (والله لا يحب الفساد). فالجملة عند هذا النحوي أعم من الكلام، أي أن كل كلام يعد جملة وليست كل جملة تعد كلاماً.

ذلك أنه إذا كان كلاهما يتضمن الإسناد الأصلي، فإن الكلام يضاف إلى الإسناد الأصلي فيه قيد يخصه، وهذا القيد لا تشركه الجملة فيه (١٦٢). وإنما كان الكلام أخص من الجملة لكونه مزيداً فيه قيد الإفادة (١٦٣).

ونخلص من تعريف "الاستراباذي" إلى أن الجملة والكلام عنده يكونان مترادفين عندما تكون الجملة مستقلة بالإفادة مقصودة لذاتها غير مرتبطة بغيرها، ويكونان غير مترادفين حين تكون الجملة مسلوقة هذا الاستقلال التركيبى والدلالى (١٦٤).

ومن النحويين الذين تبعوا "الاستراباذي" في تفريقه بين المصطلحين الآتفي الذكر ابن هشام (١٦٥) (ت ٧٦١هـ) الذي قال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك(قام زيد)، والمبتدأ وخبره ك (زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضرب اللص) وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس" (١٦٦). وبعد أن عرف الكلام وبيّن ركني الجملة الأساسيين أتبع ذلك بإبراز وبيان الاختلاف بين الجملة والكلام، راداً على "الزمخشري" (١٦٧) الذي رآه من المتوهمين المسوين بينهما فقال فيه: " إنه بعد أن فرغ من حد "الكلام" قال ويسمى "الجملة". والصواب أنها أعم منه. إذ شرطه الإفادة بخلافها. ولهذا تسمّعهم يقولون جملة الشرط، وجملة جواب

الشرط، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام" (١٦٨). فابن هشام يذهب إلى أن الكلام إنما هو تركيب إسنادي مفيد مقصود لذاته يسوغ السكوت عليه. أما الجملة فيرى أنها تركيب إسنادي لا يشترط أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها، كما لا يشترط أن تكون مستوفاة المعنى؛ ذلك أن التراكيب الإسنادية "جملة الشرط، وجملة جواب الشرط، وجملة الصلة" التي أقر بأنها جمل (١٦٩)، وما هي بجمل قد أخرجها من دائرة الكلام لخلوها من الفائدة المستقلة بها.

إن الجملة - حسب قولي "ابن هشام" - تعد أشمل من الكلام لأنها تطلق على ما يفيد وما لا يفيد من التراكيب الإسنادية. حيث يكفي أن يتوفر فيها المسند والمُسند إليه. بينما الكلام لا يطلق إلا على التراكيب الإسنادية المفيدة، وآية ذلك أن: "الكلام عنده شكل نحوي ودلالي مفيد" (١٧٠). ويعني بشكل نحوي أنه يتألف من مسند ومسند إليه. ويعني بدلالي مفيد أنه يعبر عن مراد المتكلم أو الكاتب، فيقف حيث تنتهي فكرة هذا المتكلم أو الكاتب (١٧١). وحين نعمن النظر في نصي "ابن هشام" يمكن أن نصل إلى ملاحظة فحواها أن الجملة والكلام يكونان مترادفين (١٧٢) عندما تكون الجملة بسيطة (١٧٣) أو مركبة مستقلة (١٧٤) بالإفادة. ويكونان غير مترادفين عندما تكون الجملة (١٧٥) مرتبطة ببناء نحوي أكبر منها.

فابن هشام حين حديثه عن الجملة الكبرى والصغرى في المثال الذي ساقه "زيد أبوه غلامه منطلق" (١٧٦) يعد "غلامه منطلق" جملة صغرى (خبر المبتدأ "أبوه"). ولما كان هذا التركيب الإسنادي لا يحمل معنى مستقلاً يحسن انقطاع الكلام بعده، فإننا نعطي الحق لأنفسنا في القول: إن تعريف ابن هشام وحدّه للجملة ينطبق فقط على الجملة الكبرى (١٧٧) التي تتمتع بالكيان المستقل مبنى ومعنى. أما الجملة الصغرى (١٧٨) فلا تنهض لأن تكون جملة بوصفها تركيباً إسنادياً يمثل عنصراً في تركيب لغوي أكبر (١٧٩) إلا إذا كان الاعتداد من قبيل ما ذهب إليه "السيوطي" حين قال: "وأما إطلاق الجملة على ما نذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي لأن كلاً منها كانت جملة قبل فأطلقت عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً لأنهم كانوا كذلك" (١٨٠). ونخلص إلى أن الجملة عند ابن هشام

تركيب إسنادي يؤدي وظيفته مستقلاً أو داخلاً في تركيب إسنادي آخر. ونجد "السيوطي" (ت ٩١١هـ) من شيعة "ابن هشام" في كون الجملة أشمل من الكلام. بيد أنه يخالفه في عدم اشتراط الفائدة في الكلام. ذلك أن "السيوطي" يذهب إلى أن الكلام يمكن أن يكون مهملاً ويمكن أن يكون مستعملاً (١٨١). أي أن الكلام منه المفيد ومنه غير المفيد (١٨٢)، بخلاف الجملة، فينص على أن شرطها أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها (١٨٣). "والصواب أنها (١٨٤) أعم منه (١٨٥).

ثانياً: ثنائية الكلام والجملة في تناول الدارسين المحدثين:

لقد عرفت الجملة العربية اهتماماً بالغاً أمره من قبل باحثين محدثين. ومن هؤلاء المهتمين صاحب كتاب "النحو الوافي" الذي عرف الجملة اصطلاحاً ورادف بينها وبين الكلام فقال: "الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل" (١٨٦). فعباس حسن بهذا التعريف الواحد قد وحد بين الكلام والجملة، ذاهباً إلى أن كلا منهما بناء مكتمل الدلالة غير مرتبط بغيره، قد يكتفى فيه بالسند إليه، وقد تضاف إلى ركني الإسناد الرئيسين عناصر لغوية أخرى يصطلح عليها بالمتهمات أو الفضلات (١٨٧). وتعريف "عباس حسن" يلتقي مع تعريف رائد البنية التوزيعية "بلومفيلد" الذي رأى أن "الجملة بناء مستقل لا يدخل أبداً في بناء أكبر منه" (١٨٨) بموجب علاقة قواعدية معينة (١٨٩). وتعريف عباس حسن يكاد يكون التعريف نفسه الذي استخلصه الدكتور "عبد الراجحي" الذي قال فيه: "الجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل" (١٩٠).

ويقتررب التعريفان السالفا الذكر من تعريف "محمد إبراهيم عبادة" الذي يبدو جلياً اعتماده على مسألتي الإسناد والإفادة اللذين هما الركنان الأساسيان لها. إذ يقول: "إن التركيب المتضمن إسناداً إن كان مستقلاً بنفسه وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها سمى كلاماً وسمى جملة" (١٩١). ذلك أن الجملة هي "الصيغة اللسانية المستقلة، بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها" (١٩٢).

فمثلاً حين نمعن النظر في قوله تعالى: (يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة، قلوب يومئذ واجفة) (النازعات / ٦، ٨). نجده مشتملاً على ثلاث جمل هي: "يوم ترجف

الراجعة "، و" تتبعها الرادفة "، و" قلوب يومئذ واجفة " كل جملة من هذه الجمل توافر فيها الاستقلال التركيبي والدلالي على نحو لا يمكننا فيه أن نعد أية جملة من القول الكريم جزءاً من الأخرى محتواة فيها، لأن الجملة ينبغي أن تستوفي معناها وتستقل عن غيرها بمبناها (١٩٣). فتعريف "عباس حسن" لم يحصر تركيب الجملة والكلام في حد أدنى من الكلمات فهو يلتقي مع تعريف "أنطوان ممي" أحد تلاميذ "سوسير" وهو من أنصار المدرسة البنوية الوصفية الذي يرى أن الجملة "هي" مجموعة أصوات تجمع بينها علاقات قواعدية، وهي مكثفة ذاتياً، ولا تتعلق بأية مجموعة أخرى قواعدياً" (١٩٤) فقد تكون الجملة مكونة من كلمتين أو أكثر بشرط ألا تدخل في تركيب آخر أكبر منها. وقد حد الجملة "مهدي المخزومي" بأنها "الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن الصورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال الدنيا للقول أو الكلام الموضوع للفهم والإفهام وهي تبين أن صورة ذهنية كانت في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع" (١٩٥). وهذا التعريف قريب من تعريف "ريمون طحان" (١٩٦) الذي عرف الكلام والجملة بقوله: "الكلام هو ما تركيب من مجموعة متناسقة من المفردات لها معنى مفيد" (١٩٧). والجملة هي الصورة اللفظية أو الوحدة الكتابية قد تألفت أجزاؤها في ذهن المتكلم الذي يسعى في نقلها حسب قواعد معينة وأساليب شائعة إلى ذهن السامع" (١٩٨). والحدان يلتقيان مع تعريف اللسانياتي (١٩٩) "سيمون بوتر" الذي يرى أن الجملة هي وحدة الكلام الصغرى حين قال "الجملة هي الوحدة الأساسية للكلام، وقد تعرف بأنها الحد الأدنى من اللفظ المفيد" (٢٠٠)، أي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يسوغ السكوت عليه (٢٠١).

فالجملة وهي أصغر بنية نحوية تعد كلاماً تاماً يمكن السكوت عليه لاشتمالها على المسند والمسند إليه في أبسط صيغة لهما (٢٠٢) مجردين عن جميع ما يتعلق بهما من كلمات (٢٠٣). أي أنها يمكن أن تكون دالة على معنى مفيد بالركنين المشار إليهما. وبهما وحدهما يقع الفهم والإفهام. ثم إن كل حد من الحدود المذكورة يلاحظ أنه جاء مركزاً على وظيفة التبليغ التي تؤديها اللغة بوصف الجملة وسيلة تنقل ما في ذهن المتكلم من أفكار إلى ذهن السامع لتكون بذلك أداة للتواصل والتفاهم (٢٠٤) بين

الناس (٢٠٥). وهذا يعني أن البنية الصورية للسان الطبيعي مرتبطة ارتباطاً تبعية بهذه الوظيفة الأساسية (٢٠٦). وأساس ذلك أن الجملة تعد المفوز الذي ارتبطت كل عناصره بعنصر منه هو المحور لعملية الإبداع (٢٠٧). ولما كانت الجملة هي مجموعة العلاقات النحوية الرابطة بين أجزاء الكلام ربطاً (٢٠٨) وظيفياً (٢٠٩) وجدنا النحويين العرب أحرص الناس على أن يكون ذكر الوظائف النحوية (٢١٠) جزءاً من التحليل اللغوي إن لم يكن جوهره (٢١١).

والذي يكشف عن أن الجملة هي الوحدة الدلالية الرئيسة التي تقوم بوظيفة التواصل قول للغوي " فيكتور " جاء فيه: " تعتبر وظيفة الاتصال من أهم الوظائف التي تؤديها اللغة. والجملة هي وحدات الكلام التي تحقق تلك الوظيفة. والجملة عبارة عن المعطى الكلامي الذي يتم فهمه مباشرة فتدخل بذلك في الكلام. " (٢١٢) وتعريفاً مهدي المخزومي " وريمون طحان " يسجل أنهما يلتقيان أيضاً مع تعريف " جورج مونان " الذي نصه: " الجملة عبارة عن التعبير عن فكرة أو شعور بواسطة كلمة (٢١٣) أو كلمات تستخدم بصورة معينة لنقل المعنى المقصود " (٢١٤).

أما الدكتور " إبراهيم أنيس " فذهب إلى أن الجملة هي " أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر لأنه ليس لازماً أن يحتوي لفظ على العناصر المطلوبة كلها " (٢١٥). فهذا التعريف يعتمد على مفهوم المفوز الأدنى ويؤكد على تمام معنى الجملة واستقلاليتها واستغنائها عن غيرها. وصور تشكيلها البنوي التي يكون مدار الأمر فيها على أن المعنى متى كان واضحاً لدى المخاطب أمكن أن تكون إحدى صور الجملة المحولة فيه مكثفية بأحد ركنيها الأساسيين. ففي الآية الكريمة: (فاستقم كما أمرت) (هود ١١٢/ يعد التركيب الإسنادي " استقم " جملة مكتملة مبنى ومعنى، ذلك أن المسند إليه (الفاعل " أنت ") منوي ذهنياً وموجود في البنية العميقة (٢١٦). لأن استقامة الجملة تقتضى هذا المعنى المقدر وتطلبه. وحذف الفاعل في هذه الجملة إن هو إلا حذف في اللفظ لا في المعنى، لأن الألفاظ إنما يؤتى بها للدلالة على المعنى. فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا نأتي به. وحينئذ يكون مراداً حكماً وتقديراً (٢١٧). ثم إن " الفاعل جزء

لا يمكن فصله عن الفعل" (٢١٨). بوصفه عنصراً إجبارياً في الجملة الفعلية. وقد أدرك نحاة العربية هذه الحقيقة فقررروا أن لكل فعل فاعلاً (٢١٩) أو نائبه. فالأهم الذي يركز عليه "الدكتور إبراهيم أنيس" هو أن تكون الجملة في أقصر صورها أو أطولها مركبة من ألفاظ هي مواد البناء التي يلجأ إليها المتكلم أو الكاتب أو الشاعر، يرتب بينها ويستخرج لنا من هذا النظام كلاماً مفهوماً نطمئن إليه، ولا نرى فيه خروجاً عما ألفناه في تجارب سابقة (٢٢٠) على نحو نكون فيه من المنتحين سمت كلام العرب.

وإذا عرضنا التعريف الثاني "لأنيس إبراهيم" الذي يرى فيه أن الجملة هي "أقل قدر من الكلام تفيد معنى مستقلاً بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلاً: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة ؟ فأجاب: "زيد". فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورته" (٢٢١) وجدناه يؤكد على اشتراط تمام الفائدة فقط لصحة الجملة، وتبين لنا أن جملة (٢٢٢) "زيد محولة بالحذف" (٢٢٣) الذي يعد ظاهرة من ظواهر فصاحة العربية وباباً في شجاعته (٢٢٤). ذلك أنه قد تدفع دلالة السياق المتكلم إلى الحذف لبعض عناصر الجملة اكتفاء ببعضها. ومن ثم يكون للجملة مستويان أحدهما منطوق به يسمى البنية السطحية، والثاني غير منطوق به ويسمى البنية العميقة (٢٢٥). لذلك دعت نظرية النحو التحويلي والتوليدي إلى ثنائية البنية السطحية والبنية العميقة بشكل يعيد إلى الذهن مسألة التقدير عند النحاة العرب (٢٢٦).

وأساس ذلك أن الجملة عند المدرسة التوليديّة هي "قرن يحصل على نحو خاص بين تمثيل صوتي (٢٢٧) وبين ضرب من البنى المجردة تسمى البنى العميقة" (٢٢٨).

و"جون ليونز" حين عرضه لتحليل الجملة عند تشومسكي أوضح مفهومه للجملة الانجليزية بأنها وحدة مكونة من كلمات مرتبة في نظام معين (٢٢٩). وانطلاقاً من ذلك فإن جملة جواب المتهم "زيد" الاسمية المنسوخة على الرغم من أنها خلت من المسند (الخبر) لفظاً في بنيتها السطحية لوضوح وسهولة الاهتداء إلى بنيته العميقة التي هي "كان معي" بفضل القرينة الحالية (٢٣٠)، فإنها في سياقها تحمل معنى يحسن السكوت عليه. لأن الجملة تعرف صوتياً بالوقف أو السكت الذي يحددها (٢٣١).

فتعريفها يتلخص في أنها أصغر وحدة لغوية تتم بها الفائدة للسامع.

ولقد كان القصد من التحويل بالحذف فيها هو الإيجاز (٢٣٢). واللافت للانتباه أن مثل هذه الجمل تستعمل في التواصل غير العادي. وأما "إبراهيم السامرائي" فجاء تعريفه للجمل بالمثال. وإذا سقنا التمثيل الذي اكتفى به للجمل، والذي فحواه إن قولنا اكتب، اكتباً، اكتبين جمل لأن شرط الإفادة متوفر في هذه الألفاظ (٢٣٣)، وجدنا أن مفهومه للجمل يلتقي مع مفهوم "إبراهيم أنيس" الذي انتهى فيه إلى أن الجمل شكل لغوي مستقل دلاليّاً، مستغن عن غيره، وأنها في حدها الأدنى تركيب ثنائي وجوداً (٢٣٤)، أو نية وحكماً (٢٣٥) ذلك أن الجمل بمفهوم النواة التوليدية (٢٣٦) هي أصغر وحدة تركيبية تحمل معنى وتبلغ فائدة يتجاوز تحليلها إلى أقل من العنصرين الأساسيين المسند والمسند إليه. ويؤكد "السامرائي" على ضرورة التمسك بفكرة الإسناد في الجمل بقوله: "ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجمل عن الإسناد. فالجمل كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية" (٢٣٧).

وبالاحظ أن تمثيل "السامرائي" يعضده تعريف الدكتور خليل عمارة" الذي ارتضاه للجملة ، ومؤداه " أنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى " يحسن السكوت عليه " (٢٣٨) لأن الحد الأدنى من الكلمات التي تشكل تركيباً له معنى ، صفة أنه يتحقق بتركيب الكلمات لا بانفرادها (٢٣٩). وأساس ذلك أن المعاني لا تجري إلا في التركيب من الألفاظ المتضمن مسنداً ومسنداً إليه. وهو التركيب الذي تكون عليه الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية في أقصر صورهما. وبخاصة التوليديتين منهما (٢٤٠).

وحيث ننتقل إلى اللسانياتي "الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح" نجده قد عد الجملة نواة لغوية (٢٤١) تدل على معنى (٢٤٢) وتفيد (٢٤٣).

وقد يستفاد من كلمة "نواة" أنه قصد بها الوحدة الإسنادية (٢٤٤) البسيطة. وقد يكون قصد بها الجملة في بنيتها العميقة الأصلية (٢٤٥) وهذا اللسانياتي يلاحظ أن هذه النواة اللغوية هي إعلام المخاطب بشيء يكون بحسب ظن المتكلم قد جهله. ورأى أن "سيبويه" كان يلح على ذلك خلافاً لمن جاءوا بعده، إذا خلطوا بين هذه الوظيفة

الإعلامية وبين الدلالة على معنى وهوشيء آخر غير الإفادة (٢٤٦). لأن التركيب الإنشائي الشرطي الذي للشرط أو لجواب الشرط يحمل معنى، ولكنه لا يفيد. وقد اهتدى هذا الباحث إلى ذلك من قول لابن جني في الجملة ينتهي إلى أنها كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه بمعناه نحو زيد أخوك، وقام محمد، وصه (٢٤٧). ويذهب "الحاج صالح" إلى أن المعنى ليس هو الفائدة على الإطلاق. ذلك أن الكلمة المفردة تحمل معنى ولكنها لا تحمل فائدة بينما الجملة يسجل أنها تحمل معنى إن لم تكن محالاً (٢٤٨). وقد لا تحمل فائدة نحو جملة: "النار حارة" المتضمنة معنى ولكن لا فائدة فيها بالنسبة (٢٤٩) إلى المخاطب المدرك بالبدية أن النار حارة "لأن أصل الكلام (١١) موضوع للفائدة (...). ولكن لوقال قائل "النار حارة، والثلج بارد لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه وإن كان الخبر فيهما نكرة" (٢٥٠).

وإذن فتركيز هذا الباحث على المعنى المتبوع بالصفة (٢٥١) "تفيد" (٢٥٢) نابع من إدراكه بأن ثمة جملاً مستقيمة نحوياً لكنها لا تفيد (٢٥٣). وأساس ذلك أن الجملة بالنظر إلى المعنى إن هي إلا مسند ومسند إليه ونابع أيضاً من إيقانه بأن هذه الجملة لها كيان مستقل لأن مفهوم الإفادة لا جرم أنه مقترن باستقلال هذه الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتم معناها، وهو ما يبين أن الجملة وحدة الكلام (٢٥٤).

ورأى أستاذنا "الحاج صالح" أن النحاة العرب الأفذاذ قد استطاعوا أن يدركوا الفرق الذي بين المعنى والفائدة. فقال في ذلك: "ولهذا أهمية عظيمة جداً لأنه الأساس الذي بنيت عليه نظرية الإفادة الحديثة" (٢٥٥) ومنه فإن الجملة - حسب قوله - لا بد أن تتحقق فيها الاستقامتان النحوية والدلالية، ذلك أن الجملة لا بد لها من أساسين: أساس نحوي يتمثل في مطابقة الجملة لقواعد اللغة واحترامها. والأساس الدلالي ويتمثل في المعنى الموجود في ذهن المتكلم. لأن الجملة يجب أن تتصف وظيفياً بالإسناد التام لا الناقص (٢٥٦) والإفادة الكاملة بحيث نفهم الجملة بكل عناصرها المتممة لفائدتها الإبلاغية (٢٥٧). والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه لأن الجملة ما دل على معنى يحسن السكوت عليه (٢٥٨). وعنصر السكوت بين أن المعنى وحده لا

يكفي. إذ ينبغي أن يكون مفيداً لأجل ذلك أكد النحاة القدامى على العلاقة الإسنادية التي يجب أن تتوفر في البنية النحوية الساكنة، وجعلوها مقترنة بالفائدة في البنية الإخبارية المتغيرة (٢٥٩). لذلك نجد الدكتور "ميشال زكريا" قد عرف الجملة بقوله "تعرف الجملة في إطار الألسنية (٢٦٠) كوحدة كلامية مستقلة يمكن لحظها عبر السكوت الذي يحدها (٢٦١). وهو التعريف الذي يتوافق مع تعريف "زالغ هاريس" للكلام الذي جاء فيه "الكلام هو مقطع من التكلم الذي يقوم به شخص واحد، حيث قبله وبعده يوجد سكوت من قبل الشخص" (٢٦٢). لأن "الجملة ملفوظ أو تركيب جاء مستقلاً عما قبله وعما بعده استقلاً صناعياً تركيبياً" (٢٦٣).

ومن الباحثين المحدثين الذين عنوا بالجملة العربية "ريمون طحان" الذي عرف الجملة بأنها "تركيب يتألف من ثلاثة عناصر أساسية: المسند، والمُسند إليه، والإسناد. وقد تضاف إليها عناصر أخرى حين لا تكفي العملية الإسنادية بذاتها" (٢٦٤) ومعنى هذا الحد أن الجملة قد لا تكون مستوفاة التركيب والمعنى المفيد بركنيها الأساسيين المتمثلين في المسند والمُسند إليه اللذين تربطهما علاقة إسناد، فتحتاج هذه الجملة حينئذ إلى عناصر أخرى متممة (فضلة) (٢٦٥) وبخاصة المفعول به الذي قد تشتد إليه الحاجة أحياناً على نحو لا يمكن الاستغناء عنه، لأن لسانية الكلام التي تعتمد على الأداء الفعلي للغة من قبل مستعملها في مواقف معينة لإتمام المعنى ترى أن استعمال المتكلم فعلاً يقتضي مفعولاً به يصبح هذا المفعول به إجبارياً، ولا يمكن حذفه (٢٦٦). ويلاحظ أن هذا التعريف لم يشر إلى أن الإسناد يجب أن يكون مقصوداً لذاته أولاً.

وهذا المفهوم نقف على مفهوم غير بعيد عنه في تعريف "زين العابدين التونسي" الذي يقول في حده الجملة: "الجملة قول مؤلف من مسند ومسند إليه" (٢٦٧). فهو ينص على أن الجملة تركيب إسنادي ثنائي لا يدخل في دائرة التراكيب غير الإسنادية، ويتناولها من حيث بنيتها النحوية الساكنة التي هي "كلام اشتمل على مسند ومسند إليه" (٢٦٨). وبعدم اشتراطه عنصر الإفادة فيها يكون قد سار في ركب صاحب كتاب "التعريفات" حين قال: "الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحدهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك زيد قائم أو لم يفد كقولك: "إن يكرمني" فإنه جملة لا

يفيد إلا بعد مجيء جوابه" (٢٦٩). أما الأستاذ "تمام حسان فرأى أن الجملة هي وحدة الكلام، ورأى أن الأصل في الجملة الإفادة. فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة. وتتحقق الإفادة بالقرائن حين يؤمن اللبس" (٢٧٠) ويستفاد من ذلك أن الكلام أعم منها ويسجل أن مصطلح "الجملة" قد التبس عليه إذ يطلقه على التركيب الإسنادي الذي لا يقع في حيز تركيب أكبر منه ويسميه "الجملة الأصلية" ويطلقه على التركيب الإسنادي غير المتمتع بالاستقلال الذي اصطلح على تسميته بـ "الجملة الفرعية" التي تشمل جملة الخبر، وجملة النعت، وجملة الحال (٢٧١) وجملة مقول القول، والجملة المضافة إلى الظرف، وجملة الصلة، والجملة المعطوفة على واحدة مما ذكر (٢٧٢)، وجملة جواب الشرط. (٢٧٣) ذلك أن هذه التراكيب الإسنادية الثمانية التي عدها جملاً فرعية إن هي إلا وحدات إسنادية لافتقارها إلى الاستقلال الدلالي (محط الفائدة). لأنها أشكال لغوية متضمنة في أشكال لغوية أخرى أكبر منها (٢٧٤). أي أن الإسناد فيها لم يكن مقصوداً لذاته.

بعد استعراض مختلف التعريفات المتمحورة حول الجملة العربية لاحظنا أن علماء النحو العربي قدماءهم ومحدثيهم قد تباينت وجهات نظرهم حيال مصطلحي "الكلام" و"الجملة" بين مشترط الإسناد والفائدة في المصطلحين كليهما، ومشتراط الإسناد والفائدة في المصطلح الأول فقط، نخلص إلى أن النحاة العرب يكادون يجمعون على أن كلاً من الجملة والكلام تركيب إسنادي. ونلفت الانتباه هنا إلى ملاحظة خطيرة مفادها أن منهج نحائنا العرب الألعيين في تناولهم الجملة العربية كان بنوياً وظيفياً، منطلقه الوحدة التي لا تنفصم بين الشكل والمضمون اللذين يتضافران في سبيل تأليف هذه الجملة. إذ لو كان منهجهم شكلياً لأعربوا كلمة "قيماً" الواردة في الآية الكريمة: (ولم يجعل له عوجاً قيماً) (الكهف / ١). نعتاً. وهي في حقيقتها حال اهتدوا إليها عبر التقدير الذي يضبط العلاقة بين البنية السطحية والبنية العميقة الكامنة تحتها التي تجعل استقامة معنى الآية يقتضي أن يكون التقدير "أنزله"، أي (أنزل الكتاب) (٢٧٥). لأن الجملة مجموعة سلاسل المكونات الأساسية وليس السلاسل المتكونة من وحدات صوتية" (٢٧٦).

لكن أمام الاضطراب والتباين المسجلين على تعريفات الجملة أحياناً ، وأمام الالتباس والغموض بينها وبين الكلام تارة أخرى نحاول أن نقدم تعريفاً للجملة نطمئن إلى أنه التعريف الأنور. هذا التعريف ينتهي إلى أن الجملة هي التركيب المتضمن إسناداً أصلياً مستقلاً بنفسه ، حاملاً في ثناياه معنى تاماً يسوغ سكوت المتكلم عليه عند انتهائه على نحو لو سكت فيه المتكلم لم يكن لأهل العربية مجال لتخطئته ونسبته إلى القصور في باب الإفادة (٢٧٧) تنتهي حدودها في أقصر صورها على طرفين يقابلهما المسند والمسند إليه ، تعبر عن مراد المتكلم وتنتهي حيث تنتهي فكرته لأنه استقل لفظاً ومعنى ، وبذلك تشكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب (٢٧٨).

لنكون بذلك قد رضينا بتعريفي "الاستراباذي" و"ابن هشام" للكلام تعريفاً لها (٢٧٩) مضافاً إليهما شرط الاستقلال ، ورضينا بتعريف "ابن جني" للكلام تعريفاً للجملة لما اتسم به من سداد : حيث ميز بين الكلام الذي احتوى معنى مستقلاً لا يحتاج إلى تراكيب أو كلمات تتم معناه (٢٨٠) ، وبين الجملة التي تم تركيبها بفضل تضمنها للمسند والمسند إليه ، ولكنها لا تكون معنى مستقلاً (٢٨١) ذلك أن هذا التعريف يحرص على التأكيد بأن الإفادة تمثل المحك الصحيح في تحديد الفرق بين الجملة والوحدة الإسنادية (٢٨٢).

ثالثاً - جهود الباحثين العرب المحدثين في تطوير مفهومي الجملة

والوحدة الإسنادية الوظيفية

من بين الجهود التي تمحورت حول الجملة العربية وما يرتبط بمكوناتها ما أقدم عليه الدكتور "تمام حسان" من سعي كان مداره على تأسيس نظرية جديدة يقع على عاتقها تخليص النحو العربي من نظرية العامل (٢٨٣) الشكلية المصطنعة من طرف النحاة حسب رأيه. وقد دعا في مسعاه إلى التعويل على نظرية القرائن اللفظية والمعنوية التي ينبغي لها أن تتضافر (٢٨٤). فلئن كان "تمام حسان" قد رام من خلال هذه النظرية تيسير النحو ، فإن بعضهم رأى أنه بها قد عقد النحو ، وأن نظرية العامل أرحم بكثير مما يدعو إليه (٢٨٥). ذلك أن الكشف عن قرينة التعليق تفوق صعوبة الكشف عن العلامة الإعرابية. فالقرائن كثيرة جداً (٢٨٦).

كما أن "تمام حسان" دعا إلى التقسيم السباعي للكلمة (٢٨٧) على الرغم من أنه يعترف للنحاة القدامى بحسن اختيارهم المبدأ من حيث تقسيمهم الثلاثي لها (٢٨٨) والحق إن نحاة العرب لما كان اعتمادهم الإسناد معياراً جوهرياً لتصنيف أقسام الكلمة. وجدنا تقسيمهم لها تقسيماً وظيفياً يراعي وظيفة كل قسم ضمن الركن الإسنادي الذي كان هو الفيصل عندهم لتمييز هذه الأقسام الثلاثة التي للكلمة فقالوا: الكلمة إن لم تكن ركناً للإسناد فهي حرف، وإن كانت ركناً له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم وإلا فهي فعل (٢٨٩). وحين أجرى الدكتور "جعفر دك الباب" مقارنة بين نظرية أقسام الكلم في اللغة العربية، وبين نظرية أقسام الكلم في بعض اللغات الأوروبية تبين له وجهة رأي النحاة العرب. وأساس ذلك أن الكلمات في أية لغة كانت يمكن أن تقسم إلى مجموعتين كبيرتين: أولاهما يصطلح عليها بالكلمات المستقلة بالفهم، ويقابلها في اللغة العربية الاسم والفعل، وثاني المجموعتين تسمى الكلمات غير المستقلة بالفهم، ويقابلها في اللغة العربية الحرف (٢٩٠). واحتفال الدكتور "تمام حسان" في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" بالمعنى واتجاهه البلاغي أديا إلى خلو الكتاب من معلومات واضحة عن تركيب الجملة العربية وكذا انعدام أية إشارة إلى مفهوم البساطة والتركيب في الجملة (٢٩١) على الرغم من أنه قد قسم الجملة إلى اسمية وفعلية ووصفية (٢٩٢). وهذه الجملة أو الوحدة الإسنادية المسماة عنده وصفية هي من قبيل التركيب الإسنادي الفعلي لأن المسند بمنزلة الفعل (٢٩٣). وفي معرض حديثه عن الجملة الوصفية التي تقابل الجملتين الاسمية والفعلية ذهب إلى أن هذه الجملة الوصفية قد تكون أصلية (٢٩٤) في نحو: أقائم المؤمنون للصلاة؟ وتكون فرعية في مثل: رأيت إماماً قائماً تابعوه للصلاة. وآية ذلك أن الصفات كالأفعال من حيث إنها لا تطابق الفاعل أفراداً وتثنية وجمعاً (٢٩٥) ليكون هو الآخر من الذين التبس عليهم مصطلح "الوحدة الإسنادية" ذلك أن ما أطلق عليه مصطلح "جملة وصفية فرعية" إن هو إلا وحدة إسنادية وصفية "نعتية". ويتبدى اضطرابه وعدم إدراكه الفرق بين الجملة والوحدة الإسنادية في قوله: "والجمل الفرعية، كذلك تحذف عند أمن اللبس، أي عند إغناء القرائن عن ذكرها". وذلك كحذف جملة جواب (٢٩٦) الشرط (٢٩٧).

كما يلاحظ أن "تمام حسان" في منهجه الوظيفي قد ركز على الخطاب، حيث إن مركز الاهتمام عنده في دراسة التراكييب اللغوية مقصور على فك رموزها. فقد تجاهل أن المرسل إليه في حاجة مسيسة إلى الاهتمام إلى طرائق أهم قطب في التخاطب وهو المتكلم في بناء الرسالة (٢٩٨) ليكون بذلك قد أغفل كيفية تكوين الملكة التبليغية (٢٩٩) واللغوية التي تجعل المتكلم والسامع (المرسل والمرسل إليه) قادرين على إنشاء وفهم ما لا حصر له من الجمل (٣٠٠) بناء على القواعد النحوية المتناهية (٣٠١)، لأن أهم ميزة تمتاز بها اللغة هي قدرة المتكلم على التصرف في بنى اللغة للتعبير عن أغراضه باستعمال البنى والأوضاع المتعارف عليها فقط في وضع لغته وهو ما يسميه سيبيويه بالمستقيم الحسن (٣٠٢).

أما "مهدي المخزومي" فإنه لما رأى أن صعوبة وتعقيد النحو العربي مردهما إلى نظرية العامل حاول إبطالها وهدمها قائلاً: "لقد حاولت في هذه الفصول أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي. وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل (...). وإذا بطلت فكرة العامل النحوي بطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع وباب الاشتغال. ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام" (٣٠٣) ذلك أن هذا الباحث يذهب إلى أن الحركات الإعرابية لم تكن أبداً أثراً للعوامل النحوية بقدر ما هي عوارض لغوية اقتضاها أسلوب العربية (٣٠٤).

إن رأي "المخزومي" تؤطره نزعة قديمة دعا إليها "ابن مضاء القرطبي" في كتابه "الرد على النحاة" (٣٠٥)، وحاول أن يبعثها من مرقدها أستاذة "إبراهيم مصطفى" في كتابه "إحياء النحو" (٣٠٦) والحق نقول إن نظرية العامل لا تعقد النحو كما يدعي هؤلاء بل هي نظرية تعليمية إن استبعدت فيها التقديرات الفلسفية وما إليها من تأويل (٣٠٧). ذلك أن العامل النحوي يعد حقيقة لغوية لا ريب فيها. وآية ذلك "أن النحو قائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب اختلاف عواملها (٣٠٨) الظاهرة أو المقدرة (...). فالمنكرون للعامل ظاهراً ومقدراً مخطئون لأن الشواهد لا تحصى من الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية على اتفاق حركات الإعراب مع اتفاق الموقع" (٣٠٩). فالعامل النحوي يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة العربية الاهتمام إلى

الحركة الإعرابية التي يتطلبها (٣١٠). فحين يرى الفعل يعلم أن الاسم الذي بعده يكون مرفوعاً ، وإذا كان هذا الفعل متعدياً يعلم أنه يتطلب مفعولاً به أو أكثر. وحين يرى حرف الجر يعرف أن الاسم بعده سيكون مجروراً... إلخ.

ويعد "محمد أحمد عرفة" في كتابه "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة" خير من رد على أستاذ المخزومي "إبراهيم مصطفى" رداً علمياً جميلاً مبيناً فساد الأصول التي انتهى إليها ، وعدم استقامة أحكامها ورأى أن جل ما جاء به إن هو إلا اجترار لما كان قد سبقه إليه القدامى ، ولم يوفقوا فيه ولم يوجد له صدى. وخلص مفند آراء إبراهيم مصطفى إلى نتيجة فحواها أن هذه المحاولة ليست هي التجديد المطلوب في النحو العربي ومن ثم يتعين البحث في محاولة أخرى تحقق ما يقتضيه التجديد المنشود (٣١١).

ويسجل أن "مهدي المخزومي" قد وقع في التناقض البين ، حيث إنه عرف الجملة الاسمية بأنها الجملة التي لا يكون المسند فيها فعلاً (٣١٢). ثم ذهب في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه" إلى أن الجملة الاسمية المبدوءة بمشتق (٣١٣) ليست جملة اسمية. ومثل لها بالجملة: أقائم الزيدان؟ (٣١٤). على الرغم من أننا نوافق في عد هذه الجملة فعلية لكون المسند فيها "قائم" لا يدل على الدوام والثبوت ، ولكون هذا المسند رتبته في مثل هذا التركيب الإسنادي التقدم على المسند إليه ونرى أن تعريفه المقدم إذا كان ينطبق على الجملة الاسمية البسيطة ، فإنه لا ينطبق على الجملة الاسمية المركبة من نحو الجملة الواردة في قوله تعالى: (وأنه هو أمات وأحيا) (النجم/٤٤). ذلك أن هذه الجملة جاء المسند فيها (الخبر) وحدة إسنادية ماضوية ومع ذلك لا يمكن إلا أن تعد جملة اسمية. كما أن الدكتور "المخزومي" قد اشترط الإسناد أساساً تقوم به الجملة وحين خذله الإسناد في إحداث فكرة تامة في أسلوب الشرط (٣١٥) تراجع بعض التراجع فقال: "ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي. أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة وتعبير لا يقبل الانشطار" (٣١٦). ولكن أسلوب الشرط (٣١٧) بوحدتيه الإسناديتين ليس دائماً يسمى جملة شأنه شأن التراكيب الإسنادية الأخرى (٣١٨). ويلاحظ أن "فتحى الدجني" في مؤلفه "الجملة النحوية نشأة وتطوراً" قد وقع في الارتباك حين عد كلاً من جزأي التركيب الإسنادي الشرطي

وصلة الموصول جملاً قائلاً: " الجملة قول مفيد يحسن السكوت عليه ما عدا جملة الشرط وجوابه والصلة " (٣١٩).

إذ إن ما سماه جملاً إن هو إلا وحدات إسنادية لعدم تمتعها بالاستقلال الدلالي (٣٢٠) ليكون بذلك قد سار في ركب القدامى الذين لئن أصاب بعضهم في تعريف الجملة نظرياً، والتمييز بينها وبين الكلام، فإنه لا يلبث أن يعود إلى سيرته الأولى عند التطبيق. أما الدكتور "فخر الدين قباوة" فقد قفى على آثار النحاة القدامى في كتابه "إعراب الجمل وأشباه الجمل" حين استخدامه المصطلحين الرائجين عندهم. فإذا كان لم يميز بين الجملة والكلام ووقع فيما وقع فيه "ابن هشام" حين رأى إمكانية أن يكون للجملة الواحدة حكمان تكون كبرى وفي الوقت نفسه صغرى. أحدهما تبع لما قبلها وبه تكون جملة صغرى، والآخر تبع لما بعدها وبه تكون جملة كبرى وساق لنا بيت "أبي ذؤيب الهذلي" لإيضاح ذلك:

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم فإني شريت الحلم بعدك بالجهل (٣٢١).

ذلك أنه عد التركيب الإسنادي "كنت أجهل" جملة صغرى بالنسبة إلى التركيب الإسنادي "الجملة الكبرى" "تزعميني كنت أجهل". ويعد ذلك التركيب "كنت أجهل" جملة كبرى بالنسبة إلى التركيب الإسنادي الأحادي "أجهل" (٣٢٢). المتكون من الفعل المضارع والفاعل المضمَر. فإذا كان لم يميز بين الجملة والكلام ابتداء وعد كلاً منهما قولاً دالاً على معنى يحسن السكوت عليه، فإنه يسجل عليه وقوعه في الخلط بينهما حين رأى أن الجمل التي لها محل من الإعراب عشر (٣٢٣) وهي: الواقعة مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً به، أو حالاً، أو مستثنى، أو مضافاً إليه، أو جواباً لشرط جازم مقترنة بالفاء أو "إذا"، أو تابعة لمفرد، أو تابعة لجملة لها محل من الإعراب (٣٢٤)، وحين جعل الوجدتين الإسناديتين جزأي الجملة (٣٢٥) جملتين (٣٢٦) ليكون بذلك قد دخل في دائرة الذين لا يشترطون استيفاء الجملة معناها الذي يسوغ السكوت عليه. إذ يكفي اشتمالها على المسند والمسند إليه اللذين يؤلفان جزئي تلك الجملة، والوحدة الإسنادية الشرطية.

ومن الجهود التي مست تطور مفهوم الجملة عند المحدثين ما قام به الدكتور

جعفر دك الباب" حين انتهى إلى أن للجملة العربية مستويين بهما تعرف هذه الجملة: أهي فعلية أم اسمية. هذان المستويان هما:

١- مستوى البنية النحوية الساكنة للجملة:

(مسند ومسند إليه أو مسند إليه ومسند) (٣٢٧)، وهو المستوى الذي تقع العناية فيه بالبنية الشكلية السطحية للجملة التي يكون قوامها الإسناد. ولكن ليس معنى هذا أن يكون الشكل غير خادم للمعنى. فالنحاة العرب حرصوا على ربط المبنى بالمعنى في الجملة العربية. فالجملة من مثل " سآتيك أمس" لما لم تكن العلائق النحوية بين كلماتها على ما يقتضيه المعنى والعقل عدت من قبيل الكلام المحال (٣٢٨) لأن العلاقة بين الشكل والمعنى علاقة لا انفصام فيها، إذ لا يجوز أن نأخذ بعين الاعتبار جانباً واحداً منهما فقط ونهمل الجانب الآخر (٣٢٩).

ودراسة هذا المستوى من شأنها أن تمكن من معرفة العلائق النحوية بين الكلمات التي ينبغي أن يتوخى فيها الاستقامة النحوية.

٢ - مستوى البنية الإخبارية المتغيرة للجملة:

وهو مستوى يرتبط بسياق الحال (المقام عند العرب) التي ترد فيها الجملة، أي ترتبط البنية النحوية للجملة بوظيفتها الإخبارية (٣٣٠). ويشترط في هذا المستوى الفائدة. ولما كان هذا المستوى مرتبطاً بالموقف " المقام "، فإن دراسته تمكن من معرفة مدى ارتباط معنى الجملة بالموقف الذي تقال فيه (٣٣١).

ويذهب "جعفر دك الباب" إلى أن بنية الجملة الفعلية النحوية الساكنة تتميز بأنها تتألف من جزأين لا انفصام لهما هما المسند والمسند إليه (الفعل ومرفوعه) (٣٣٢) لأن الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل بدليل أنه لا يستغني عنه، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل (٣٣٣). بينما تتميز بنية الجملة الاسمية بتأليفها من جزأين مستقلين عن بعضهما هما المسند إليه والمسند (٣٣٤).

بعد تبين إسهام الدكتور "جعفر دك" في تطور مفهوم الجملة العربية نلفت الانتباه إلى ملاحظة خطيرة مؤداها أنه إذ كان النحاة القدامى قد عرفوا اضطراباً وتناقضاً في مفهومهم للجملة، فإن الباحثين المحدثين لم يسلموا من ذلك إلا القليلين وحتى هؤلاء

القليلون لئن وجدناهم قد سلموا من حيث تعريفاتهم لها ، فإنهم حين التطبيق يقعون في التناقض الذي يعود معه مفهوم الجملة إلى سيرته الأولى. ف"عبد السلام المسدي" و"محمد الهادي الطرابلسي" في كتابهما "الشرط في القرآن" قد جانبوا الصواب حين عداً الوحدة الإسنادية الشرطية جملة ، ورأيا أن جناحيها المتماسكين يشتركان في بنية واحدة تمثل جملة واحدة مستوفاة المبنى والمعنى (٣٣٥). ذلك أن هذه الوحدة الإسنادية الشرطية يمكن أن ترد جزءاً من تركيب أشمل فتؤدي وظيفة مقول القول مثلاً كما هو الشأن في هذه الوحدة الإسنادية الشرطية الواردة في الآية الكريمة: (قل إن كنتم تحبون الله ورسوله فاتبعون) (آل عمران / ٣١). حيث إن الوحدة الإسنادية الشرطية "إن كنتم تحبون الله ورسوله فاتبعون" ليست مستقلة بنفسها غانية عن غيرها حتى تستحق أن يقال عنها إنها جملة ، لكونها مرتبطة بالتركيب الإسنادي الذي قبلها (٣٣٦). ويمكن أن ترد ضرباً من أضرب الخبر الأربعة الذي مثل له "الزمخشري" بالمثل: بكر إن تعطه يشكرك (٣٣٧). ولا أدل على بدء اشتباه الجملة عليهما من عدم تقيدهما بموقفهما النظري الذي قدما فيه تعريفاً صحيحاً للجملة (٣٣٨) حين عدا كلاً من الشرط وجوابه جملة (٣٣٩) وما هما بجملتين (٣٤٠) كما بينا.

واللسانياتي "نهاد الموسى" أحد المجتهدين المحدثين قد التبتت عليه الجملة في كتابه "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث". حيث إنه انتهى إلى أن الجملة المركبة هي تلك الجملة التي تقوم على سياق متتابع من الجمل البسيطة (٣٤١).

والذي يطمأن إليه هو أن التي تتابع في ذلك السياق ، وتتفرع الواحدة منها عن الأخرى في البنية الشجرية للجملة المركبة إنما هي الوحدات الإسنادية ، لأن الجمل البسيطة ينبغي أن تكون مستوفاة المبنى والمعنى غير مندرجة ضمن تركيب أكبر. بينما الوحدة الإسنادية يسجل أنها لا تستقل برأسها ولا تستغني عن غيرها لكونها تشكل جزءاً من التركيب الأكبر الذي ترتبط به من قبل أو من بعد (٣٤٢).

والدكتور "محمد إبراهيم عبادة" في كتابه "الجملة العربية دراسة لغوية نحوية" حين دراسته تقسيم "ابن هشام" الذي قسمت فيه الجملة إلى جملة كبرى وجملة

صغرى" ذهب إلى أن "ابن هشام" قصد بالجملة الكبرى الجملة الاصطلاحية (٣٤٣) أي الجملة التي لها كيان مستقل قائم بذاته (٣٤٤). وذهب إلى أنه عني بالجملة الصغرى الوحدة الإسنادية (٣٤٥) التي لا تسمى جملة إلا إذا وردت في سياق مستقل (٣٤٦). لكن هذا الباحث عندما قدم تصوره لأنواع الجمل التي حصرها فيما سماه "الجملة البسيطة" و"الجملة الممتدة"، و"الجملة المزدوجة"، و"الجملة المركبة"، و"الجملة المتشابهة"، و"الجملة المتداخلة" (٣٤٧) كما ارتأى هذا الباحث تقسيماً حديثاً للمركبات (٣٤٨) في العربية ومعياره في ذلك هو نوع وظيفية المكون الذي يبدأ به المركب وخلص إلى المركبين التاليين: المركب الفعلي، والمركب الوصفي، والمركب المصدرى، ومركب الخالفة، ومركب الموصول، والمركب الظرفي (٣٤٩). ويتصوره ذاك يلاحظ أنه اشتبهت عليه الوحدة الإسنادية التي كان قد أشار إليها (٣٥٠) فظل اللبس قائماً في ذهنه بينها وبين الجملة المستحوذة عليها.

وإذا انتقلنا إلى كتاب "مدخل إلى دراسة الجملة العربية" وجدنا مؤلفه الدكتور محمد أحمد نحلة "في معرض حديثه عن معيار الاستقلال وعدم الاستقلال الذي يؤسس في ضوءه أحد تقسيمات الجملة- حسب رأيه- وجدناه قد اختلط عليه أمر" الجملة "والوحدة الإسنادية" عندما ميز بين المصطلح الذي أطلق على تسمية "الجملة الأصلية"، وهي التي تستقل بذاتها وتستغني عن غيرها، وما سماه "الجملة الفرعية" وهي التي لا تقوم برأسها، بل تعتمد على غيرها (٣٥١). وهذه الأخيرة هي تلك التي يسميها النحاة العرب القدامى الجملة التي لها محل من الإعراب (٣٥٢). ذلك أن هذه التي عدها جملة فرعية إن هي إلا وحدة إسنادية وظيفية (٣٥٣).

ويتبدى غمام الأمر عليه أكثر حين الوقوف على تقسيمه للجملة إلى جملة فعلية، وجملة اسمية، وجملة جمالية. ذلك أن "الجملة الجمالية" عنده هي الجملة "التي يكون المسند فيها" (٣٥٤) جملة اسمية، أو فعلية، أو وصفية مرتبطة بالمسند إليه برابط (٣٥٥)، حيث إن ما عده "جملة جمالية" إن هو إلا جملة مركبة، وإن المسند فيها (الخبر) الذي رأى أنه يمكن أن يكون جملة فعلية، أو اسمية، أو وصفية إن هو إلا وحدة إسنادية، لأنه لا يتوفر على الاستقلال التركيبي والدلالي كما بينا سابقاً. ثم إن وقوع هذا

الباحث في الاضطراب يتجلى في أنه مرة يعد الجملة الوصفية تلك الجملة التي يكون الوصف فيها مسنداً (٣٥٦) بترك كلمة " الوصف " مطلقة غير مقيدة ، ومرة يقيدها بقوله الوصف العامل (٣٥٧).

وهذا الأستاذ "عبد القادر المهيري" الذي استطاع أن يميز بين التركيب الذي يحتوي معنى مستقلاً لا يحتاج معه إلى تراكيب أو كلمات تتمم معناه ، وبين التركيب المتضمن المسند والمسند إليه ، ولكنه لا يكون معنى مستقلاً (٣٥٨) ، نجده عندما أقدم على إحياء نحو اللغة العربية من خلال تطبيق نظرية المسند والمسند إليه (٣٥٩) وتغذيتها بالنظريات اللسانية الحديثة قد غم عليه الأمر ، وتباينت مصطلحاته الموظفة وسواء أكانت بسيطة أم مركبة على نحو يتبدى فيه أنه قد ارتد إلى النحو التقليدي (٣٦٠). إذ إنه قسم الجمل إلى الجمل التي تقوم مقام العناصر الأصلية كالجملة الواقعة فاعلاً ، أو نائب فاعل ، أو مبتدأ ، أو خبراً. وتناول الجمل التي تقوم مقام العناصر المتممة من نحو الجمل النعتية والحالية والمضافة. وعرض للجمل المشتركة بين القسمين المذكورين وهي الجمل الموصولة والواقعة موقع المستثنى والمسبوق بحرف جر (٣٦١). وهذه التي عدّها جملاً هي في حقيقتها وحدات إسنادية وظيفية (٣٦٢).

وصاحب كتاب "بناء الجملة العربية" قد خلط بين المركب الاسمي والجملة المعاقبة للمفرد حين عد المركب الاسمي بأنه " كل مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها عن غير طريق التبعية لتتمم معنى واحداً يصلح أن يشغل وظيفة واحدة أو عنصراً واحداً في الجملة. بحيث إذا كانت وحدها لا تكون جملة مستقلة" (٣٦٣) ، وجعل المركب الاسمي يشمل الاسم الدال على الحدث (٣٦٤) ، والنعت السببي (٣٦٥) ، والمصدر المؤول من حرف المصدري وصلته ، والموصول الذي يحتاج - حسب - إلى جملة متممة له ، ولا يكون مفيداً إلا بذكرها (٣٦٦) ، وحين رأى أن الجملة المعاقبة للمفرد هي الجمل ذات المحل الإعرابي (٣٦٧) وأساس ذلك أن الذي يعنيه بالتعاقب هو إحلال ما سماه جملة معاقبة محل المفرد. فما عده هذا الباحث جملاً معاقبة للمفرد أو مركباً اسمياً هو وحدات إسنادية وظيفية. ويستثنى من المركب الاسمي الاسم الدال على الحدث والنعت السببي (٣٦٨).

أما الأستاذ "محمد الشاوش" فقد قدم في أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية مقالاً من الأهمية بمكان أن نعرض أهم ما جاء فيه: "إن من يباشر دراسة الجملة في نطاق النحو العربي يلاحظ فحراً في المصطلحات المتصلة بهذا المفهوم (٣٦٩). إذ تطلق كلمة "جملة" على التراكيب التي يتوفر فيها شرط الاستقلال، أي ما يوافق مفهوم phrase في الفرنسية و sentence في الإنجليزية، كما تطلق على تراكيب أخرى لا يتوفر فيها الشرط (٣٧٠) كقولنا جملة موصولة، وجملة شرط، وجملة واقعة فاعلاً (...) وهو ما يوافق مصطلح proposition في الفرنسية، و clause في الإنجليزية على أنه توجد تفريعات تحد من هذا الشمول، ومن ذلك قولنا: "جملة أصلية (٣٧١)، وجملة فرعية، وجملة كبرى، وجملة صغرى" (٣٧٢).

وبعد أن عرض لأحد المصطلحات الثلاثة (٣٧٣) التي تشكل نوعاً آخر من التراكيب يكون أكبر من اللفظ الواحد ودون الجملة. وهو "شبه الجملة" بالنقد، إذ ذهب إلى أن اشتراكه مع الجملة في خبيصة واحدة تتمثل في أن كلا منهما يتركب من أكثر من عنصر ليس كافياً للتقريب بينهما من حيث المصطلح (٣٧٤)، بعد ذلك رأيناه يقول: "وإذا قبلنا مبدأ إخراج "شبه الجملة" من حيز التراكيب أمكننا أن نقترح الانتقال بها إلى صنف آخر من التراكيب ليس له مصطلح مستقل، وهو ما يطلق عليه اسم "الجملة الصغرى" أو "الجملة الفرعية" clause proposition. وهذه العملية لا تضر بمرادفات شبه الجملة" (٣٧٥).

من النصين المسوقين نلاحظ أن الباحث قد التبس عليه أمر الوحدة الإسنادية فمرة يطلق هذا المصطلح على الجملة الأصلية (٣٧٦) ومرة أخرى يطلقه على الجملة الصغرى والجملة الفرعية (٣٧٧) ثم نراه بعد ذلك يطلق مصطلح "شبه الجملة" على "الجملة الصغرى" أو "الجملة الفرعية" ويقصد به "الوحدة الإسنادية". وأساس ذلك - حسب رأيه- أن شبه الجملة تركيب يتوفر فيه شرط الإسناد، ولا يتوفر فيه شرط الاستقلال بخلاف الجملة التي يتوفر فيها الشرطان معاً (٣٧٨) ليكون الأستاذ "محمد الشاوش" أول الباحثين - فيما نعلم- الذين حاولوا وضع حد للخلط بين ما هو جملة وما هو ليس بجملة. ونحن نرتضي تعريفه لشبه الجملة تعريفاً للوحدة الإسنادية. وإذا كنا نرفض

مصطلح شبه الجملة لهذا النوع من التركيب الإسنادي، فذلك لأننا نرى أن هذا المصطلح في التراث النحوي مرتبط بمدلول من الصعوبة بمكان تجاوزه ونسيانه (٣٧٩). فهو يؤدي إلى التشويش على ما قاله القدامى. ونرى من الخير أن نسمى ما يقابل مصطلح "proposition" الذي اهتدى إليه هذا الباحث بمصطلح "الوحدة الإسنادية" الذي عمق مفهومه الأستاذ "أحمد خالد" الذي أسهم في كتابه "تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة" في إزالة الخلط الذي كان بين الجملة والوحدة الإسنادية. هذه الأخيرة التي لا يفتأ الباحثون فيما عرفنا يعدونها جملة وما هي بجملة.

ولئن استطاع هذا الباحث أن يصل إلى ذلك التمييز، فإنه يسجل عليه بعض التناقض والارتباك على مستوى التطبيق، حيث وجدناه يجعل مصطلح الوحدة الإسنادية البسيطة التي وفق في اختيار تسميتها رديف مصطلح الجملة البسيطة (٣٨٠)، ووجدناه في عرضه لتتبع تشكيلات الجملة الفعلية البسيطة. يعد الجملة الفعلية المركبة "ثقل عليه أن يأكلوا معه" جملة فعلية بسيطة (٣٨١) وما هي ببسيطة لأن المسند إليه (الفاعل) فيها يشكل وحدة إسنادية فعلية بسيطة.

ويتكرر ارتبাকে في معرض تناوله الجملة الاسمية البسيطة، ويعد الجملة الاسمية المركبة "الأشبه أنه مات" (٣٨٢) جملة اسمية بسيطة وما هي ببسيطة لأن المسند فيها "خبر المبتدأ" "الأشبه" ورد وحدة إسنادية مركبة (٣٨٣). كما نراه يوحد بين الوحدة الإسنادية المركبة والجملة المركبة. إذ يعد الجملة المركبة "الأم شأنها في الحس أعظم" وحدة إسنادية مركبة (٣٨٤)، وتكرر اضطرابه وتناقضه مع كثير من الجمل المركبة حيث يلاحظ أنه لا يفرق بين الجملة المركبة والوحدة الإسنادية المركبة مع أن بينهما فرقاً كبيراً. وأساس ذلك أن الوحدة الإسنادية المركبة ينبغي أن لا تطلق إلا على التركيب الإسنادي المتعدد الذي يندرج ضمن تركيب أوسع. أما إذا استقل بنفسه فيعد جملة مركبة (٣٨٥). وحين حديثه عن تنوع المسند والمسند إليه في تركيب الجملة الاسمية البسيطة ذهب إلى أن التشكيلات البنوية للجملة الاسمية العادية تتنوع فيكون المسند إليه (المبتدأ أو اسم الناسخ) ضميراً منفصلاً، أو ضميراً متصلاً، أو اسم موصول وصلة (٣٨٦)، أو جملة مسبوقه بأن المصدرية (٣٨٧). ويأتي

المسند اسماً ، أو ضميراً منفصلاً أو جملة (٣٨٨).

وبعد عرض الرؤى المختلفة لمفهوم الجملة " ، وبعد عرض أهم محاولات الدارسين المحدثين المنصرفة جهودهم إلى دراسة الجملة العربية دراسة حديثة نخلص إلى أن مفهوم الجملة ظل محفوظاً بغاشية من الغموض يعاني الضبابية لدى المهتمين بالنحو العربي قدمائهم ومحدثيهم يطلقون مصطلح " جملة " على ما هو جملة وعلى ما هو ليس بجملة ، حتى جاء الأستاذ " أحمد خالد " - في حدود ما نعلم - وكشف الغطاء عن الوحدة الإسنادية التي كانت غائبة عن الكتب النحوية على الرغم من تلك الهنة التي نرى أنها لا تذهب بحسنات وفضل هذا الباحث الفذ ، ويسجل أن نجاحه في الجانب النظري يفوق نجاحه في الجانب التطبيقي (٣٨٩). فما أحوج الغيورين على اللغة العربية إلى أن يجمعوا مقدراتهم ويقفوا على آثار أمثال هذا الباحث لمواصلة بناء أسس نحونا العربي العتيق (٣٩٠) الذي يظل في حاجة مسيسة إلى من يجلي الغامض منه.

هوامش وإحالات الفصل الأول

- (١) ينظر بومعزة رابع: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية ص ٨٥.
- (٢) ويغلو بعض الباحثين حين رميهم منهج نحائنا القدماء بالخطأ لأن حظ الجملة من اهتمامهم كان قليلاً فلم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر. ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، رسالة دكتوراة، دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٦ ص ٢٨، ٢٩.
- (٣) د. مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣٣.
- (٤) المبرد أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣، ١٢٦ / ٤.
- (٥) ابن جني: الخصائص، ٣٣١ / ٢.
- (٦) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، الفصل الأول من الباب الرابع، ص ٥٨٠.
- (٧) والأصوب أن يستعمل مصطلح " الوحدة الإسنادية " بدلاً من مصطلح " الجملة " لأن الجملة لا تقوم مقام المفرد. ، ص ٩٠ من هذا المبحث.
- (٨) عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨، ص ١٠.
- (٩) فندريس جوزيف: اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخري، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت، ص ٩١.
- (١٠) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة ، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية، الجزائر، ١٩٨٤، ٧٢٢ / ٢.
- (١١) ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص، ٣٤ / ١.
- (١٢) أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، ١٩٩٣، ص ٩.
- (١٣) سالم علوي: الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد اللغة والأدب العربي، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ص ٧٩.
- (١٤) د. محمد صلاح الدين: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩، ١٠ / ٢.
- (١٥) د. عبده الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨، ص ١٠.
- (١٦) د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ١١.
- (١٧) ينظر ابن جني: المرجع نفسه، ٣٤ / ١.

(١٨) فقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يلحن في كلامه فقال: "أرشدوا أخاكم فقد ضل". ابن جني: المرجع نفسه، ٦/٢.

(١٩) د. رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧، ص٣٩٤.

(٢٠) د. أبو بركات إبراهيم: الجملة العربية: مكتبة الخانجي، مصر، د. ت، ص٩.

(٢١) ابن الخشاب: المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢، ص٣٤.

(٢٢) عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٥، د. ت، ١/ ٢٤.

(٢٣) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق، تعريف الوحدة الإسنادية، ص٨٥.

(٢٤) جميل علوش: الإعراب والبناء، ص٥٦.

(٢٥) ابن جني: الخصائص، ٣٤/١.

(٢٦) نايف معروف: خصائص العربية وطرائق تدريسها، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٩٩١، ص٤٦-٤٨.

(٢٧) ابن فارس أبو الحسن الكوفي: الصحابي في فقه اللغة، تحقيق محمد رشيد رضا، دار الفكر، بيروت، د. ت، ص٤٥، ٤٦.

(٢٨) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨، ص٣٦.

(٢٩) د. عبد الرحمن الحاج صالح: الجملة في كتاب سيبويه، ندوة النحو والصرف الصادرة عن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم، دمشق، ٢٧- ٣٠ / ٨ / ١٩٩٤، ص٢٠٥، ٢٠٧.

(٣٠) ابن نديم محمد ابن إسحاق: الفهرست، مكتبة الخياط، بيروت، لبنان، د. ت، ص٥١.

(٣١) قال سيبويه: "ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا تذكر علامة إضمار الأول (...)" وقد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام. سيبويه أبو بكر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٧٧، ١ / ٤٣، ٤٤.

(٣٢) ينظر د. محمد أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص١٧، ١٩.

(٣٣) ينظر سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ١٤٩.

(٣٤) سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ٢٦٢.

(٣٥) سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ٧٤.

(٣٦) سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ٤٦٣.

(٣٧) سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ٢٦١.

(٣٨) ١- استخدم سيبويه الكلام بوصفه لفظاً وصفاً واحداً للدلالة على أكثر من مدلول.

٢ - الكلام قد جاء في كتاب سيبويه بصورة وصفية وبمفهوم يكاد يرادف مفهوم الجملة بالمصطلح

الحديث المحدد.

٣ - شاع عند سيبويه استخدامه مفهوم الكلام بغرض وصف ظواهر النحو العربي حين تناول أقسام الكلم في العربية ومجاري أواخر الكلم؛ وحد الكلام، ووجه الكلام (. . .) إلى غير ذلك من أحكامه الوصفية التقويمية لصور ألفاظ جمالية من حيث موضعها في تركيب الجملة وفي بنائها النحوي.

٤ - من القضايا المتصلة بمفهوم سيبويه للكلام من حيث صلته بمصطلح الجملة القضايا المختلفة التي تناولت مباحث الكلام في كتابه مثل: قضية أصل الكلام والعدول عن هذا الأصل بمعنى الخروج عليه / ومثل: الكلام الذي جاء في موضعه أو جاء في غير موضعه.

٥ - وتناول سيبويه مفهوم الكلام يقوم على عدة اعتبارات مختلفة؛ منها استخدامه الكلام في مواضع كثيرة بالمعنى الذي اتفق عليه العلماء الذين جاءوا بعده حين استخدموا مصطلح الجملة. ينظر محمد الدسوقي الزغبى " مفهوم الإسناد وأركان الجملة عند سيبويه دراسة منهجية في النحو العربي " رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨١، ص ٦١، ٦٥ .

(٣٩) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٦ .

(٤٠) سيبويه: الكتاب، ١ / ٣٢ .

(٤١) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، ص ٦١ .

(٤٢) د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، مطبعة الجليل، دمشق، ١٩٨٠، ص ١٢٠ .

(٤٣) ينظر ابن النديم محمد بن إسحاق: الفهرست، مكتبة الخياط، بيروت، لبنان، د. ت، ص ٥١ .

(٤٤) سيبويه: المرجع نفسه، ١/ ٢٣ .

(٤٥) الباب " هو مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف، وتجمعها بنية واحدة مثل البنية الصرفية " مفعول " التي تنتمي إلى العناصر " مكتب، ملعب، مجمع، ومحل " . والبنية النحوية مسند ومسند إليه أو مسند إليه ومسند "، د. عبد الرحمن الحاج صالح: منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبى للغات، ص ٢٩، نقلا عن د. صالح بلعيد: اللغة العربية العلمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ١٠٨ .

(٤٦) وقد يكون المبني عليه نائب فاعل.

(٤٧) ينظر د. صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها عند الإمام الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤، ص ٩٩ .

(٤٨) د جعفر دك الباب: المرجع نفسه ، ص ١٢٠ .

(٤٩) أي الكلام، ويستفاد منه " الجملة " .

(٥٠) هذا بالنسبة إلى الكلام العادي، أما التواصل الذي يعول فيه على الدليل المجازي وبخاصة في

الشعر فالجملتان المسوقتان تعدان من المستقيم الحسن، لأن الشعر أعذبه أكذبه. وهما جملتان تحويليتان.

(٥١) سيبويه: الكتاب، ١/ ٢٥، ٢٦.

(٥٢) د جعفر دك الباب: (إعجاز القرآن وترجمته)، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد ٧، ١٩٨٢، ص ٢٦.

(٥٣) د جعفر دك الباب: (إعجاز القرآن وترجمته)، المرجع نفسه، ص ٢٦.

(٥٤) ينظر محمد فهمي زيدان: في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٨٥، ص ١٤٤ .

(٥٥) ينظر صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني،

ص ٧١.

(56) Hadj Salah Abd Elrahmane, Linguistique Arabe et Linguistique Generale, These de Doctorat, Surbone, Paris, 1979, P455 .

(٥٧) عد مستقيماً كذباً لأن سيبويه يتحدث عن الجملة التوليدية لا التحويلية .

(٥٨) ينظر سالم علوي: الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، رسالة ماجستير، معهد اللغة العربية

وآدابها، جامعة الجزائر، ١٩٨٦، ص ٣٣، ٣٧ .

(٥٩) المقصود بصحة العبارة سلامة تركيب الجملة.

(6٠) أي العرب.

(٦١) فالجملة الاسمية من نحو " حمزة أسد " يعدها كثيرون توليدية. ولكنها تعد تحويلية لأن أحد

ركنيها " الخبر " استعمل على غير ما هو موضوع له في أصله.

(٦٢) د . جعفر دك الباب: (إعجاز القرآن وترجمته)، ص ٢٦ .

(٦٣) ينظر ابن الجني: الخصائص، ١ / ٣٤.

(٦٤) ينظر ميشال زكريا: علم اللغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت

لبنان، ط ٢، ١٩٨٨، ص ٩٨ .

(٦٥) ينظر نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون،

الكويت، ط ٢، ١٩٨٧، ص ٥٦ .

(٦٦) ميشال زكريا: المرجع نفسه، ص ٩٨ .

(٦٧) ينظر نايف خرما: المرجع نفسه، ص ١١٦، ١١٧ .

(٦٨) ابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق

مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩، ٢ / ٦٠٧ .

(٦٩) ينظر محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف بالإسكندرية،

جلال حري وشركاه، ١٩٨٨، ص ١٦٨ - ١٧١ .

(٧٠) ينظر سيبويه: الكتاب، ١ / ٢٥، ٢٦.

- (٧١) لأنها جملة تكونت من فعل + فاعل + مفعول به + ظرف زمان.
- (٧٢) ينظر عبد الفتاح لاشين: التراكييب النحوية من الوجة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ الرياض، السعودية، د. ت، ص ٢٤٠.
- (٧٣) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٥٢٧ .
- (٧٤) ابن هشام: المرجع نفسه، ٢ / ٥٢٧ .
- (٧٥) سيبويه: الكتاب، ٢ / ٨٨ .
- (76) Mosel Die: syntaktische Terminologie , bei sibawaih, trd ,D. Robinson librairie larouss, .Paris, 1975, P121
- (٧٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، العدد ١، ٢٠٠٢، ص ٨ .
- (٧٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي) المرجع نفسه، ص ٨.
- (٧٩) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي) المرجع نفسه، ص ٨.
- (٨٠) ابن جني: الخصائص، ١ / ١٨، ١٩ .
- (٨١) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، ص ٦ .
- (٨٢) يعد " الفراء" من نحاة الكوفة، ينظر أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء: معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت ط ٣، ١٩٨٣، ٢٠ / ١٠ وينظر أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب، تحقيق عبد الاسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة ط ٤، ١٩٨٠، ١ / ١٣٣ .
- (٨٣) يقصد بالجملة هنا الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفية المبتدأ، ينظر صور الوحدة الإسنادية الماضية المؤدية وظيفية المبتدأ، ص ٩٧.
- (٨٤) الفراء: المرجع نفسه، ٢ / ١٩٥ .
- (٨٥) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ١٩٦٨، ٨ / ١ .
- (٨٦) المبرد: المرجع نفسه، ٤ / ١٢٦ .
- (٨٧) هناك نحاة قدامى استخدموا مصطلح " الكلام " مراداً به الجملة منهم أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) المعاصر لابن يعيش، وأبو موسى الجزولي (ت ٦٠٧ هـ) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) .
- (٨٨) ينظر المبحث الخاص بالإسناد وما بعدها.
- (٨٩) ينظر الدجني فتحي عبد الفتاح: الجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً، مكتبة الفلاح، الكويت،

ط ١، ١٩٧٨، ص ٣١ .

(٩٠) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٥، ١ / ٦٤ .

(٩١) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د، ت، ١ / ٨٨ .

(٩٢) أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، تحقيق الدكتور حسين الشاذلي، مطبعة دار التأليف، مصر، ط ١، ١٩٦٩، ص ٩ .

(٩٣) ابن جني: الخصائص ١ / ١٧ .

(٩٤) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ١ / ٤٢ .

(٩٥) ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق د . حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب القاهرة ١٩٧٩، ص ١١٠

(٩٦) ينظر ابن جني: الخصائص، ٢ / ٣٣١ .

(٩٧) يقول ابن جني مؤكداً ذلك: "ومما يؤنسك أن الكلام إنما هو للجمل التوام" الخصائص، ١ / ٢٥، ٢٦ فالكلام يتساوى مع الجملة إذا كانت هذه الأخيرة تامة مبنية ومعنى فقط .

(٩٨) ينظر بومعزة رابع: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية، وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ص ٨٥ .

(٩٩) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ١٨، ١٩ .

(١٠٠) ينظر عبد القادر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، حوليات الجامعة التونسية، العدد ٣، ١٩٦٦، ص ٣٥-٣٨ .

(١٠١) ينظر ابن جني: اللمع في العربية، ص ١١٠-١١١ .

(١٠٢) ينظر ابن مالك جمال الدين أبو عبد الله بن عبد الله: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق وتقديم محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص ٣ .

(١٠٣) ينظر محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ٢٩ .

(١٠٤) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق فصل الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفية الخبر، ص ١٢٦

(١٠٥) يقصد بحروف كلمات .

(١٠٦) ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة، و سنن العربية في كلامها حقيقه وقدمه د . مصطفى الشويهي، مؤسسة دار بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٣، ص ٤٨ .

(١٠٧) ينظر د . مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٨، ص ٤٣ .

(١٠٨) الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: الجمل في النحو، حقيقه وقدم له علي

- حيدر، دمشق، ١٩٧٢، ص ٤٠.
- (١٠٩) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٦٠.
- (١١٠) الجرجاني: المرجع نفسه، ص ٢٩.
- (١١١) وهو ما سمي في بحثنا الوحدة الإسنادية.
- (١١٢) ينظر الجرجاني: الجمل في النحو، ص ٤٠.
- (١١٣) والزمخشري من النحاة البغداديين.
- (١١٤) الزمخشري جار الله محمود بن عمر بن محمد: المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، د. ت، ص ٦.
- (١١٥) ينظر العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: مسائل خلافية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر، بيروت، د. ت، ص ٣١.
- (١١٦) يقصد بالجملة ما اصطلاح عليه بحثنا بالوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (١١٧) الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص ٢٤.
- (١١٨) سابقوه هم: أبو على الفارسي، وابن جني، والجرجاني.
- (١١٩) المقصود بالجملة هنا الوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (١٢٠) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص ٣٠.
- (١٢١) المقصود بالتركيب الإسنادي ما يسمى في عرف النحاة الجملة الواقعة صفة، أو حالاً، أو صلة.
- . إلخ. وهو ما نصلح على تسميته بالوحدة الإسنادية الوظيفية .
- (١٢٢) الذين نصوا على الترادف صراحة. وهم ابن جني والجرجاني والزمخشري.
- (١٢٣) ابن يعيش: شرح المفصل، ١/ ١٨.
- (١٢٤) ابن يعيش: المرجع نفسه، ١/ ٢١.
- (١٢٥) ينظر ابن يعيش: المرجع نفسه، ٨/ ٥٩.
- (١٢٦) هذا بالنسبة إلى الجملة الاسمية التوليدية .
- (١٢٧) ينظر الشيرازي أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف: شرح اللمع، تحقيق عبد الحميد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٥، ١/ ١٦٨.
- (١٢٨) ينظر أبو المعالي عبد المالك بن عبد الله بن يوسف: البرهان في أصول الفقه حققه عبد العظيم الذيب، مطابع الدوحة الحديثة، ١٣٩٠ هـ، ١/ ١٧٧، ١٧٨.
- (١٢٩) أي من نحو فعل ومفعول وما لم يسم فاعله.
- (١٣٠) ابن الحاجب جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٥، ص ١٧.
- (١٣١) فهو يتحدث عن الجملة التوليدية .

- (١٣٢) ابن الحاجب: الكافية في النحو، تحقيق طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء، ص ٥٩.
- (١٣٣) التعليق هو العلاقات الرابطة بين المسند والمسند إليه كالعلاقة الرابطة بين المبتدأ وخبره وبين الفعل وفاعله أو نائبه.
- (١٣٤) ينظر الشريف الجرجاني محمد بن علي بن محمد: التعريفات، دار الشروق للقافية العامة، بوزارة الثقافة والإعلام، العراق، بغداد، د. ت، ص ١٣٢.
- (١٣٥) والفراء من نحاة الكوفة.
- (١٣٦) المبرد من نحاة البصرة.
- (١٣٧) أبو علي الشلوبين من نحاة الأندلس وكان معاصراً لابن يعيش.
- (١٣٨) المقصود بـ "بنية" تقديراً، أي في البنية العميقة .
- (١٣٩) أبو علي الشلوبين: التوطئة، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣، ص ١١٢.
- (١٤٠) ينظر د. موسى بن مصطفى العبيدان: دلالة تراكييب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، سورية، دمشق، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٤٣.
- (١٤١) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي: المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق وشرح شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، طبع ونشر وتوزيع القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣.
- (١٤٢) ابن عصفور من نحاة الأندلس.
- (١٤٣) أي ظاهراً في البنية السطحية .
- (١٤٤) ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد بن علي: المقرب، تحقيق د. أحمد عبد الستار، الجواري، ود. عبد الله الجبوري، بغداد، ط ١، ١٩٧١، ٤٥/١.
- (١٤٥) ابن مالك محمد بن عبد الله: الألفية في النحو والصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٥، ص ٣.
- (١٤٦) ينظر بومعزة رابح: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية ، وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، ص ١٨.
- (١٤٧) ابن عصفور أبو الحسن علي الحضرمي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبي جناح، طبع مطابع مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد، ١٩٨٢، ٨٥/١.
- (١٤٨) ينظر المبرد: المقتضب، ٨/١.
- (١٤٩) الاسترأبادي: من النحاة البغداديين .
- (١٥٠) الإسناد الأصلي يقصد به المكون من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر . ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص ١٣.
- (١٥١) يقصد بها الجمل التي لها محل من الإعراب والتي سمينها الوحدات الإسنادية الوظيفية.

- (١٥٢) يقصد المصدر والوصف العامل عمل فعله نحو: (باتخاذكم العجل) (البقرة/ ٥٤)، (إن الله بالغ أمره) (الطلاق/٣)، (والمؤلفة قلوبهم) (التوبة / ٦٠).
- (١٥٣) الاسترأباضي رضي الدين محمد بن حسن: شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت، ٨/١.
- (١٥٤) يسمى الخبر جملة فعلية وتسميته في بحثنا هذا وحدة إسنادية مؤدية وظيفة الخبر. ينظر بومعزة رابح المرجع السابق، ص ٨٠.
- (١٥٥) تسمى جملة اسمية مركبة. ينظر بومعزة رابح: المرجع نفسه، ص ٦٠.
- (١٥٦) فهو على الرغم من تضمنه للمسند والمسند إليه فإنه لا يكون معنى مستقلاً. ينظر عبد القادر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، حوليات الجامعة التونسية، ص ٣٥، ٣٨.
- (١٥٧) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق فصل الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة الخبر، ص ١٣٦.
- (١٥٨) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق، ص ٩٥.
- (١٥٩) ينظر الدكتور محمد جواد النوري: نظام الجملة في لهجة نابلس المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ٣٣١.
- (١٦٠) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص ٣٢.
- (١٦١) ينظر عفيف دمشقية: المنطلقات التأسيسية والفنية للنحو العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢١٧، ٢١٨.
- (١٦٢) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص ٢٥.
- (١٦٣) ينظر عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، دار الجيل، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٣.
- (١٦٤) ينظر عباس حسن: النحو الوافي، ١/ ٥.
- (١٦٥) ابن هشام من نحاة مصر.
- (١٦٦) ابن هشام: مغني اللبيب، ١/ ٤٣١.
- (١٦٧) ينظر نص الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص ٦.
- (١٦٨) ابن هشام: المرجع نفسه، ١/ ٤٣١.
- (١٦٩) وهي في حقيقتها وحدات إسنادية. ينظر بومعزة رابح المرجع السابق ص ٨٠.
- (١٧٠) مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكييب الأساسية في اللغة العربية، ص ٢٦.
- (١٧١) ينظر د. حسن خميس سعيد الملق: نظرية التعليل في النحو العربي بين النحاة القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٤٠.
- (١٧٢) ينظر د. محمود شرف الدين: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دار المرجان للطباعة، القاهرة، ط ١، ١٩٨٤، ص ٩.

- (١٧٣) ينظر بومعزة رابح المرجع السابق مبحث الجملة البسيطة، ص ٥٢.
- (١٧٤) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق مبحث الجملة المركبة، ص ٦١.
- (١٧٥) المقصود بالجملة هنا الوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (١٧٦) ابن هشام: مغني اللبيب، ٤٢/٢.
- (١٧٧) ونؤثر تسميتها بالجملة المركبة. ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق، ص ٦١.
- (١٧٨) والتي يسميها هذا البحث وحدة إسنادية.
- (١٧٩) د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص ٣٠. وعباس حسن: النحو الوافي، ١٥/١.
- (١٨٠) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩، ١٣/١.
- (١٨١) ينظر السيوطي: المرجع نفسه، ١/ ٣٦.
- (١٨٢) ينظر علي أبو المكارم، الحذف والتقدير، رسالة ماجستير، كلية دارالعلوم، جامعة القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٧٧.
- (١٨٣) ينظر جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر، تحقيق عبد الرؤوف سعد، نشر الكليات الأزهرية، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، ١٩٧٥، ٢/ ١١٦.
- (١٨٤) أي الجملة وهي في بحثنا هذا الوحدة الإسنادية.
- (١٨٥) السيوطي: همع الهوامع، ١٢/١.
- (١٨٦) عباس حسن: النحو الوافي، ١ / ١٥ .
- (١٨٧) ينظر السيوطي: همع الهوامع، ٢ / ٣.
- (188) Bloomfield. L: Language, librairie, larouss, Paris, 1980, P 170 .
- (189) Haris. Z: Methods in introduction, tad, Michel Bradeau, London, 1927, P171 .
- (١٩٠) د. عبده الراجحي: في التطبيق النحوي والصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ٧٧.
- (١٩١) د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص ٣١.
- (١٩٢) ينظر عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي: الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥، ص ٣٠.
- (١٩٣) لكن على مستوى التطبيق نجد " عباس حسن " يتناقض مع تعريفه للجملة فيعد الوحدات الإسنادية التي تؤدي وظيفة الحال أو النعت أو الخبر وسواها جملاً وهذه التراكيب الإسنادية لا تتمتع بالاستقلال التركيبي. ينظر عباس حسن: المرجع نفسه، ١ / ٢١٣، ٤٦٤ وما بعدهما.
- (١٩٤) جورج مونان: علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة نجيب غزاوي، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، ١٩٨٢، ص ٤٤، ٤٥.

- (١٩٥) مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٢١.
- (١٩٦) وسنعرض لاحقاً لتعريف آخر له، ينظر ص ٢٩ .
- (١٩٧) وهذا التعريف الذي عرضه يتقاطع مع تعريف هريس الذي عرف فيه الجملة بأنها " عدد من الكلمات مرتبة ترتيباً مكونة بذلك وحدة نحوية تامة ذات معنى".
- ينظر Haris. Z: Methods in introduction, P14
- (١٩٨) ريمون طحان: الألسنة العربية، دار الكتاب البناني، بيروت ١٩٨١، ٢ / ٤٤ .
- (١٩٩) النسبة الصحيحة إلى اللسانيات هي اللسانياتي.
- (200) Simon Potter: Modern Linguistics, trad, S. M colin, London , 1967 , P104.
- (٢٠١) ينظر د . خليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وترتيبها، مؤسسة علوم القرآن، عمان، ط٢، ١٩٩٠ ، ص ١٣٠ .
- (٢٠٢) أي لا يكون أحدهما تركيباً إسنادياً.
- (٢٠٣) ينظر د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز ، ص ٧٥ .
- (٢٠٤) ينظر عبد القادر المهيري وزملاؤه: أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ١٩٨٦، ص ٤٠، ٤١ .
- (٢٠٥) ينظر مهدي المخزومي: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان ط ٢، ١٩٨٦، ص ٨٣ .
- (٢٠٦) ينظر أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية، نشر دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٥، ص ٩ .
- (207) A. Martinet: Element de Linguistique generale, Armand molin,,Paris, 1970, P131.
- (٢٠٨) لذلك على المدارس أن يخضع التراكييب لدراسة المعاني وهي مرتبة في صور لفظية مختلفة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة أو الوحدة الإسنادية وصفاً وظيفياً. ينظر محمود السعران: علم اللغة .
- (209) Edouard Sapir: Le Langage , traduit de langlis par S. M Colin, 1967. P 97.
- (٢١٠) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق ، ص ٩٣ .
- (٢١١) د . محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية " ص ٢٠ .
- (٢١٢) فيكتور خراكوفسكي: دراسات في علم النحو العام والنحو العربي: ترجمة جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، ١٩٨٢، ص ١ .
- (٢١٣) وذلك إذا كانت الجملة محولة بالحذف .
- (٢١٤) جورج مونان: مفاتيح الألسنية، ترجمة الطيب بكوش، المؤسسة التونسية للكتاب، ١٩٨١، ١ / ١ .
- (٢١٥) د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مطبعة لجنة البيان العربية، القاهرة، د، ت، ص ١٣١ .
- (٢١٦) ينظر د. مصطفى النحاس: من قضايا اللغة، جامعة الكويت، الكويت "، ط ١، ١٩٩٥ ، ص ٢٩٥ .
- (٢١٧) ابن يعيش: شرح المفضل، ١ / ٩٤، وينظر الاسترابادي: شرح الكافية، ١ / ١٥٠ .

- (٢١٨) د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص ٢٠ .
- (٢١٩) ينظر المبرد: المقتضب، ٤ / ٥٠، وابن جني: اللمع في العربية، ص ١١٥ .
- (٢٢٠) ينظر د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٨٧ .
- (٢٢١) إبراهيم أنيس: المرجع نفسه، ص ٢٧٦ .
- (٢٢٢) وبعضهم يسميها الجملة الناقصة. ينظر برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، تحقيق وترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٢، ص ٨١ .
- (٢٢٣) التحويل بالحذف أنس به حذاق العربية .
- (٢٢٤) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١١٢ .
- (٢٢٥) د. مصطفى النحاس: المرجع نفسه، ص ٢٩٥ .
- (٢٢٦) ينظر د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٣ .
- (٢٢٧) يقصد بالتمثيل الصوتي الصورة الصوتية النطقية المتمثلة في الكلمات .
- (٢٢٨) محمد الشاوش: ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، تونس ٢٣ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨١، سلسلة اللسانيات عدد ٥، المطبعة العصرية، ١٩٨٣، ص ٢٤٥ .
- (229) J: Linguistique General, Trad , de, D. Robinson, librairie, Larousse, Paris, 1960. P 56.
- (٢٣٠) السيوطي: الأشباه والنظائر، ١ / ٢٠٦، ٢٨٦ .
- (٢٣١) ينظر جورج مونان: مفاتيح الألسنية: عربي وذيله بمعجم عربي فرنسي، الطيب البكوش، تونس ١٩٨١، ١ / ١ .
- (٢٣٢) ينظر د. خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٣٤ .
- (٢٣٣) د. إبراهيم السمرائي: الفعل، زمانه وأبنيته، مطبعة الهاني، بغداد، ١٩٦٦، ص ٢١٠ .
- (٢٣٤) المقصود بـ " وجوداً " ظاهراً أو لفظاً .
- (٢٣٥) والمقصود "بنية" حكماً وتقديراً. ينظر تعريف الشلوبين ص ٢٢، وتعريف ابن عصفور ص ٢٢ من هذا البحث .
- (٢٣٦) ينظر د. حسن خميس سعيد الملقح: التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء والتحليل والتفسير، دار الشروق، ٢٠٠٢، ص ١٣٥، ١٣٦ .
- (٢٣٧) إبراهيم السامرائي: المرجع نفسه، ص ٢٠١ .
- (٢٣٨) د. خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٧٠ .
- (٢٣٩) ينظر د. حسن خميس سعيد الملقح: المرجع نفسه، ص ١٣٥ .
- (٢٤٠) نقصد بالتوليديتين الجملة أو الوحدة الإسنادية الواردة عناصرهما مفردة بحسب أصلها في الوضع اللغوي.

- (٢٤١) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: الجملة في كتاب سيبويه، ص ٢٠٥ .
- (٢٤٢) لأن المعنى أو الوظيفة النحوية التي يؤديها المسند أو المسند إليه قد يكون معنى شكلياً ذلك أنه لا يكفى الاعتماد على البنية النحوية. فهناك البنية الإخبارية التي تعد الجملة فيها " كل كلام أفاد السامع فائدة يحسن سكوت المتكلم عندها "، ينظر ابن الخشاب: المترجل، ص ٣٤٠.
- (٢٤٣) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان الحديث)، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، العدد ٢، ١٩٧١، ص ٦٥.
- (٢٤٤) ينظر مفهوم الوحدة الإسنادية، ص ٨٥.
- (٢٤٥) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص ١٢.
- (٢٤٦) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، المرجع نفسه، ص ٨، ٩ .
- (٢٤٧) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ١٧ .
- (٢٤٨) ينظر سيبويه: الكتاب، ١ / ٢٣ - ٢٥ .
- (٢٤٩) فالوحدة الإسنادية المؤدية وظيفية ما تحمل معنى ولكنها لا تفيد .
- (٢٥٠) أبو بكر بن السراج البغدادي: الأصول في النحو ص ٦٦ .
- (٢٥١) الصفة هنا وردت وحدة إسنادية فعلية بسيطة ينظر صور الوحدة الإسنادية الواقعة نعتاً، ص ٣٠١
- (٢٥٢) الوحدة الإسنادية الفعلية البسيطة " تفيد " وظيفتها في تعريف الحاج صالح صفة .
- (٢٥٣) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق ص ١٣.
- (٢٥٤) ينظر عبد القادر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، حوليات الجامعة التونسية، ص ٣٩
- (٢٥٥) د. عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان الحديث)، مجلة اللسانيات، ص ٦٥.
- (٢٥٦) يقصد بالإسناد الناقص ذلك الذي يفهم من الوصف ومرفوعة، والمفهوم من المصدر المضاف إلى فاعله.
- (٢٥٧) ينظر د. عبد الجبار توامة: المنهج الوصفي العربي الجديد لتحسين النحو العربي، أعمال ندوة تفسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، أفريل، ٢٠٠١، ص ٢٨٨ .
- (٢٥٨) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، تحقيق عبد المتعال الصعيدي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٩، ص ٢٥ .
- (٢٥٩) ينظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٣٥ .
- (٢٦٠) يقصد بالألسنة اللسانيات .
- (٢٦١) د. ميشال زكريا: الألسنة التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٤.

- (٢٦٢) زالغ هاريس نقلا عن ميشال زكرياء: المرجع نفسه ، ص ٢٤ .
- (٢٦٣) محمد الشاوش : (ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية)، حوليات الجامعة التونسية، العدد ٣، ١٩٦٦، ص ٢٤٦ .
- (٢٦٤) ريمون طحان: الألسنية العربية ، ٢ / ٥٤ .
- (٢٦٥) ينظر بومعزة رايح: المرجع السابق ص ٢٠٩، ٢٨٠ .
- (٢٦٦) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ٢ / ٣٩ .
- (٢٦٧) زين العابدين التونسي: المعجم في النحو والصرف، المؤسسة التونسية للنشر، ١٩٨٧، ص ٦٧ .
- (٢٦٨) ابن الخشاب: المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢، ص ٣٤٠ .
- (٢٦٩) علي بن محمد الجرجاني: كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٥، ص ٨٣ .
- (٢٧٠) ينظر تمام حسان: مناهج البحث واللغة، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٩٥ .
- (٢٧١) ينظر تمام حسان: الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢ .
- (٢٧٢) ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د. ت، ص ١٩٤ . وينظر تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٣٤ .
- (٢٧٣) ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٩٠ .

(274) Voir L. Bloomfield: Langages, P170 .

- (٢٧٥) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٥٨٩ .
- (٢٧٦) نوم تشومسكي: مظاهر النظرية النحوية، ترجمة مرتضى جواد باقر بغداد، ١٩٨٣، ص ٣٩ .
- (٢٧٧) ينظر د. أميرة علي توفيق: الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، مطبعة البرلمان بالعتبة، القاهرة، ١٩٧١، ص ٣٦ . ومحمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص ٢٦ .
- (٢٧٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص ٨ .
- (٢٧٩) ينظر الاسترابادي: شرح الكافية، ٨ / ١ .
- (٢٨٠) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ٣١ .
- (٢٨١) ينظر عبد القادر المهيري (الجملة في نظر النحاة العرب)، حوليات الجامعة التونسية، ص ٣٥-٣٦ .
- (٢٨٢) فالكلام يصلح لأن يكون جملة، أما الجملة التي هي الوحدة الإسنادية الوظيفية لا تصلح أن تكون كلاماً .

(٢٨٣) وقد رأى الدكتور عبده الراجحي " أن قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل . وقد عادت في المنهج التحويلي في صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي . ورأى أن مسألة التقدير (البنية العميقة) التي تقود إليها هذه القضية هي الأخرى تعد شيئاً مقررًا يؤكد التحليل النحوي عند التحويليين ينظر د عبده الراجحي: النحو العربي والدرس

- الحديث، بحث في المنهج، ص ١٤٣ وما بعدها .
- (٢٨٤) ينظر د . تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب . د . ت، ص ١٩٣، ١٩٤ .
- (٢٨٥) ينظر أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة، د . ت، ص ٩٢ .
- (٢٨٦) ينظر تمام حسان: المرجع نفسه، ص ١٩٠، ١٩٣ .
- (٢٨٧) أسفر تقسيمه عن: (الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة). ينظر تمام حسان: إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، ١٩٧٨، ص ١٤٨ .
- (٢٨٨) قسم النحاة الكلمة إلى: اسم وفعل وحرف .
- (٢٨٩) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ١، ١٩٧٤ .
- (٢٩٠) ينظر د. جعفر دك الباب: النظرية اللغوية الحديثة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٦، ص ٣٢ .
- (٢٩١) ينظر مفهوم البساطة والتركيب، ص ٥٢ وما بعدها من هذا المبحث .
- (٢٩٢) ينظر د. محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة، ١٩٨٨، ص ٨٤. والدكتور نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي، ص ٦٠ .
- (٢٩٣) ينظر بريجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص ٨١ .
- (٢٩٤) يقصد بالجملة الأصلية الجملة التي تستقل بمبناها ومعناها عن غيرها .
- (٢٩٥) ينظر د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٣ .
- (٢٩٦) "لأن التركيب الإسنادي المتضمن في جواب الشرط لا يعد جملة". ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق فصل الجمل ذات الوظائف البيانية، ص ٣٩٥ .
- (٢٩٧) د. تمام حسان: المرجع نفسه، ص ٢٢٠ .
- (٢٩٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص ٢٨ .
- (٢٩٩) ينظر بومعزة رابح: المرجع نفسه، الباب الرابع لفصل الأول، ص ٥٤١ .
- (٣٠٠) ينظر د. محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٨٤. ود. نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط ٢، ١٩٧٨، ص ٦٠ .
- (٣٠١) ينظر د. ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٨٢، ص ٢٩ .
- (٣٠٢) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص ٢٨ .

- (٣٠٣) د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٦.
- (٣٠٤) د. مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٢٢٩، ٢٣٢.
- (٣٠٥) ينظر ابن مضاء: الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٨٢.
- (٣٠٦) ينظر إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١.
- (٣٠٧) ينظر محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٣، ص ٢٠٧.
- (٣٠٨) فالقول بعمل العناصر اللغوية بعضها في بعض لا على وجه الحقيقة بل على وجه العلاقات المطردة الثابتة بينها في تلازمها. والقول بالعمل افتراض في التحليل الداخلي يعين على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به. ينظر ابن السراج: أصول النحو، ١/ ٤٤، ٤٥، وإبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٦٦.
- (٣٠٩) عباس محمود العقاد: أشتات المجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، مصر، د. ت، ص ١٤٩.
- (٣١٠) ينظر عباس حسن: النحو الوافي، ١/ ٧٤.
- (٣١١) ينظر محمد أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص ٨٤.
- (٣١٢) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص ٨٦.
- (٣١٣) يقصد بالمشتقات التي تسمى الوصف (اسم الفاعل، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، اسم المفعول، اسم التفضيل).
- (٣١٤) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٤٠.
- (٣١٥) لأن أسلوب الشرط يتكون من وحدتين إسناديتين تربطهما أداة شرط.
- (٣١٦) د. مهدي المخزومي: المرجع نفسه، ص ٢٨٩.
- (٣١٧) ولا يعني أن جملة أسلوب الشرط هي قسم ثالث من أقسام الجملة.
- (٣١٨) فلا يعد جملة إلا إذا كان مستقلاً معنى ومبنى غير مندرج في تركيب أكبر.
- (٣١٩) فتحى الدجني عبد الفتاح: الجملة النحوية نشأة وتطور، مكتبة الفلاح، الكويت، ط ١، ١٩٨٧، ص ٣٨.
- (٣٢٠) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق ص ٨٥.
- (٣٢١) أبو ذؤيب الهذلي: ديوان أبي ذؤيب، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٩٠.
- (٣٢٢) ينظر د. فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل. دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٩٨٦، ص ٢٦.
- (٣٢٣) د. فخر الدين قباوة: المرجع نفسه، ص ١٣٨.
- (٣٢٤) ينظر د. فخر الدين قباوة: المرجع نفسه، ص ١٣٨، ١٣٩.
- (٣٢٥) التركيب الإسنادي الشرطي بجزأيه قد يكون جملة، وقد يكون وحدة إسنادية. ينظر، ص ٢٤٦، ٥٠٤.

- (٣٢٦) ينظر د. فخر الدين قباوة: المرجع نفسه، ص ١٥، ٤٥.
- (٣٢٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، نقلاً عن د. صالح بلعيد: اللغة العربية العلمية، ص ١٠٨.
- (٣٢٨) ينظر سيبويه، الكتاب ١ / ٢٣ - ٢٥.
- (٣٢٩) ينظر د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص ٦٣.
- (٣٣٠) ينظر د. صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام الجرجاني، ص ١٠٠.
- (٣٣١) ينظر د. جعفر دك الباب: المرجع نفسه، ص ٢١.
- (٣٣٢) ينظر د. جعفر دك الباب: (الخصائص البنيوية للفعل والاسم في العربية)، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد الثامن، السنة الثالثة، يوليو، ١٩٨٢، ص ٥٣.
- (٣٣٣) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٧٥.
- (٣٣٤) ينظر د. جعفر دك الباب: (الخصائص البنيوية للفعل والاسم في العربية)، المرجع نفسه، ص ٥٣.
- (٣٣٥) عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي: الشرط في القرآن، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٠، ص ٢٠، ٢٣.
- (٣٣٦) ينظر بومعزة رايح: المرجع السابق، ص ٢١٦ وما بعدها.
- (٣٣٧) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص ٢٤.
- (٣٣٨) ينظر عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي: الشرط في القرآن، ص ١٣٦.
- (٣٣٩) ينظر عبد السلام المهدي والطرابلسي: المرجع نفسه، ص ٣١، ٣٣.
- (٣٤٠) فهما وحدتان إسناديتان. الأولى منهما مركبة والثانية بسيطة.
- (٣٤١) ينظر نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٥٦، ٥٨.
- (٣٤٢) ينظر بومعزة رايح: المرجع نفسه ص ٨٥ من هذا المبحث ففيه إيضاح واف للمسألة.
- (٣٤٣) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، دار البشير للنشر والتوزيع، ط ٢، ١٩٨٧، ص ٣٢.
- (٣٤٤) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: المرجع نفسه، ص ٣٣.
- (٣٤٥) لقد ورد مصطلح "الوحدة الإسنادية بالإنجليزية" "clause". ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: المرجع نفسه، ص ٣٢.
- (٣٤٦) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة، المرجع نفسه، ص ٣٢.
- (٣٤٧) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: المرجع نفسه، ص ١٤٧ - ١٦٤.
- (٣٤٨) وبحثنا هذا لا يساوي بين هذه المركبات. فبعضها يعد جملة وبعضها يعد وحدات إسنادية وظيفية.
- (٣٤٩) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسات لغوية، نحوية، ص ٥٠ وما بعدها.

- (٣٥٠) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: المرجع نفسه، ص ٣٢ .
- (٣٥١) ينظر د. محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٢٨ .
- (٣٥٢) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٦٢ .
- (٣٥٣) ينظر بومعزة رايح : المرجع السابق، ص ٨٥ .
- (٣٥٤) المقصود بالمسند ههنا هو الخبر .
- (٣٥٥) د. محمد أحمد نحلة: المرجع نفسه، ص ٢٥ .
- (٣٥٦) ينظر د. محمد أحمد نحلة: المرجع نفسه، ص ٩١ .
- (٣٥٧) ينظر د. محمد أحمد نحلة: المرجع نفسه، ص ٢٥ .
- (٣٥٨) ينظر د. عبد القادر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، حوثيات الجامعة التونسية، ص ٣٨
- (٣٥٩) ينظر د. عبد القادر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، المرجع نفسه، ص ٣٦ .
- (٣٦٠) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، الشركة التونسية، ٢٠٠٠، ص ٥٩ .
- (٣٦١) ينظر عبد القادر المهيري: نحو الجمل، الشركة التونسية للنشر، ١٩٧١، ص ٧٥، ١٣٥ .
- (٣٦٢) ينظر بومعزة رايح: المرجع السابق مفهوم الوحدة الإسنادية الوظيفية، ص ٨٥ .
- (٣٦٣) د. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص ٥٩ .
- (٣٦٤) ويقصد به المصدر العامل عمل فعله، ويدخل في دائرته الوصف العامل عمل فعله الذي يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفصيل وصيغ المبالغة. ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ٥٧، ٥٨ .
- (٣٦٥) فقال: " وما يسميه النحاة النعت السببي ينطبق عليه ما أطلقنا عليه فيما سلف المركب الاسمي " . د. محمد حماسة: المرجع نفسه، ص ٦٥ .
- (٣٦٦) ينظر د. محمد حماسة: المرجع نفسه، ص ٥٨ .
- (٣٦٧) محمد حماسة: المرجع نفسه، ص ٧٠ .
- (٣٦٨) فالآيتان الكريمتان: (ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض) (الحج/ ٤٠) . (وبنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها) (النساء / ٧٥) . اشتملت أولاهما على مركب اسمي (دفع الله الناس) وقع مبتدأ وهو مصدر عمل عمل فعله بنيته العميقة: يدفع الله الناس. واشتملت الآية الثانية على مركب اسمي (الظالم أهلها) وهو نعت سببي عمل فيه الوصف (اسم الفاعل " الظالم ") عمل فعله، وبنيته العميقة (التي يظلم أهلها) . فالتركيبان الإسناديان للمركبين الاسميين تعد بنيتهما السطحيّتان مفردتين، ومن ثم فلا يعدان وحدتين إسناديتين. والذي نطمئن إليه هو أنهما وحدتان إسناديتان.
- (٣٦٩) يقصد به مفهوم الجملة .
- (٣٧٠) أي شرط الاستقلال .

- (٣٧١) جملة أصلية تقابل في الفرنسية proposition principale .
- (٣٧٢) محمد الشاوش: (ملاحظات بشأن دراسة تراكيب الجملة في اللغة العربية)، حوثيات الجامعة التونسية، ص ٢٤٢ .
- (٣٧٣) المصطلحات الثلاثة التي تنووت هي: التركيب الجزئي، مجموعة الألفاظ، شبه الجملة. ينظر محمد الشاوش: المرجع نفسه، ص ٢٤٣ .
- (٣٧٤) أي الجملة وشبه الجملة .
- (٣٧٥) محمد الشاوش: المرجع نفسه، ص ٢٤٣ .
- (٣٧٦) ينظر محمد الشاوش: المرجع نفسه، ص ٢٤٢ .
- (٣٧٧) محمد الشاوش: المرجع نفسه ص ٢٤٣ .
- (٣٧٨) محمد الشاوش: المرجع نفسه ص ٢٤٤ .
- (٣٧٩) شبه الجملة يقصد به في تراثنا النحوي: الجار والمجرور والظرف مع ما أضيف إليه
- (٣٨٠) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، ص ٤٦، ٤٧، ٦٥ .
- (٣٨١) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٧٣، ٧٤ .
- (٣٨٢) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٧٢ .
- (٣٨٣) ينظر مفهوم الوحدة الإسنادية المركبة، ص ٨٩-٩٠ .
- (٣٨٤) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٤٨، ٤٩ .
- (٣٨٥) ينظر تعريف الجملة المركبة، من هذا المبحث.
- (٣٨٦) والاسم الموصول مع صلته يكونان وحدة إسنادية تؤدي وظيفة المبتدأ وحينئذ تكون الجملة المحتوية على هذا النوع من المسند إليه جملة مركبة بسيطة.
- (٣٨٧) وقد مثل لهذا النوع من المسند إليه المسند بقوله تعالى: (وأن تصبروا خير لكم) (النساء / ٢٥) .
- فالجملة الاسمية في هذه الآية الوارد فيها المبتدأ وحدة إسنادية مضارعية بسيطة هي جملة اسمية مركبة لا جملة اسمية بسيطة.
- (٣٨٨) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٧٢، ٧٣ .
- (٣٨٩) ينظر خليل حلمي: العربية وعلم اللغة البنوي، دار نهضة مصر ، القاهرة، د.ت، ص ٢١٢ .
- (٣٩٠) هناك محاولات أخرى بعضها ظاهره فيه الرحمة وباطنه فيه العذاب لأن أصحابها دعوا إلى إزالة أهم دعامة من دعامات النحو وهي الإعراب. من أهم هذه المحاولات محاولة " أنيس فريحة" و"سلامة موسى" و" لطفي السيد". وهناك محاولة أخرى جادة سكتنا عنها لابتعادها عن موضوع بحثنا. قام بها الأستاذ أحمد المتوكل. ينظر أحمد المتوكل من البنية الحملية إلى البنية المكونية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٧، والجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، ١٩٨٨ .

الفصل الثاني

التقسيم الثاني للجملة العربية ومعياري سداده

لئن كانت تعريفات النحاة للجملة متباينة لفظاً، فإنها متفقة معنى في كثير من الأحيان. ويتبدى ذلك من خلال تمثيلهم لمكوناتها. ويكاد يصلح كل تعريف للكلام تعريفاً للجملة (١).

ولقد سبق أن انتهينا إلى أن جمهور النحاة والباحثين المحدثين الذي قفوا على آثارهم يعدّون الكلام والجملة مستويين لسانيين متميزين ومختلفين (٢)، ذلك أن الكلام شكل لغوي نحوي ودلالي مفيد (٣)، بينما الجملة يمكن أن تكون شكلاً نحوياً ودالياً تاماً يسوغ السكوت عليه، ويمكن أن لا تكون كذلك (٤).

وفي كلا الحالتين خلصنا إلى أن الجملة العربية في أقصر صورها هي تركيب أفاد أم لم يفد لا بد أن يتوفر فيه الركنان الأساسيان (المسند والمسند إليه) وجوداً أو تقديراً، لأن هاتين الدعامتين تمثلان الحد الأدنى الذي تتعقد به الجملة (٥). وحيث إن هذين المكوّنين الرئيسيين تختلف طبيعتهما في الجملة العربية، فإن النحاة العرب تبعاً لنظراتهم إلى الطبيعة جاء تقسيمهم لهذه الجملة مختلفاً. فهناك من جعل الجملة أقساماً أربعة: جملة اسمية، وجملة فعلية، وجملة ظرفية (٦)، وجملة شرطية. وحسب التصنيف اللساني فإن النحويين العرب القدامى قد صنّفوا التراكيب العربية أربعة أنواع: التركيب الاسمي، التركيب الفعلي، التركيب الشرطي، التركيب الظرفي (٧). قال الزمخشري: "والجملة على أربعة أضرب فعلية، واسمية، وشرطية وظرفية، وذلك نحو: زيد ذهب أبوه، وعمرو أبوه منطلق وعمرو إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار" (٨). وهي قسمة "أبي علي الفارسي" التي خصّ بها الوحدة الإسنادية التي تكون خبراً المبتدأ حين قال: "وأما الجملة (٩) التي تكون خبراً للمبتدأ فعلى أربعة أضرب: الأول أن تكون مركبة من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركبة من إبتداء وخبر، والثالث أن تكون

شرطاً وجزاء والرابع أن تكون ظرفاً (١٠). وقد علق " الجرجاني " على هذا قائلاً: " فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل (١١) وهي في الأصل اثنتان ، الجملة من الفعل والفاعل (١٢) ، والجملة من المبتدأ والخبر " (١٣).

ومنهم من جعل الجملة ثلاثة أنواع: جملة اسمية ، وجملة فعلية ، وجملة ظرفية (١٤) ذلك أن هذا التقسيم الثلاثي قد ارتضى المسند مقياساً لتحديد نوع الجملة (١٥). فإن كان المسند اسماً كانت الجملة اسمية وإن كان فعلاً كانت الجملة الفعلية وإن كان ظرفاً كانت ظرفية ، واكتفى بالبنية السطحية الظاهرة لهذه الجملة مقتضياً أثر " ابن مضاء القرطبي " الذي رأى أن الجملة من نحو " زيد في الدار " كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة دلت عليها كلمة " في ". ولا حاجة إلى غير ذلك (١٦). وذهب " ابن هشام " إلى أن الجملة الظرفية هي: " الجملة المصدرة بظرف نحو: أعندك زيد ، أي في الدار زيد " (١٧).

ومن خلال الأمثلة المعروضة يتبدى لنا أن ما أطلق عليه جملة ظرفية إن هو إلا جملة اسمية بنيتها السطحية إما مؤلفة من مبتدأ يليه خبر مركب من جار ومجرور ، وإما مؤلفه من خبر مقدم مركب من ظرف أو جار ومجرور يليه مبتدأ (١٨).

ويسجل أن النحاة مختلفون في الخبر (المسند) حين يقع جاراً ومجروراً أو ظرفاً من حيث إن الظرف هو المحدود خبراً (١٩) ، أو إنه متعلق بخبر محذوف. كما يسجل أنهم اختلفوا أيضاً في تقدير المحذوف. " فابن السراج " ، و " ابن هشام " يقدرانه وصفاً (٢٠) أي أن البنية العميقة لجملة " أي في الدار زيد؟ " هي أموجود أو مستقر في الدار زيد (٢١). أما " سيبويه " فيقدر هذا الظرف جملة فعلية (٢٢). ويستفاد هذا من قوله: " وذلك أنك إذا قلت فيها زيد كأنك قلت استقر فيها زيد (. . .) لأن " فيها " لما صارت مستقراً لزيد يستغني بها السكوت وقع موقع الأسماء " (٢٣). أي أن الظرف حل محل الخبر الذي هو في أصله اسم. وإلى ذلك يذهب " الزمخشري " الذي رأى أن البنية العميقة لجملة " خالد في الدار " التي مثل لنا بها (٢٤) هي خالد استقر في الدار (٢٥). بقول شارح كتاب المفصل: " واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو " زيد في الدار " و " عمرو عندك " ليس الظرف بالخبر على الحقيقة ، لأن الدار ليست من زيد في شيء. وإنما الظرف معمول

للخبر ونائب عنه. والتقدير زيد استقر عندك أو حدث أو وقع فهذه هي الأخبار حقيقة (٢٦). ويعلق الشيخ محمد الأمير "على كلمة الاستقرار في الجملة الظرفية بقوله: "وإلا كانت فعلية أو اسمية بحسب التقدير" (٢٧). أي أن الجملة الظرفية ترجع لما قبلها من الاسم والفعالية لأنك إما أن تقدر عامل الظرف كائن أو استقر. فعلى الأولى تكون اسمية وعلى الثانية تكون فعلية (٢٨).

وذهب صاحب كتاب "صور الإعراب ودلالاته" إلى أن تقسيم الجملة ينبغي أن يستند إلى المسند إليه (٢٩) ليكون بذلك قد استبعد ما يسمى بالجملة الظرفية (٣٠). وسواء أخذنا برأي "ابن السراج"، و"ابن هشام"، أم برأي "سيبويه"، و"الزمخشري" ومن يدور في فلكهما فإن المركب الظرفي في كلا الحالين لا يشكل قسماً مستقلاً. فالجملة في بنيتها العميقة اسمية أو فعلية (٣١). والذي يطمأن إليه هو أن الظرف والجار والمجرور في مثل هذه التراكيب الإسنادية تكون بنيتاهما العميقتان جملة فعلية (٣٢) طرداً للباب (٣٣). أما الجملة الشرطية (٣٤) فقد رأى "ابن يعيش" أنها جملة فعلية مركبة من جملتين فعليتين، أو من جملة فعلية وجملة اسمية (٣٥) معللاً ذلك بقوله: "لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً ولا يليه مبتدأ وخبر فلا تقول: "إن زيد قائم أقم". وقد يجوز في الاستفهام أن تقول: "أزيد قائم؟". وقد علمت أن حروف الجزاء ألزم للفعل من حروف الاستفهام" (٣٦). و"ابن هشام" هو الآخر ذهب إلى أن الجملة الشرطية إن هي إلا جملة فعلية مؤكداً ذلك بقوله:

"وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية. والصواب أنها من قبيل الفعلية" (٣٧).

والحق إن "الزمخشري" ما زاد الجملة الشرطية إلا في معرض حديثه عن الوحدة الإسنادية التي تكون خبراً (٣٨). وهكذا لم يبق للجملة العربية إلا قسمان سائدان هما: الجملة الفعلية، والجملة الاسمية. قال "الزجاجي": "ألا ترى أنهم زعموا أن الجمل اثنتان فعلية واسمية" (٣٩) لذلك نسير هنا على التقسيم السائد عند النحاة العرب الذي يقسم الجملة إلى قسمين رئيسيين هما: الاسمية والفعلية. فالجملة العربية تنقسم وظيفياً بحسب المسند إليه فيها إلى جملة "المسند إليه والمسند" (٤٠). وهي الجملة الاسمية. وجملة المسند والمسند إليه وهي الجملة الفعلية. ويرى "فندريس" أن جميع اللغات تتفق

في هذين التقسيمين: الجملة الفعلية والجملة الاسمية (٤١) لأن هذين القسمين يشملان ما زاده بعض النحاة (٤٢). من الجملة الظرفية والجملة الشرطية.

وسميت الجملة الاسمية (جملة المبتدأ والخبر) اسمية باسم العنصر الذي يكون بموقع المسند إليه المبتدأ الذي تبتدئ به. وسميت الجملة الفعلية (جملة الفعل والفاعل) فعلية لأنها تبتدئ بفعل يكون بموقع المسند (٤٣). ذلك أن "الجملة الاسمية" هي التي صدرها اسم، والجملة الفعلية هي التي صدرها فعل (٤٤).

ويرى بعضهم وجوب أن يكون هذا الفعل تاماً غير ناقص، لأن الجملة المبدوءة بفعل ناقص هي جملة اسمية محولة. "والمراد بصدر الجملة المسند والمسند إليه. فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف (٤٥). فالجملة من نحو "أقائم الزيدان" (٤٦) و"أزيد أخوك"، "ولعل أباك منطلق"، و"ما زيد قائماً" اسمية. ومن نحو "أقام زيد"، و"إن قام زيد"، و"قد قام زيد"، و"هلا قمت" فعلية (٤٧) محولة. فالتصدر الذي به يحكم على صنف الجملة أهي فعلية أم اسمية إنما هو تصدر الكلمة التي تعد ركناً رئيساً في الجملة. فالجملة الاسمية ما كانت مركبة من مبتدأ وخبر، أو ما كان الأصل فيها كذلك (٤٨)، أي ما كان أصله المبتدأ والخبر (٤٩). "ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك "كان عبد الله منطلقاً"، و"ليت عبد الله منطلقاً" لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ لما بعده" (٥٠). والجملة الفعلية (٥١) هي جملة تتركب من فعل تام (٥٢) وفاعل، أو فعل لم يسم فاعله ونائب فاعل. ومثال الأولى: "نجح المجتهد"، ومثال الثانية: "فهم الدرس" أو ما أصله كذلك. فالجمل المصدرة بشبه فعل وهو المصدر والوصف (٥٣) العاملان عمل فعلهما، واسم الفعل (٥٤) هي جمل فعلية محولة. وأساس ذلك أن هذه الكلمات تشبه الفعل في الدلالة على الحدث. وتشبهه من حيث إنها تعمل عمله في الرفع للفاعل أو نائبه والنصب للمفعول به (٥٥)، ومن ثم حملت عليه (٥٦). فقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم) (المائدة/١٠٥). تضمن جملة فعلية هي "عليكم أنفسكم" اشتملت على اسم فعل الأمر "عليكم". ولما كان هذا العنصر بنيته العميقة "الزموا" عمل عمل فعله فنصب المفعول به "أنفسكم" (٥٧). وقبل أن نعرض للتمييز الوظيفي بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية وسبب هذه التسمية نتناول الجملة العربية من حيث البساطة والتركيب لما لهذا التقسيم من أهمية بالغ أمرها في بحثنا هذا.

أولاً - الجملة البسيطة:

هي أصغر أشكال الجملة (٥٨). تتألف في أدنى حد لها من كلمتين بينهما إسناد يكون لإحدهما فيه تعلق بالأخرى على النحو الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة (٥٩) للتعبير عن فكرة منتهية (٦٠). فالجملة البسيطة تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يسوغ السكوت عليها. وإذا كان بغضهم يرى أنها تتألف من ثلاثة عناصر: المسند إليه والمسند والإسناد (٦١) فإن الذي يطمأن إليه هو أنها تتكون من عنصرين (٦٢).

وإذا كان بعضهم لا يشترط في هذا النوع من التركيب الإسنادي البسيط أن يكون مكتفياً بنفسه مستقلاً بذاته (٦٣)، فإننا نرى أن هذا التركيب الإسنادي البسيط أي أن الجملة البسيطة هي تلك الجملة التي لا تكون داخلة في تركيب أوسع وأعقد تربطها به علائق نحوية، سواء أكان ذلك من حيث المستوى النحوي الساكن (٦٤).

أم من حيث المستوى الإخباري المتغير لها (٦٥). لذلك تعد الجملة البسيطة أصغر بنية نحوية تكون تركيباً إسنادياً مفيداً معنى يحسن السكوت عليه. وهي في أبسط صورها تحتوي على مسند ومسند إليه مفردين مجردين من كل ما يتعلق بهما (٦٦). فهي الجملة التي تقوم على إسناد واحد، أي تتكون من مسند إليه واحد ومسند واحد. فبساطة الجملة تحد بالنظر إلى مكونات عناصرها اللغوية. فإن لم توجد عملية إسنادية ثانية في أحد عنصريها الأساسيين أو في بعض عناصرها المتممة عدت من منظور نحوي بسيطة (٦٧). وهي الوحدة الصغرى للكلام (٦٨). وتسمى أيضاً الجملة النواة (٦٩). وقد تكون توليدية (٧٠)، والجملة البسيطة ضربان: اسمية وفعلية.

١- الجملة الاسمية البسيطة:

هي تركيب إسنادي مستوف معناه ومستقل عن غيره بمبناه (٧١)، وهي قائمة على علاقة ترابطية تكاملية بين ركنين إسناديين أساسيين بسيطين ممثلين في المسند إليه والمسند اللذين يردان اسمين مفردين غير مركبين "لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً" (٧٢). لأن المعنى لا يتحقق إلا بإسناد أحدهما إلى الآخر (٧٣).

والركن الأول في هذه الجملة هو المسند إليه (المبتدأ أو اسم الناسخ) وعند "سيبويه" المبتدأ هو المسند. يقول سيبويه "المبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه" (٧٤). ويسمى المتحدث عنه (٧٥)، والمخبر عنه (٧٦)، والمحكوم عليه (٧٧)، والموصوف (٧٨) وهو موضوع الكلام (٧٩) وهو عند "سيبويه" المبني. يقول سيبويه: "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه كلام" (٨٠). فهو ذلك الجزء من الجملة الذي يعبر عن معلوم بالنسبة إلى السامع، ويكون ما ينطلق منه المتكلم. وقد أوضح الدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح" أن النحاة العرب من خلال منهجهم العلمي الذي يسمونه بحمل الشيء على الشيء وإجرائه عليه كانوا يهدفون إلى الوقوف على البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل. فبين أنهم كانوا ينطلقون من أبسط هذه الجمل وهي الجملة النواة المكونة من عنصرين (المسند والمسند إليه) المفردين فيحملون عليها جملاً أخرى يسجل فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة النواة. وانتهى إلى أن تحول هذه النواة بالزوائد يعد مقارنة بنوية أساسها ما يسمى في الرياضيات الحديثة بالتطبيق. وضرب لنا أمثلة بثلاث جمل تشترك جميعها في البساطة، وهي:

زيد منطلق، إن زيداً منطلق، كان زيد منطلقاً (٨١). وليست تسمية المسند إليه بالمبتدأ قائمة على أساس أنه مبدوء به الجملة. "إذ لو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ عند تأخيره" (٨٢) في نحو المبتدأ الوارد في قوله تعالى: (فيها فاكهة ونخل ورمان) (الرحمن/٦٩). وهي "فاكهة". "بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى" (٨٣). وإذا كانت هذه التسمية إنما أطلقها النحاة على المبتدأ (المسند إليه) أساساً في صورته التي يكون عليها في التركيب الإسنادي الأصلي العاري عن العوامل اللفظية، فإن بعضهم رأى أنه ما منع النحاة أن يظلوا يطلقونها على كل مسند إليه في باقي صور التراكيب الإسنادية الأخرى لهذه الجملة الاسمية (٨٤). والأصل في المبتدأ بوصفه يمثل نقطة ابتداء، وأساس الجملة (٨٥) أن يكون معرفة وهو القياس. وقد يكون نكرة موصوفة أو غير موصوفة (٨٦) بحيث يصح أن يسند إليها. ولما كان المبتدأ هو الاسم الذي يقصد إثبات المعنى له، والإخبار عنه وجب أن يكون معلوماً بالنسبة إلى المتلقي (٨٧). قال صاحب المفصل: "اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض عن

الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله في علم ذلك الخبر" (٨٨).

والركن الإسنادي الثاني في هذه الجملة الاسمية هو المسند (خبر المبتدأ أو خبر الناسخ). ويسمى الحديث والخبر (٨٩)، والصفة، والمحمول (٩٠)، والمحكوم به. وهو المبني عليه عند "سيبويه" (٩١). ومقصود "سيبويه" من تسميتهما بالمبتدأ والمبني عليه هو أن يبين أن المبتدأ مهما كان محتواه الدلالي الخطابي، فإنه لا يقوى على الاستغناء عن المبني عليه (٩٢). ويؤتى بالخبر للإخبار عن المسند إليه وإثبات المعنى له. لذلك يعد الجزء الذي تحصل به الفائدة (٩٣) التامة مع المبتدأ (٩٤) حيث "إن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحمل الفائدة بمجموعهما. فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة" (٩٥). ومن النحاة من يرى أنه ينبغي- على عكس المبتدأ- أن يكون مجهولاً لأن الإخبار بالمعلوم ابتداء لدى المتلقي لا تفيد. ومن أجل ذلك اشترط النحاة أن يكون هذا الخبر نكرة. وإذا اجتمع في الجملة الاسمية نكرة ومعرفة كانت المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً" (٩٦). ذلك أنه يفترض في الخبر أن يشتمل على شيء جديد بالنسبة إلى السامع أو القارئ لم يفده المبتدأ. وهنا نسوق قولاً لصاحب شرح المفصل مفاده أن "أصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده" (٩٧). ويفهم من هذا القول أن وظيفة الخبر تنحصر في نقل فكرة ما إلى السامع أو القارئ غير موجودة عنده. وذلك "لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر منك الذي لا يعلمه. فإذا تثبت بالخبر فقد أعلمته مثل ما علمت مما لم يكن يعلم حتى يشاركك في العلم" (٩٨). والخبر النكرة في الجملة الاسمية البسيطة نقف عليه في قوله تعالى: (والله خبير بما تعملون) (آل عمران/ ١٥٣). وهو "خبير" (٩٩). وتسمى الجملة الاسمية البسيطة محضة إذا كانت مكونة من مبتدأ وخبر دون الناسخ (١٠٠). وقد يتم الخبر بنفسه الفائدة مع المبتدأ. وهذا هو الأصل الغالب. وقد يساعده على إتمامها النعت كما هو الأمر في الخبر النكرة الوارد في الآية الكريمة: (بل أنتم قوم عادون) (الشعراء / ٦). ذلك أن الذي تتم الفائدة الأساسية إنما هو النعت "عادون" (١٠١) لا الخبر النكرة "قوم"، لأن معنى الخبر معلوم بداهة (١٠٢). وإذا كان من أخص خصائص الخبر أن يكون نكرة بوصفه نواة الكلام التي يجب أن تكون مجهولة لدى السامع (١٠٣)، فإن ذلك لا يعني عدم ورود معرفة. فهذه الآية الكريمة: (والله الغني وأنتم الفقراء) (

محمد/٣٨). قد احتوت خبرين جاء معرفتين وهما: "الغني"، و"الفقراء". ويحسن بنا هنا أن نورد قولاً "للصيرفي" يبين جدوى الإخبار بالمعرفة فحواه: "عندما يسألون إذا كان كل من المبتدأ والخبر معرفة فكيف تتجلى وظيفته الإخبار. ويجب القول إن الاسم المعرفة يمكن أن يصبح معلوماً كاسم مفرد على حدة (...) وهكذا (زيد) (١٠٤) معلوم كاسم مفرد على حدة، و(أخوك) معلوم على حدة، ومع ذلك فإن الذي يعرفهما كلاً على حدة بهذين الاسمين يمكن أن لا يعرف بأن أحدهما هو الآخر" (١٠٥). ذلك أن الفائدة بالنسبة إلى المتلقي إنما تجنى من اجتماع المبتدأ والخبر على هذه الصورة المخصوصة. "فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة للسامع في اجتماعهما" (١٠٦) ثم إن الخبر من حيث الوجوب أن يكون نكرة ومجهولاً، فإن من النحاة من يرى غير ذلك، ويذهب إلى أن المجهول ليس هو الخبر، وإنما هو علاقة الإسناد وهو ما أفصح عنه "الاستراباذي" بقوله: "وأما قول النحاة أصل الخبر التوكيد لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولاً فليس بشيء لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه فالمجهول في قولك "زيد أخوك" هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد" (١٠٧). فالخبر يعرف أو ينكر بحسب غرض المتكلم (١٠٨)، والمعنى الذي يرمي إليه. ففي الآية الكريمة: (وأولئك هم الغافلون) (النحل / ١٠٨). نجد خبر المبتدأ "أولئك" "الغافلون" قد جاء معرفاً بأل لإفادة كمال الصفة في المخبر عنه. أي أولئك الكاملون في الغفلة (١٠٩). يؤيد ذلك قول "للجرجاني" مؤداه: "واعلم أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس، ثم ترى له في ذلك وجوهاً (١١٠) أحدهما أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك زيد هو الجواد. وعمرو هو الشجاع تريد أنه الكامل، إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود والشجاعة لم توجد إلا فيه" (١١١) فهذا القول إضافة إلى تأكيده على دلالات إيراد الخبر معرفة فإنه يلفت نظرنا إلى أن صفة التعريف في كل من المبتدأ والخبر تأتي عنها خصيصة تتبدى في الجملة الاسمية البسيطة ممثلة في جلب ضمير يسمى ضمير الفصل (١١٢). لأنه يفصل بين المتلازمين، وهما هنا في الجملة الاسمية المبتدأ والخبر أو اسم الناسخ (١١٣) وخبره المعرفتين، ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له (١١٤)، أي إذا كان الخبر وحدة إسنادية فعلية، وذلك في

الجملة الاسمية المركبة. ونقف على مثال لها في قوله تعالى: (وأنه هو أضحك وأبكى) (النجم/٤٢). ويعدده بعضهم ضمير عماد لأنه يعتمد على معنى الكلام لإعلام أن ما بعده خبر لا تابع (١١٥). ففي الآية الكريمة: (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (البقرة/٥). نجد أن الضمير "هم" أعلمنا أن كلمة "المفلحون" إنما هي خبر المبتدأ "أولئك" وليست نعتاً تابعاً للضمير "هم". وتحدث سيبويه عن ضمير الفصل والعماد وعن أحكامه وأنه لا يغير ما بعده عن حالته الأولى التي كان عليها قبل أن يذكر ومثل لذلك قائلاً: "وذلك قولك حسبت زيداً هو خيراً منك وكان عبد الله هو الظريف، ونحو ذلك. فصار هو هنا بمنزلة ما إذا كانت لغواً في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن يذكر" (١١٦) ويعد هذا الضمير أحد الروابط التي تربط المبتدأ بخبره وتجعله مقصوراً على خبره والخبر مقصوراً عليه دون غيره. فهو يأتي لإبعاد اللبس الذي يراود المستمع (١١٧). وإذا كان من بين الباحثين من لم يستسغ مصطلح "الخبر" انطلاقاً من أن مفهوم المسند يطلق عند نحائنا على الخبر والفعل دون تمييز بينهما، فإننا نلفت الانتباه إلى أن ذلك الإطلاق إنما كان بالنظر إلى المستوى المنطقي المعنوي للتركيب خارج السياق (١١٨). أما على مستوى السياق فإن علماء العربية- لما أدركوا أن ثمة فرقاً في الرتبة بين هذين المطلق على كل منهما خبر (١١٩) بالنسبة إلى المسند إليه، إذ إن خبر المبتدأ يكون بعده والخبر "الفعل" يكون قبله (١٢٠) لما أدركوا ذلك أطلقوا على الخبر الذي يكون قبل المسند إليه فعلاً (١٢١) ليكون بذلك مصطلح "الخبر" خاصاً بالمسند في الجملة الاسمية التي يذهب النحاة إلى أنها إذا كانت بسيطة فإنها تدل على الثبوت (١٢٢).

فالجملة الاسمية البسيطة هي التي تحتوي على إسناد واحد (١٢٣)، فلا يكون أحد ركنيها الأساسيين (المسند إليه والمسند) وحدة إسنادية. وتجدر الإشارة إلى أن الجملة الاسمية البسيطة المستقلة بنفسها غير المكتتفة في غيرها (١٢٤) تطلق في نظرنا فقط على تلك الجملة التي صنفها النحاة العرب ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب بوصفها جملاً يراد الإخبار بها لذاتها وذات معناها دون اعتمادها على غيرها إلا في حالة المشاركة المعنوية (١٢٥). أي تطلق على الجمل من نحو الجملة الابتدائية، والجملة الاستئنافية، والجملة الاعتراضية وسواها (١٢٦). ونرى أن لهذه الجمل وظائف بيانية (١٢٧). والجملة الاسمية البسيطة (١٢٨) موضوعة للتعريف بالمخبر عنه، أي

تستعمل للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه (١٢٩) بلا دلالة على تجديد أو استمرار زمن (١٣٠) أي بلا دلالة زمنية إلا أضيفت إليها قرينة ظرفية دالة على الزمان.

٢ - الجملة الفعلية البسيطة:

هي تركيب إسنادي مستقل بنفسه مستغن عن غيره لا يمثل عنصراً في تركيب لغوي أطول (١٣١)، قوامه الركنان الأساسيان المسند والمسند إليه. وهذا الأخير ينبغي أن يرد في الجملة الفعلية البسيطة مفرداً غير مركب (١٣٢)، والمسند وهو الفعل (١٣٣) الذي هو حديث عن الفاعل أو عن المفعول الذي لم يسم فاعله يعد أساس التركيب الإسنادي في هذه الجملة الفعلية البسيطة التي هي "أقل ما يكون عليه الخطاب إذا لم يحصل فيه حذف. ويمكن أن يحل كما فعله سيبويه إلى مكونات قريبة على حد تعبير اللسانيات" (١٣٤)، أي أن تحليل هذا التركيب الإسنادي إلى عناصر يسجل أن لكل عنصر منها وظيفته الدلالية والإفادية. وقد تكون هذه العناصر ممثلة في عنصرين "لا يستغني واحد منهما عن الآخر" (١٣٥)، وهما المسند والمسند إليه (المحمول والموضوع) اللذان قد يكتفى بهما في هذه الجملة الفعلية البسيطة (١٣٦). "فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء" (١٣٧)، لأن المبتدأ والمبني عليه من حيث الخطاب بمنزلة الفعل والفاعل (١٣٨). "فإذا قلت قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد" (١٣٩). وبذلك تتألف هذه الجملة من مسند (فعل) تام يتضمن حدثاً يحدثه فاعل. "والفعل في باب الاخبار أخص من الاسم، لأنه إنما يكون أبداً مسنداً إلى غيره ولا يسند غيره إليه" (١٤٠) ومسند إليه (فاعل) مفرد (١٤١) إذا كان الفعل لازماً نحو: (أتى أمر الله) (النحل / ١)، ذلك أن الفعل "قد يقع مستغنياً عن المفعول به البتة (...) وذلك نحو قولك: تكلم زيد، وقعد عمرو، وجلس خالد، وما أشبهه من الأفعال غير المتعدية" (١٤٢). وقد تكون الجملة الفعلية البسيطة مؤلفة من مسند (فعل لم يسم فاعله)، ومسند إليه سلبياً (١٤٣) أي نائب فاعل لأن العلاقة فيه بالفعل مفعولية سلبية. حيث إن البنية العميقة وأصل نائب الفاعل مفعول به. فالآية الكريمة: (قتل الخراصون) (الذاريات/ ١٢). تمثل جملة فعلية بسيطة وردت فيها كلمة "الخراصون" مسنداً إليه سلبياً (نائب فاعل) وهو في بنية العميقة مفعول به لأن هناك

أحداً قتلهم وعليهم وقع القتل(١٤٤) وتتنوع صور الجملة(١٤٥) الفعلية البسيطة وأساليب استعمالها. فتأتي هذه الجملة الفعلية البسيطة لبيان علاقة الإسناد مع الدلالة الزمنية على حدث في الماضي أو الحاضر أو المستقبل(١٤٦) والجملة الفعلية هي التي يكون المسند فيها فعلاً لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها(١٤٧). والصورة الأساسية للجملة الفعلية البسيطة التي مسندها فعل أن يتقدم فيها الفعل على المسند إليه(١٤٨). ولا يجوز تقدم المسند إليه عليه لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل بدليل أنه لا يستغني عنه ولا يجوز إخلاء الفعل من الفاعل(١٤٩).

والنحاة رأوا أن " ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كالصلة والفاعل والصفة، والمضاف إليه، والاسم المجرور بحرف الجر"(١٥٠). لأنه إن تقدم عد مبتدأ عند جمهور النحاة(١٥١). ورأى بعضهم في هذه الجملة أنه يمكن أن يكون المسند أشياء أخرى غير الفعل(١٥٢). كأن يكون وصفاً لكونه يتمتع بالوظيفة نفسها التي يتمتع بها الفعل(١٥٣). في نحو الجملتين البسيطتين "هل ناجح المجتهدان؟"(١٥٤)، وأمفهوم المثالان؟" وما يؤيد الكوفيين في ذهابهم إلى فعلية فاعل (و) (مفعول) استعمال البنائين استعمال الأفعال في إلحاقهما بالفاعل والمفعول وبالنائب عن فاعل"(١٥٥). ذلك أن المسند إليه فيهما وهو "المجتهدان"، و"المثالان" يؤدي الوظيفة نفسها التي يؤديها الفاعل ونائب الفاعل(١٥٦).

وما يقوي هذا الرأي أن الوصف يأتي بمعنى الفعل. والفعل في عرف النحاة لا خبر له(١٥٧) ثم إن تسمية النحاة للمرفوع بعد هذا الوصف "المجتهدان" فاعلاً، و"المثالان" نائب فاعل دليل ثان على فعلية الجملة المصدرة بوصف عامل.

فالوصف "ناجح"، و"مفهوم" ليس مبتدأ في المعنى، لأنه محدث به ومسند. ثم إنه لا يمكن أن يسد الفاعل أو نائب الفاعل الذي يذكر بعد ذلك الوصف مسد الخبر لأن كلاً من الفاعل ونائب الفاعل مسند إليه بينما الخبر مسند(١٥٨).

ويسجل أن الجملة الفعلية البسيطة قد تعرف تنامياً، فتكون موسعة حين يكون المسند(١٥٩) فيها متعدياً. ذلك أن المفعول به حينذاك بعد مكملاً إجبارياً مع الأفعال المتعدية. يقول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك: ضرب

عبد الله زيداً" (١٦٠).

وقد أكد الدكتور "جعفر دك الباب" أن المسند والمسند إليه والمفعول به في حال الفعل كان متعدياً (١٦١) وفي حال الوصف المبتدأ به هذه الجملة الفعلية البسيطة مشتقاً من فعل متعد نحو هذه الجملة: "هل فاهم المجتهدون التحليل" ؟ تؤلف وحدة متحدة (١٦٢).

والجملة الفعلية البسيطة الموسعة هي تلك التي خلت من عملية إسنادية ثانية في ركنها الأساسي، المسند إليه فاعلاً كان أم نائب فاعل، أو في عنصرها المكمل الإجمالي (المفعول به). سواء أكان المسند فعلاً متعدياً أم وصفاً مشتقاً من فعل متعد.

فالجمل: "أ" (أيود أحدهم لويعمر ألف سنة) (البقرة ٩٦).

و"ب" "أحب المجتهدان أن ينالا الجائزة؟".

و"ج" "يفترض أن نجد أمثلة واضحة".

و"د" "علم أن الجملة قسمان".

هي جمل فعلية مركبة، وليست جملاً فعلية بسيطة، ذلك لأن المفعول به في الجملتين أ، ب وهو "لويعمر" و"أن ينالا الجائزة" ورد وحدة إسنادية (١٦٣) ولأن المسند إليه (نائب الفاعل) في الجملتين ج، د وهو "أن نجد أمثلة"، و"أن الجملة قسمان" جاء وحدة إسنادية (١٦٤). فالجملة الفعلية البسيطة هي التي لا يكون الفاعل أو نائب الفاعل أو المفعول به فيها وحدة إسنادية.

ونخلص إلى أن الجملة الفعلية البسيطة إنما تطلق فقط على الجمل التي رأى نحائنا أنه لا محل لها من الإعراب ونطمئن إلى أنها مثل أختها الجملة الاسمية البسيطة لها وظائف بيانية (١٦٥).

ثانياً - الجملة المركبة:

وقبل أن نعرض للمفهوم الدقيق للجملة المركبة نورد تعريف ابن هشام لها الذي يقول فيه: "وقد تكون الجملة صغرى (١٦٦) وكبرى (١٦٧) باعتبارين نحو "زيد أبوه غلامه منطلق". فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير.

ويسمى بها فندريس الجملة الاسمية الفعلية (١٦٨) و " غلامه منطلق " جملة صغرى لا غير لأنها خبر و " أبوه غلامه منطلق " جملة كبرى باعتبار " غلامه منطلق " وجملة صغرى باعتبار جملة الكلام " (١٦٩). ف " ابن هشام " - وهو إمام اللغة - قد غم عليه الأمر، ذلك أن التركيب الإسنادي " أبوه غلامه منطلق " الذي أطلق عليه جملة كبرى وفي الوقت نفسه جملة صغرى نرى أنه وحدة إسنادية مركبة (١٧٠)، ولا يقوى على أن يكون جملة، لأنه ليس له كيان مستقل معنى (١٧١) فهو تركيب لغوي يمثل جزءاً من التركيب الأوسع منه (١٧٢) وهو الجملة المركبة " زيد أبوه غلامه منطلق ". وسميناه وحدة إسنادية مركبة لأن المسند فيه (الخبر) " غلامه منطلق " ورد وحدة إسنادية اسمية بسيطة.

ثم إن المصطلح ينبغي أن يتسم بالثبات، فيحدد بدقة حتى لا يبقى أسير السياق يسمى في سياق بتسمية، ويسمى في سياق أخرى بتسمية أخرى. فمصطلح " الجملة " حين إطلاقه يجب أن لا ينصرف ذهن السامع إلا إلى التركيب الإسنادي الذي له معنى مفيد مستقل. سواء أكانت الجملة بسيطة أم مركبة. وسواء أكانت فعلية أم اسمية. لأن إضافة الصفة (١٧٣) " البسيطة " أو " المركبة " يترتب عليه فقط النظر في طبيعة العناصر المكونة للجملة من حيث الأفراد والتركيب، ومن حيث طبيعة الوظيفة المؤداة بهذه العناصر. فالجملة البسيطة المتوفرة فيها شرط الاستقلال معنى ومبنى تظل بسيطة أينما حلت. والجملة المركبة تبقى مركبة أينما حلت، فلا تكون مرة بسيطة ومرة مركبة، ومرة صغرى، ومرة كبرى بتعبير ابن هشام في نحو ما رأينا في المثالين اللذين مثل بهما للجملة الكبرى التي نرتضي أحدهما وهو الأول (١٧٤) تعريفاً لها. وتطمئن إلى تسميتها بالجملة المركبة لتوفر شرط الاستقلال فيها. ونرى أن استدراك " ابن هشام " الذي ساق فيه جملة: " ظننت زيدا يقوم أبوه " (١٧٥) ينسحب عليه مفهوم الجملة المركبة. ويسجل أنها جاءت هذه المرة فعلية.

تعريف الجملة المركبة:

هي ما تعددت فيها عمليات الإسناد. وجاء أحد عناصرها النحوية وحدة إسنادية لدواعٍ إخبارية (١٧٦) أي " هي الجملة التي تكون الجملة (١٧٧) المعاقبة للمفرد عنصراً

فيها (١٧٨) " . وهي ما تضمنت وحدة إسنادية أو أكثر " (١٧٩).

والتعريف الذي حدّاه به الأستاذ "أحمد خالد" نصه: " وبتعبير بنيوي (١٨٠) رياضي لغوي. نقول في التعريف بالجملة المركبة إنها تكون من مجموعتين لغويتين جزئيتين أو أكثر (. . .) أي من وحدتين إسناديتين أو أكثر (١٨١) (. . .) ترتبط بينهما علاقة تكامل وترتيب وتلازم مزدوج على مستوى البناء والمعنى ضمن المجموعة اللغوية الكبرى (. . .) وهي الجملة المركبة " (١٨٢) نرتضيه ونرتضي معه تعريف "ابن هشام" للجملة الكبرى تعريفاً للجملة المركبة مضافاً إليه شرط الاستقلال (١٨٣) لتكون الجملة المركبة التي نطمئن إلى تعريفها هي الجملة التي يكون التركيب الإسنادي فيها متعددًا. أو هي التي يكون عنصر من عناصرها أو أكثر وحدة إسنادية، سواء أكان هذا العنصر مسنداً أم مسنداً إليه، أم غير ذلك"، وتؤدي في الجملة معنى من معاني النحو. بشرط أن تكون هذه الجملة المركبة تامة المبنى والمعنى غير مندرجة في بناء أوسع وأشمل منها. لأن تعريف ابن هشام المشار إليه آنفاً يستشف منه أن الجملة الكبرى قد تكون غير مستقلة (١٨٤). وقد تكون الجملة المركبة فعلية، وقد تكون اسمية ونقف على الاسمية المركبة في قوله تعالى: (إن الله يفعل ما يريد) (الحج/١٤). حيث إن هذه الآية تضمنت جملة اسمية مركبة لأن الخبر فيها " يفعل ما يريد " جاء وحدة إسنادية فعلية مركبة (١٨٥). ونقف على الجملة الفعلية المركبة في قوله تعالى: (يود أحدهم لويعمر ألف سنة) (البقرة/٩٦) ذلك أن المفعول به " لويعمر " في هذه الجملة المركبة المسبوقة في هذه الآية جاء وحدة إسنادية فعلية بنيتها العميقة "تعميره" (١٨٦).

و النحاة العرب في تصنيفهم للجملة اعتمدوا محورين: الجملة الفعلية والجملة الاسمية. وأساس اعتمادهم هذين المحورين إنما يركز على أن العنصرين (المسند والمسند إليه) يشكلان الدعامة الرئيسة للجملة. حيث لا تتألف الجملة بدونهما (١٨٧) لفظاً أو تقديراً. وقد يكتفى بهما وحدهما (١٨٨). ولما كان المسند والمسند إليه هما الركنين الأساسيين اللذين تتعقد بهما الجملة، سميت الجملتان الفعلية والاسمية بهما. أما العناصر الأخرى من مثل الظروف والمجرورات (١٨٩) والمفاعيل والتوابع وسواها لما لم تكن عناصر أساسية "عمدة" لم تسم الجمل باسمها (١٩٠) لأن هذه العناصر تعد

فضلة(١٩١)، ومتممة تتحرك قبل أو بعد المسند والمسند إليه أو فيما بينهما، ولا تؤثر على موقع ركني الجملة الأساسين(١٩٢) ثم إنه لما كان منهج النحاة الأوائل الأصلاء وصفيًا وظيفيًا وجدناهم حين استقراءهم كلام العرب الأقحاح خلصوا إلى أن الجملة الاسمية في صورتها الأصلية تبدأ باسم يكون في موقع المسند إليه يليه مسند. بينما الجملة الفعلية في صورتها الأصلية هي التي تبدأ بفعل(١٩٣) يكون في موقع المسند(١٩٤) لتكون الجملة الفعلية مسماة باسم المسند (الفعل) والجملة الاسمية مسماة باسم المسند إليه (الاسم) فيها. وقد تبادرت إلى أذهان بعض الناقدين أن تسمية الجملتين الفعلية والاسمية لم يراع فيها إلا مرتبة المسند إليه، ومن ثم فهي صيغة متكلفة فرضتها قواعد النحاة وتعريفاتهم المصطنعة. حيث "تعتبر الجملة فعلية عندما تبتدئ بفعل، واسمية عندما تبتدئ باسم.

ومعنى ذلك أنها لا تصنف الجمل بحسب أنواع الكلمات التي تتألف منها، بل تصنف حسب نوع الكلمة التي تبتدئ بها دون أن نلتفت إلى بقية كلماتها"(١٩٥).

ألا يعلم أمثال هذا الناقد أن النحاة الحذاق ذهبوا إلى أن التصدر الذي به يحكم على صنف الجملة أهى فعلية أم اسمية إنما هو تصدر الكلمة التي تعد ركنًا إسنادياً "عمدة" رئيساً فيها، أو أن الأصل فيها أن تكون كذلك، وأفلا يعلم أنهم قالوا إن الجملة الفعلية هي جملة تركيب من فعل وفاعل أو مما هو بمنزلة ذلك؟(١٩٦) وإن الجملة الاسمية ما كانت مركبة من مبتدأ وخبر أو ما كان الأصل فيهما كذلك؟(١٩٧) ولو كان هذا الزعم صحيحاً، ولم يأل النحاة العرب جهداً للوظائف التي يقوم بها العنصران الأساسيان في الجملة، لعدوا جملة (والأنعام خلقها لكم) (النحل/٥) وجملة (وكان الله عليماً حكيماً)(١٩٨) (النساء/١٧)، وجملة (وإن أحد(١٩٩) من المشركين استجارك) (التوبة/٦) جملاً اسمية "والجملة الاسمية ما كانت مركبة من مبتدأ وخبر"(٢٠٠). "فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه(٢٠١) وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك"(٢٠٢) أو ما كان بمنزلة ذلك"(٢٠٣). ومما يكون بمنزلة ذلك الابتداء(٢٠٤) قولك كان عبد الله منطلقاً، وليت زيدا منطلق، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"(٢٠٥).

والجملة الاسمية في عرف النحاة هي التي تبدأ بالمسند إليه الذي يسمى مبتدأ يليه المسند وهو الخبر. والمقصود بالابتداء عندهم هو الابتداء الأصلي (٢٠٦). ففي الجملة الاسمية الواردة في قوله تعالى: (من المؤمنين رجال) (الأحزاب/ ٢٣) نجد أن المسند إليه "رجال" هو المبتدأ على الرغم من أنه لم يبتدأ به فيها. إذ لا يغير من تسميته المبتدأ في الجملة الاسمية تقدم الخبر عليه، وهوما يبين أن نحاة لم تكن تسميتهم شكلية. سواء أكان هذا التقديم واجباً أم جائزاً (٢٠٧).

ويلاحظ أن هذا الركن لا يسمى مبتدأ إلا في حالتين: أولاًهما أن يكون مجرداً عن العوامل اللفظية (٢٠٨) لأن صفة الاسم المبتدأ أن يكون معرّى من العوامل الظاهرة (٢٠٩). أي غير مسبوق بالنواسخ التي تؤثر فيه نحويّاً. ففي الجملة الاسمية "المجتهد ناجح" يعرب "المجتهد" مبتدأ لأنه عار من تلك العوامل اللفظية. يؤكد ذلك "ابن جني" بقوله: "اعلم أن المبتدأ كل اسم (٢١٠) ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولاً لثان يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالابتداء" (٢١١).

ثانيهما أن يأتي هذا المبتدأ بمنزلة الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، كأن يكون مسبوقاً بحرف من أحرف الجر الزائدة أو الشبيهة بحرف الجر الزائد (٢١٢). فالزائدة هي ما يستغنى عنها إعراباً، ولا يستغنى عنها معنى، لأنها إنما جيء بها لتزيد في قوة المعنى.

فالآية الكريمة: (هل من خالق غير الله) (فاطر/ ٣). جاءت الجملة الاسمية فيها مشتملة على مبتدأ هو "خالق" (٢١٣) مسبوق بحرف جر زائد هو "من". ولم يخرج هذا الحرف من دائرة المبتدأ كما هو الأمر بالنسبة إلى النواسخ (٢١٤).

وتسمية النحاة لركني الجملة الاسمية الأصلية المعبر عنها بالبنية العميقة عند تشومسكي "بالمبتدأ والخبر تسمية وظيفية، وليست شكلية كما تبدى لكليل النظر. ومن الأهمية بمكان أن نسوق هنا قولاً لإمام البلاغين يجلي هذه الحقيقة "وهنا نكتة يجب القطع معها بوجود هذا الفرق أبداً، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ

لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى. والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى تفسير ذلك أنك إذا قلت: زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق لزيد وأسندته إليه" (٢١٥).

ويخرج المسند إليه من تسمية المبتدأ في هذه الجملة الاسمية في نحو المسند إليه الوارد في الآية الكريمة: (إن الله غفور) (المائدة/٣٩). وفي نحو الآية: (وكان الله غفوراً رحيماً) (النساء/٩٦). وفي نحو الآية الكريمة: (يكاد البرق يخطف أبصارهم) (البقرة/٢٠). لأن كلاً من المسند إليه "الله" في الآية الأولى و"الله" في الآية الثانية، و"البرق" في الآية الثالثة على التوالي لم يتجرد من العامل اللفظي "إن"، و"كان"، و"يكاد". فالمسند إليه في مثل هذه الجمل يسمى عند النحاة اسماً للعامل اللفظي، يسمى اسماً لـ "إن"، واسماً لـ "كان"، واسماً لـ "يكاد" (٢١٦). وكذلك المسند في تلك الجمل يسمى خبراً لتلك النواسخ (العوامل اللفظية) (٢١٧). وتسمية هذين الركنين الإسناديين في الجملة الاسمية المنسوخة بهذه التسمية إن هو إلا انتحاء تعليمي وظيفي، وليس شكلياً أبداً، ذلك أنه من الخير أن نسمي المسند إليه اسماً للناسخ لأنه لئن بقي محافظاً على صفته (اسم مسند إليه)، فإن حركة إعرابه قد تغيرت (٢١٨). لكننا لو أبقينا على تسميته بالمبتدأ، أو اكتفينا بتسميته بالمسند إليه، فمن أين لنا أن نكون من المنتحين سمت كلام العرب؟ إن نحاتنا الأوائل نظروا إلى مكونات الجملة والوحدة الإسنادية ومستوياتهما من مواقع مختلفة، بوصفها نظامين نحويين كثيري البني، فأطلقوا تسمية موحدة (مسند إليه) على كل من المبتدأ والفاعل، ونائب الفاعل حين النظر إليهم في المستوى المنطقي للتركيب الإسنادي خارج السياق. وأساس ذلك أنهم يعدون كلاً منهم فاعلاً منطقياً أو معنوياً. وفرقوا بينهم في مستوى التحليل الإعرابي حينما عادوا إلى السياق الكلامي الفعلي. ومرجع ذلك إلى اختلاف الدور الوظيفي الذي للخبر إذا كان مفرداً (٢١٩) في مثل هذه الجمل المنسوخة، أليس في تسمية نحاتنا هذين الركنين بهاتين التسميتين (اسم الناسخ وخبره) ما يدل على وجهة وسداد نظرهم؟ وبخاصة إذا عرفنا أن ذلك متأثراً من إدراكهم أن اسم الناسخ "المسند إليه" ليس هو ذلك الاسم (٢٢٠) الذي يتصدر الجملة الاسمية دائماً في مثل اسم "إن" الوارد في الآية الكريمة: (إن لنا للآخرة والأولى) (الليل/١٣). وهو "الآخرة" الذي يسجل أنه ورد متأخراً. ومن ثم ذهبوا في التحليل الوظيفي (الإعراب) إلى إعراب المسند إليه اسماً للناسخ، والمسند

خبراً له. وسموا هذا الأخير خبراً لأنه هو المتمم للفائدة. وأساس ذلك أن المسند في الجملة الاسمية هو محط الفائدة وظيفياً في عملية التبليغ والتواصل اللغويين فيها. إذ إن كلاً من المبتدأ واسم الناسخ لا بد لهما من مخبر عنهما (٢٢١). وذهب بعضهم إلى أنه من الناحية الوظيفية ينبغي أن يكتفى عند التحليل الوظيفي للجملة بتعيين عنصري الإسناد مهما تعددت صورهما الصرفية والتركيبية، لأن تحديد ما هو المسند وما هو المسند إليه في أي صورة كانت فضلاً عن أنه هو الصائب والصحيح والأليق وظيفياً، يخلص الدرس النحوي العربي لا سيما التحليل الوظيفي (الإعراب) من المشكلات التي افتعلها المنهج الشكلي البصري القائم على نظرية العامل الشكلية التي أبعدت النحوعن وظيفته الأساسية المتمثلة في فهم المعاني ووصفها، وتحليل عناصرها ومكوناتها في التركيب، وتخلصه من فوضى مصطلحاته من مثل: الفعل، والفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، واسم كان، واسم إن وسواها. وبذلك يتسم الإعراب بالبساطة والدقة والوضوح (٢٢٢) فجملة: "كان علي ناجحاً" جاء تحليله الوظيفي لها على النحو التالي "كان": أداة لإفادة الزمن في الماضي، "علي": مسند إليه "ناجحاً": مسند. والجملة غير فعلية بسيطة" (٢٢٣). إن أمثال هؤلاء الداعين إلى الاختصار على تحديد المسند إليه والمسند في الجملة أو الوحدة الإسنادية نجد أنفسنا مجبرين على إبداء تعجبنا من أنه كيف غاب عنهم أن طريقة تحليل وإعراب الجملة (٢٢٤) العربية يتمثل في البدء بالكلمة بتحليلها في اتجاهين: اتجاه تصنيفي، ويعنى فيه بتحديد الأبنية والصيغ الصرفية للكلمات المشكلة للجملة. كأن يحدد نوع الفعل ونوع الاسم وبخاصة الملبس منهما حتى لا يكون ذلك اللبس مزلقاً لخطأ في التحليل على المستوى التركيبي أو الوظيفي. واتجاه وظيفي: ويهدف إلى بيان الوظيفة النحوية للكلمة داخل التركيب، كالفاعلية والمفعولية، والحالية، والتبعية، والإضافة، وسوى ذلك. لأن البيان الوظيفي يتصل بمدى تأثير الكلمة، فيحدد نوع الكلمة وعملها ووظيفتها في الجملة (٢٢٥) انطلاقاً من أن الوظيفة النحوية هي عنصر لغوي يفيد معنى معيناً في التركيب، ويكون إما أصلياً مسنداً ومسنداً إليه، وإما متمماً كالنعت والحال والمفاعيل والبدل وسواها (٢٢٦). واللافت للانتباه أن الاتجاه الوظيفي إنما يقوم على توخي المعاني النحوية، لا الوظائف المعجمية والدلالية كما ذهب إلى ذلك بعض اللغويين المحدثين

العرب(٢٢٧). ذلك أنه لا يصح الاكتفاء بالقول في حق كلمة ما واردة ضمن تركيب ما إنها مضاف، أو اسم إشارة، أو ضمير. لأن الاختصار على ذلك لا يفصح عن الوظيفة النحوية التي تؤديها تلك الكلمة في ذلك التركيب. يؤيد ذلك قول لـ"ابن هشام" مؤداه: "وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء. لأن هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً(٢٢٨). فالاختصار في الكلام على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب"(٢٢٩).

ومن ثم فإن الاختصار في التحليل الوظيفي(الإعراب) لعنصر المبتدأ، أو اسم الناسخ على الذكر بأنه مسند إليه، ولعنصر الخبر على أنه مسند(٢٣٠) ليس انتحاء وظيفياً، ولا يحقق غرض النحو الذي هو انتحاء سمت كلام العرب.

ويحق لنا أن نتساءل: ما الذي يضير مع ذلك الانتحاء في التحليل الوظيفي لعنصري الجملة الاسمية الذي سلفت الإشارة إليه؟ فهل أهمل النحاة مع ذلك التحليل الوظيفي للمسند إليه والمسند في مثل الجملة الاسمية المنسوخة (إن الله غفور)(البقرة/١٧٣). حين أعربوا "الله" اسماً للناسخ "إن"، و"غفور" خبراً له، أهملوا المعنى الذي يحيل إليه هذا العنصر الإضافي الناسخ "إن"؟ ألم نرهم قد بينوا أن لهذا العامل "إن" زيادة على عمله المتمثل في نصب المسند إليه وظيفية أخرى هي التوكيد ولم يغفلوها. ثم إن المتلقي إذا لم يعرف ويدرك عمل "إن" كيف يتسنى له أن ينطق المسند إليه "الله" منصوباً؟ أهو سليقي؟ كان يمكن أن نتقبل مثل ذلك التحليل الوظيفي الذي يكتفي فيه بتعيين المسند إليه والمسند في الجملة وكذا في الوحدة الإسنادية العربية بقبول حسن لو كنا ننطق بهذه التراكيب الإسنادية سليقة لا صنعة. ولكن لما لم يكن ذلك كذلك لم نر أصوب مما ذهب إليه نحائنا الأصلاء الذين ما فعلوا ذلك إلا من أجل غير السليقيين ليلحقوا بأولئك السليقيين العرب فيتكلمون على سمت كلامهم.

ولذا حرص النحويون العرب على أن يكون ذكر الوظائف النحوية جزءاً من التحليل اللغوي إن لم يكن جوهره. ويسمي النحاة المسند في الجملة الفعلية فعلاً، ولم ينصوا على وظيفته التركيبية(٢٣١). لأنهم ذكروا في قواعدهم أن الفعل لا يقوم إلا بوظيفة المسند في هذه الجملة الفعلية(٢٣٢). فقالوا: "الفعل ما أسند إلى غيره ولم يسند

غيره إليه" (٢٣٣). أما الذين ذهبوا إلى أن الفعل قد يؤدي وظيفة الحال (٢٣٤)، أو البديل، أو المفعول به (٢٣٥) فنرى أنهم قد التبس عليهم الأمر بين الفعل والوحدة الإسنادية. ذلك أن الفعل لا بد له من فاعل لا يخلو منه (٢٣٦) أو نائب فاعل. إن التقسيم الشائي للجملة في اللغة العربية إلى جملة فعلية وجملة اسمية ينبع من تصوير النحاة للواقع اللغوي ومختلف الإمكانيات التعبيرية فيه. وإذا كان بعض كليلي النظر رأوا أنه تقسيم شكلي لا يعبر عن العلاقة الموجودة بين المسند والمسند إليه، ولا يكثرث بالوظيفة التي يمكن أن يؤديها كل منهما في حالات تنوعهما من حيث المعنى النحوي، فلقد أحسن صنعاً أستاذنا الفاضل الدكتور "جعفر دك الباب" حين أوضح الفرق الذي بين بنية الجملة الفعلية وبنية الجملة الاسمية، انطلاقاً من التمييز بين البنية النحوية الساكنة، والبنية الإخبارية المتغيرة اللتين تفتن لهما "سيبويه" (٢٣٧)، ليكون بذلك قد كفانا عناء الرد على أولئك الباحثين المحدثين الذين استغربوا تغيير تسمية الجملة الفعلية من نحو "نجح المجتهد" إلى جملة اسمية من نحو "المجتهد نجح" (٢٣٨) لمجرد تغيير مرتبة المسند إليه فيها بتصدره إياها. حيث رأى أولئك الباحثون أن مثل تلك الجملة "المجتهد نجح" يجب أن تبقى فعلية على الرغم من احتلال المسند إليه فيها موقع الصدارة (٢٣٩). وأساس ذلك أن الجملتين المذكورتين تتألفان من العنصرين الإسناديين نفسيهما، وتؤديان المعنى نفسه (٢٤٠). ويرون أن النحاة وبخاصة البصريين منهم يحرمون أن يكون المتقدم (لفظ المسند إليه) في مثل الجملة "المجتهد نجح" هو الفاعل (٢٤١). لقد التبست على أولئك الباحثين الخصائص اللغوية للجملة العربية فذهبوا. إلى أن حكم النحاة على تلك الجملة إن هو إلا وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة، ينبغي لنا أن نتحرر منه. لأنه ليس مما يصح به أسلوب أو يزيّف. ومنه فإن تقديم وتأخير المسند إليه عن المسند (الفعل) في اللغة العربية سواء. ومرد ذلك إلى أن العربية لغة تمنح أهلها سعة وحرية في تأليف الجملة (٢٤٢). والحق إن تصنيف الجملة المفضي إلى الجملتين المذكورتين ليس صنعة نحوية متكلفة ابتداعها نحائنا الأفاضل، وإنما هو تصنيف يتمشى وطبيعة التركيب الإسنادي في اللغة العربية، مرجعه إلى الخصائص البنوية لبنية الجملة العربية، ينطلق فيه أساساً من التمييز بين مفهومين قواعديين يتمثلان في الفاعل والمبتدأ اللذين يختلف دورهما الوظيفي في التركيب الإسنادي المفيد لاختلاف

موقعهما. فليس سواء تقديم وتأخير المسند إليه عن المسند (الفاعل) في الجملة الفعلية أو الوحدة الإسنادية الفعلية. ذلك أن الجملة التي تبتدئ بفعل من نحو "نجح المجتهد" هي في المستوى النحوي الساكن جملة لا يميز في بنيتها جزآن (عنصران) منفصلان عن بعضهما (٢٤٣). أي لا يمكن أن نميز فيها بين موضوع ومحمول الكلام حسب السياق (٢٤٤) إذ إنها تتألف من وحدة لا انفصال فيها بين الفعل وفاعله (٢٤٥)، أو مرفوعه الذي يليه. لأنهما بمثابة الكلمة الواحدة التي لا نستطيع أن نفصل بين جزئيهما، لشدة الترابط والتماسك بين المسند والمسند إليه (٢٤٦). فالفاعل يندمج في الفعل "لأن الأصل فيه أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه" (٢٤٧). وهذه الجملة في المستوى الإخباري المتغير لا تخضع للتقسيم الوظيفي إلى موضوع ومحمول للكلام حسب السياق (٢٤٨). وأساس ذلك أن المسند إليه (الفاعل) الذي هو "المجتهد" في تلك الجملة لا يمكن أن يكون نقطة ابتداء (٢٤٩). لأن "الفاعل ما كان المسند إليه من فعل وشبهه مقدماً عليه أبداً" (٢٥٠). من منطلق كون الفعل عاملاً في الفاعل فيكون حقه التقديم (٢٥١). ولأن رتبة الفاعل التأخر عن فعله وهي الرتب المحفوظة (٢٥٢). ولهذا السبب دعا النحاة المسند إليه حين يلي الفعل فاعلاً أو نائب فاعل، ولم يدعوه مبتدأ. واللافت للانتباه أن هذه الجملة في مثل هذه الحال يسجل أنها حاملة خبراً ابتدائياً (٢٥٣)، فهي توليدية. إذ إن الفعل (المسند) فيها لم يذكر أمام السامع من قبل في السياق الكلامي. لذلك يحتاج هذا السامع بالضرورة أن نذكر له بعد الفعل "نجح" اسماً ظاهراً مثل "المجتهد" يكون تابعاً من الناحية النحوية له أي للفعل "نجح" وهو عامل الرفع فيه. وما يدل على أن هذا الفاعل "المجتهد" لا يؤثر في الفعل الذي سبقه من حيث المطابقة معه في الأفراد والتنشئة والجمع هو أن صيغة هذا الفعل تبقى هي الصيغة الأصلية نفسها في الماضي والمضارع المسندين إلى ضمير الغائب المفرد. سواء أكان الفاعل الذي يليها مفرداً، أم مثني، أم جمعاً فنقول: نجح المجتهد، نجح المجتهدان، نجح المجتهدون، ينجح المجتهد، ينجح المجتهدان، ينجح المجتهدون (٢٥٤). وإنما قالت العرب: قال قومك، وقال أبواك. لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالاً أبواك وقالوا قومك. فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا (٢٥٥) ذلك أن الفعل ليس في حاجة مسببة إلى علامة تنشئة أو جمع، لأن الفاعل نفسه يغني عن ذلك إلا في لهجة طيء وأزد. وهنا نسوق قولاً لسيبويه مؤداه: "واعلم أن

من العرب من يقول ضربوني قومك، وضرباني أخواك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في "قالت فلانة" وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة" (٢٥٦). بينما الجملة المبتدأة باسم أسند إليه فعل (٢٥٧) من نحو: "المجتهد نجح" تعد جملة اسمية (٢٥٨) لأنها في المستوى النحوي الساكن تتركب من جزأين منفصلين نحويًا عن بعضهما البعض. وهي في المستوى الإخباري المتغير يمكن أن تقبل التقسيم الوظيفي إلى موضوع ومحمول للكلام حسب السياق (٢٥٩). لأن المسند إليه "المجتهد" الفاعل المنطقي أو المعنوي خارج السياق (٢٦٠) الذي يخبر عن معلوم بالنسبة إلى السامع في هذه الجملة يمكن أن يكون أساس الكلام أو ما يخبر به المتكلم عن نقطة الابتداء في الكلام (٢٦١). ولما كان المسند (الفعل) الذي ولي الاسم (المسند إليه) (المجتهد) يعبر عن معلوم لأنه ذكر أمام السامع من قبل في سياق الكلام، وجدنا النحاة يطلقون على المسند إليه حين يسبق الفعل مبتدأ وليس فاعلاً (٢٦٢) أو نائب فاعل. ذلك "أنك لو قدمت الفاعل (٢٦٣) فقلت "زيد قام (٢٦٤). لم يبق فاعلاً، أو نائب إنما كان مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل" (٢٦٥). حيث يسجل أن المبتدأ يؤثر في الفعل الذي يليه ويسند إليه (٢٦٦) من حيث ضرورة المطابقة معه في الأفراد والتثنية والجمع فنقول: المجتهد نجح، المجتهدان نجحاً، المجتهدون نجحوا (٢٦٧)، المجتهد ينجح، المجتهدان ينجحان، المجتهدون ينجحون. ولو كان يصح تقديم الفاعل لصح أن نقول: المجتهدان نجح، المجتهدون نجح، لأن أصل الجملتين: نجح المجتهدان، نجح المجتهدون.

ومثل ما لا يمكن أن نقدم المسند إليه في الجملة الوصفية (٢٦٨) من نحو أناجح المجتهدان؟ ونقول: المجتهدان أناجح؟ لا يمكن تأخير المسند (الفعل) في الجملة الفعلية من نحو: نجح المجتهدان، ونقول: المجتهدان نجح لأن الصفات (٢٦٩) محمولة على الأفعال من حيث إنها لا تطابق الفاعل أفراداً وتثنية وجمعاً (٢٧٠) وذلك في صحيح أقيستهم. ولقد نص "سيبويه" على وجوب إظهار الضمير في الفعل إذا سبقه فاعل معنى مثى كان أم جمعاً، على ألا يكون هذا الضمير البارز في الفاعل المعنوي المفرد من نحو الجملة: "المجتهد نجح". و"إن قال قائل لم لم يجعل للضمير الواحد علامة (٢٧١)، وجعل للثنتين والجماعة علامة؟ قيل له: معلوم أن الفعل لا بد له من فاعل لا يخلو منه وقد يخلو من الاثنين والجماعة. فلذلك جعل لهما علامة لئلا يقع لبس. واكتفي بما تقدم

في العقل من حاجة الفعل والفاعل إلى علامة ظاهرة" (٢٧٢). وإذا يكاد إجلأؤنا الفرق الذي بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية الذي ذهب بعضهم إلى أن لا فرق بينهما لا يقنع فريقاً من الباحثين الذين رأوا أن مثل جملة " المجتهد نجح "، لا تعد عند النحاة جملة فعلية لا لشيء إلا لأن الفاعل فيها قد تقدم فعله. وإذا تقدم فهو مبتدأ. لم يقتنع هذا الفريق لأنه رأى أن " الأخفش " والكوفيين قد ثاروا قبله على هذه القاعدة، وصنفوا مثل تلك الجملة في دائرة الجملة الفعلية (٢٧٣) فاعلها تقدم على فعلها (٢٧٤). وذهبوا إلى أنه ما منع النحاة أن يبقوا الفاعل المتقدم على فعله فاعلاً ما دامت دلالته على الفاعلية هي الأصل، وأن الفعل لم يسند إلا إليه لأنه محدث به. إن هذا الرأي كان يمكن أن يكون صائباً مقبولاً لوتعلق الأمر بصورة من صور الجملة الاسمية (٢٧٥)، لأنه " إذا كان الكوفيون يرون جواز تقدم الفاعل على فعله (٢٧٦).

ولا يمنعون أن يكون يكون الفاعل المقدم متشياً أو جمعاً، والفعل خالياً مما يدل على التثنية أو الجمع" (٢٧٧)، فإن الاستعمال اللغوي لا يؤيد ما ذهبوا إليه. لأن تقديم المسند إليه (الفاعل) يؤدي إلى تكوين تراكيب صورها ممنوعة لغوياً يكشف عن غطائها النماذج الآتية: المجتهدان قام، المجتهدون قام، المجتهدتان قامت، المجتهدات قامت. ذلك أن حذاق النحاة العرب ذهبوا إلى أن الاسم الذي هو فاعل في المعنى المنطقي والمعنوي (٢٧٨) إذا تقدم على الفعل صار في الوظيفة مبتدأ (٢٧٩) لأنه يغدو مركز الإخبار فيصبح الأهم في التركيب. ويحمل معنى الابتداء على الرغم من أنه يظل محتفظاً بشيء من معنى الفاعلية. حيث إن الضمير يعود إليه من موقع الفاعل. غير أن شأن هذا الرأي يتضاءل عند التأمل في المعنى وأحوال التركيب. بيان ذلك أن مثل الجملة "أنا نجحت" التي لا يعد الضمير المنفصل فيها "أنا" إلا مبتدأ عند جميع النحاة لأن الضمير المتصل "ت" وقع موقع الفاعل على الرغم من أن دلالة الضميرين واحدة. فإذا قلنا "المجتهد نجح" ألم يجر المسند إليه "المجتهد" مجرى الضمير المنفصل "أنا" في الجملة السابقة، ومن ثم يجب أن يكون مبتدأ؟ فهو فاعل في المعنى، وليس فاعلاً في الصنعة (٢٨٠). شأنه شأن نائب الفاعل الوارد في الجملة "كوفئ المجتهد" (المجتهد). وهو مرفوع على الرغم من أنه يحمل معنى المفعولية (٢٨١)، بوصفه مفعولاً به في المعنى المنطقي (٢٨٢) ثم إن الذي يدلنا على أن "المجتهد" في جملة "المجتهد نجح" ليس فاعلاً

وإن أسند إليه الفعل في المعنى، هو أننا نراه في مثل التراكيب الإسنادية الآتي ذكرها قد حدث منه الفعل ولا يعد في التحليل الوظيفي فاعلاً باتفاق النحاة. وهذه التراكيب هي:

أ) رأيت المجتهد قد نجح.

ب) التقيت بالمجتهد ينتظر صديقه.

ج) هذا المجتهد يواصل نشاطه.

د) إن المجتهد نجح بتفوق.

حيث يلاحظ أن "المجتهد" هو الفاعل في المعنى في هذه الجمل جميعها. غير أنه عند الإعراب يعرب مفعولاً به في الجملة الأولى، ويعرب اسماً مجروراً في الجملة الثانية، ويعرب نعتاً لأن المشتق المعرف بعد اسم الإشارة يعرب نعتاً، أو بدلاً في الجملة الثالثة، ويعرب اسم "إن" في الجملة الرابعة (٢٨٣). وأساس ذلك "أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل ما كان فاعلاً في المعنى، وإن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله" (٢٨٤). لأن النحاة لا ينظرون إلى المعنى فقط في تحديد الوظيفة الإعرابية، وإلا لما كان لهم مسوغ في تسمية وظائف نحوية كثيرة تتضمن معنى الفاعل من مثل أسماء الأفعال الناقصة، وأفعال المقاربة، والأحرف المشبهة بالفعل إذا كانت أخبارها أفعالاً (٢٨٥) أي وحدات إسنادية. ونستطيع أن نعرض مثالين يكون فيهما اللفظ فاعلاً في المعنى ولكنه اسم للناسخ في الصناعة النحوية.

المثال الأول:

كاد المجتهد ينهي بحثه. فالمجتهد يعرب اسم "كاد" على الرغم من أنه في المعنى فاعل.

المثال الثاني:

كان المجتهد يطيل السهر. فالمجتهد يعرب اسم "كان" على الرغم من أنه في المعنى فاعل. ذلك أن ثمة فرقاً بين الفاعل بمعناه النحوي. والفاعل بمعناه المنطقي أو العقلي (٢٨٦). ويحسن بنا ههنا أن نلفت الانتباه إلى أن ثمة فرقاً بين المسند إليه النحوي والمسند

إليه المنطقي. فالمسند إليه النحوي يمثل البنية الظاهرة أو بنية السطح. أما المسند إليه المنطقي فيمثل بنية العمق أو البنية المقدرية. ومن ثم يقدر النحويون العرب أن نائب الفاعل إن هو إلا مفعول به في المعنى. ويرون أن المصدر المضاف إلى فاعله في المعنى ليس فاعلاً نحوياً (٢٨٧). فإذا كان "المجتهد" في هذه الجملة قد سبق إليه معنى المفعولية، أو الجر، أو النعت، أو اسم أن في الفعل الآخر، فإنه في نحو الجملة "المجتهد نجح" قد سبق إليه معنى الابتداء فلا يكون فاعلاً للفعل بعده هنا مثل ما لم يكن فاعلاً للفعل بعده هناك (٢٨٨) فالمبتدأ في الجملة الاسمية المركبة "المجتهد نجح" هو في حقيقته مبتدأ محول عن اسم تابع للفعل. لذلك لما كان هذا المبتدأ باقياً محتفظاً بشبه معنوي، أي يحتفظ بشيء من معنى الفاعلية، لأن الضمير يعود عليه من موقع الفاعل. بذلك الاسم (الفاعل) أوقع بعضهم في الوهم فظنوا أن المبتدأ المحول عن فاعل يظل فاعلاً (٢٨٩). ولو كان هذا الزعم صحيحاً لظل المبتدأ المحول عن مفعول به مفعولاً به، والمحول عن مضاف إليه مضافاً إليه، والمحول عن اسم مجرور اسماً مجروراً بالحرف (٢٩٠).

واللافت للانتباه أن المبتدأ المحول يأتي خبره وحدة إنشائية (٢٩١). ويسجل أن في هذا المسند (الخبر) ضميراً عائداً على هذا المبتدأ. الذي يجب تقديمه لأنه لم يكن مبتدأ إلا بعد تحويله عن موضعه السابق بالتقديم. فلو تأخر كان ذلك معارضاً للتحويل الذي صار به مبتدأ بعد أن كان عنصراً آخر في الجملة (٢٩٢).

وهذا المبتدأ يمنع تأخيرته لأنه حين تأخيرته تصير الجملة فعلية بسيطة. وما يؤيد أن مثل تلك الجملة اسمية مركبة قول لـ "ابن هشام" ابرز فيه خصيصة الاسم الإنشائية، مؤدى هذا القول: "الإسناد إليه وهو أن يسند إليه ما تتم به الفائدة، سواء كان المسند فعلاً أم اسماً أم جملة (٢٩٣) فالفعل كقام زيد. ف(قام) فعل مسند، و(زيد) اسم مسند إليه. والاسم نحو (زيد أخوك). ف(الأخ) مسند، و(زيد) اسم مسند إليه. والجملة نحو (أنا قمت)، ف(قام) فعل مسند إلى التاء، و(قام والتاء) (٢٩٤) جملة مسندة إلى (أنا) (٢٩٥)".

واللافت للانتباه أن لهذا الضمير الموجود في الفعل تأثيراً بالغة أهميته يتمثل في زيادة التمكين والتوكيد. فكأنه تكرر للمسند إليه. وليس ثمة شيء كالتكرار أعلق بمعنى التوكيد. يعزز ذلك قول لصاحب الإشارات والتنبيهات من الأهمية بمكان سوجه

جاء فيه: " من فوائد تقديم المسند إليه إذا كان المسند ذا ضمير له أن يقرر الحكم في ذهن السامع ويؤكد به بسبب تكراره. سواء كان اسماً ظاهراً نحو: زيد ركب، فإنه كرّر معناه ظاهراً ومضمراً مستتراً، أو ضمير المتكلم نحو: أنا ركبت كرّر متصلاً ومنفصلاً، أو ضمير المخاطب نحو أنت ركبت كرر، متصلاً ومنفصلاً، وكذلك هو ركب" (٢٩٦).

وقد رأى الأستاذ "علي الجارم" أن العربي لو كان يخبر بتقديم الفاعل لقال " أنا قام" و" أنت قام" (٢٩٧). وحتى يجلو الأمر أكثر نورد قولاً عرض فيه " الجرجاني" لمعنى الابتداء في مثل هذا الوضع النحوي جاء فيه: " فإذا قلت عبد الله فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه (٢٩٨). فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: قام أو قلت خرج، أو قلت قدم فقد علم ما جئت به. وقد وطأت له، وقدمت الإعلام به فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المتهيء له المطمئن إليه. وذلك - لا محالة - أشد لثبوته وأنقى للشبهة، وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق (٢٩٩).

ويتضح معنى الابتداء أكثر في الاسم المحول عن موقعه حين يتصل به كلام يفصل بينه وبين الفعل في نحو الجملة المركبة "صديقك الذي كنت تحدثني عن أخلاقه الكريمة قد وصل" حيث لا يذهب اعتقاد السامع ابتداء في هذا الاسم "صديقك" إلا أنه مبتدأ محتاج إلى خبر. حتى إذا تلقى الخبر بالوحدة الإسنادية المؤلفة من الفعل الماضي "وصل"، والفاعل المتمثل في الضمير المستتر استأنس إلى ذلك. ثم إنه لما كان الفعل والمبتدأ هما العاملين في الفاعل، والخبر كان حقهما التقديم. ولهذا انبثت الجملة العربية على شكلين: جملة اسمية تتألف من مسند إليه + مسند، وجملة فعلية تتألف من مسند إليه + مسند، وجملة فعلية تتألف من مسند + مسند إليه (٣٠٠) ويسجل أن الجملة الفعلية من مثل: نجح المجتهد "هي جملة مغلقة لا حذف فيها، على حين تعد الجملة الاسمية من مثل "المجتهد نجح" غير مغلقة نحويًا. وذلك لاحتمال أن يكون الناجح غير المجتهد، كأن يكون أخاه. فنقول: "المجتهد نجح أخوه" مما يعني أن لهذه الجملة الاسمية "المجتد نجح" عنصراً ثالثاً. ومن ثم فهي ليست مساوية للجملة الفعلية "نجح المجتهد" (٣٠١).

ويذهب الدكتور " عبد الرحمن الحاج صالح " إلى أن مثل هذه الجملة الاسمية "المجتهد ينجح" جاء المبتدأ فيها مرفوعاً ، ولا شيء قبله يمكن حذفه. فإذا حذف هو نفسه (٣٠٢) أصبحت الجملة " ينجح المجتهد ". أي أن هذه الجملة الاسمية مكونة من ثلاثة عناصر سطحية هي المبتدأ ، والفعل المضارع ، وفاعله المستتر الذي يعود على المبتدأ (هو).

ورأى أن العامل في كلمة " المجتهد " معنى مستتر فيه اصطلاح على تسميته بالابتداء ، حيث إن الذي يقابل " إن " و " كاد " في التأثير على المبتدأ عنصر محذوف (٣٠٣) هو الابتداء. ويلاحظ أن المبتدأ المحول عن الفاعل يتعلق دائماً بغرض بلاغي. وقد بسط " عبد القاهر الجرجاني " في القول في فوائد تحويل الفاعل مبتدأ بالتقديم. وفصل الحالات التي يحتاج فيها المتكلم إلى توكيد حصول الفعل من الفاعل المحول عارضاً في كتابه " دلائل الإعجاز سبعاً من من هذه الحالات:

- ١ - الرد على المنكر حصول الفعل من الفاعل الذي نقف على مثال له في قوله تعالى: (ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون)(آل عمران/٧٥).
- ٢ - تكذيب مدّع مخادع. ونجد نموذجاً له في الآية الكريمة: (وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به)(المائدة/٦١).
- ٣ - إبطال الشيء الذي يثبت القياس بطلانه ، ونقف على مثال له في قوله تبارك وتعالى: (واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون)(الفرقان/٣).
- ٤ - نفي شك مرتاب في حصول الفعل من الفاعل نحو: أن تقول للرجل كأنك لا تعلم ما صنع فلان ، ولم يبلغك فتقول: أنا أعلم ولكني أداريه.
- ٥ - ما كان خبراً على خلاف العادة كأن تقول: ألا تعجب من فلان يدعى العظيم وهو يعى باليسير ، ويزعم أنه شجاع وهو يفزع من أدنى شيء.
- ٦ - قطع الوعد والضمان: كأن تقول لمن تعدده وترى أنه في حاجة مسيسة إلى توكيد: أنا أعطيك ، أنا أقوم بهذا الأمر.
- ٧ - المدح والفخر كأن تقول في الأول: أنت تعطي الجزيل ، وأنت تجود حين لا يجود أحد. وتقول في الثاني: أنا أعطي الجزيل(٣٠٤).

وهذا البحث يرى أن التحويل في الجملة السالفة الذكر "المجتهد ينجح" هو تحويل بالاستبدال، وليس تحويلاً بتقديم المبتدأ. وبخصوص التصنيف الثنائي للجملة العربية فإن الذي يطمأن إليه هو أنه ينبغي أن يتم على أساس أهم ركن في الإسناد وهو المسند لأنه الخبر الذي لا تتم الفائدة بدونه. وفيه تقع الصناعات العجيبة كما قال الجرجاني (٣٠٥). من حيث موقعه ونوع الكلمة (٣٠٦) التي تقوم بوظيفته، ومن حيث دلالته. فإذا كان المسند متأخراً عن المسند إليه فالجملة اسمية أيّاً كان نوع الكلمة التي تقع مسنداً. و "عبد القاهر الجرجاني" في معرض حديثه عن طرائق تأليف الجمل رأى أنها لا تخرج عن أصلين أحدهما مبتدأ تقدم أو تأخر أسند إليه خبر، وثانيهما فاعل مسند إليه يتقدمه فعل في البناء النحوي القاعدي.

ولا يجوز تأخير الفعل عن فاعله كما جاز تأخير المبتدأ عن خبره، لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل (٣٠٧). وإذا تقدم المسند، وكان دالاً على الحدث والحدوث أي فعلاً، أو دالاً على الثبوت والدوام. أي وصفاً (٣٠٨) عاملاً أسند إلى الفاعل الموجود في الجملة نفسها (٣٠٩) كانت الجملة فعلية. وهذا هو الرأي السائد لأنه اطراد في التراكيب الإسنادية التامة في اللغة العربية. ف "المتنبي" - وهو من هو - لم يوظف الصنف المختلف عليه (٣١٠). يعزز هذا الرأي قول للجرجاني مؤداه: "من فروق الخبر (٣١١) الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم. وبينه إذا كان بالفعل، وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه. وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد شيء بعد شيء وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء" (٣١٢).

ومنه "فالجملة (٣١٣) مركبة من مسند ومسند إليه. فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية. وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية" (٣١٤).

ونلفت الانتباه إلى أن الاسم المثبت به المعنى عند "الجرجاني" يختلف عن الاسم (الوصف) عند "مهدي المخزومي" الذي قال: "إن المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه، وإنما يتميز بما هو أعمق من هذا وأدق، يتميز بأنه يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً ولا

يتحقق هذا إلا بكون المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على الدوام، وأن الفاعل - وهو مسند إليه أيضاً- إنما يتصف بالمسند اتصافاً متجديداً، ولا يتحقق ذلك إلا بكون المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على التجدد" (٣١٥) لأن هذا القول يجعل مثل الجملة الاسمية "عمر ناجح" جملة فعلية لكون المسند فيها " ناجح" دالاً على التجدد. فلا هو وصف دال على الدوام ولا هو اسم جامد.

أما الثبوت الذي عناه " الجرجاني" فهو ذلك الثبوت الذي مثل له "السكاكي" حين حديثه عن دلالة الاسم على الثبوت ودلالة الفعل (٣١٦) على التجدد في قوله: "كنحو زيد عالم، فيستفاد الثبوت. أو كونه فعلاً كنحو زيد علم. فيستفاد التجدد" (٣١٧).

فالوحدة الإسنادية الفعلية (علم + الضمير "هو") المؤدية وظيفة الخبر في هذه الجملة الاسمية المركبة تدل على التجدد. وهو ما يعضده قول القزويني: " وفعليتها لإفادة التجدد، واسميتها لإفادة الثبوت" (٣١٨). واستثناسنا لهذا التصنيف مرده إلى أنه قائم على مراعاة اندراج كل صنف من صنف الجملة العربية تحت جدول تصريفي معين يجعل شرط انتماء الجملة إلى أحد الصنفين هو عدم دخولها تحت الجدول التصريفي للصنف الآخر (٣١٩).

فالجمل "عمر ناجح"، "إن عمر ناجح"، "كان عمر ناجحاً"، "عمر نجح"، "إن عمر نجح"، "كان قد نجح" جمل اسمية.

والجمل من نحو: نجح المجتهد، نجح المجتهدان، نجح المجتهدون، نجحت المجتهدات جمل فعلية. وكلا النوعين يندرج تحت جدول تصريفي خاص به. حيث يلاحظ أن المبتدأ والخبر في الجمل الاسمية ينطبقان في العدد. أما الوصف فيجب إفراده ولو كان مرفوعه (فاعله أو نائب فاعله) مثنى أو جمعاً كما يجب ذلك في الفعل (٣٢٠) (من حيث الأفراد والتثنية والجمع) (٣٢١) ولا يخرج الركنان عن هذا الضرب من المطابقة الذي يسمح به الوضع اللغوي إلا حين يكون الخبر اسم تفضيل في نحو الخبر الوارد في قوله تعالى: (نحن أعلم بما يقولون) (طه / ١٠٤). وهو " أعلم " أو حين يكون على وزن فاعيل من نحو الخبر الموجود في الآية الكريمة: (والملائكة بعد ذلك ظهير) (التحریم / ٤). وهو " ظهير " الذي حمل على المصدر فلزم الأفراد والتذكير، على

الرغم من أن المبتدأ " الملائكة " ورد جمعاً. وأساس ذلك أن " المصدر لا يثنى ولا يجمع، بل يعبر بلفظ الواحد عن التثنية والجمع" (٣٢٢).

هوامش وإحالات الفصل الثاني

- (١) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل، ص ٥ .
- (٢) ينظر مازن الومر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ٢٦ .
- (٣) ينظر ابن هشام: معنى اللبيب، ١ / ٤١٩ .
- (٤) ينظر عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي، دار الغرب الإسلامي، د. ت، ص ٣٤ .
- (٥) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: التوابع في الجملة العربية، مكتبة الزهراء، القاهرة، د. ت، ص ٥ .
- (٦) ينظر عبد القاهر الجرجاني: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢، ١ / ٢٧٤، ٢٧٦ .
- (٧) ينظر مازن الومر: نحو نظرية لسانية عربية جديدة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ٢٥، ٢٧. وينظر د. نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٦٣، ٦٥ .
- (٨) الزمخشري: المفصل في العربية، ص ٢٤ .
- (٩) يقصد بالجملة الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة الخبر .
- (١٠) ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٣٣ .
- (١١) يقصد بالجملة ما سمي في بحثنا هذا بالوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (١٢) أو من الفاعل ونائب الفاعل لأن نائب الفاعل ينزل منزلة الفاعل .
- (١٣) عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ١ تحقيق د. كاظم بحر مرجان، بغداد ١٩٨٢، ١ / ٢٧٧ .
- (١٤) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٣٧٤ .
- (١٥) ينظر د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٨٩، ٣٠١. وينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٤٢، ٤٧ .
- (١٦) ينظر ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨٧ .
- (١٧) ابن هشام: المرجع نفسه، ٢ / ٤٢٠ .
- (١٨) ينظر كمال بسيوني: الجملة النحوية، مكتبة النهضة المصرية لأصحابها حسن محمود وأولاده، القاهرة، ط ١، ١٩٨٩، ص ٢٣ .
- (١٩) ينظر كمال بسيوني: المرجع السابق، ص ٢٦ .
- (٢٠) يقصد بذلك وحدة إسنادية فعلية مؤدية وظيفة الخبر .

- (٢١) ينظر ابن السراج: الأصول في النحو، ١ / ٦٨ .
- (٢٢) ينظر د. رمضان عبد التواب: التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤، ص١٢٥.
- (٢٣) سيبويه: الكتاب، ١ / ٣٠٣، ٣٠٤ .
- (٢٤) ينظر الزمخشري: المفصل، ص ٢٤ .
- (٢٥) ينظر الزمخشري: المرجع نفسه، ص ٢٤، وابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٩٠ .
- (٢٦) ابن يعيش: المرجع نفسه، ١ / ٩٠ .
- (٢٧) الأمير الشيخ محمد الأمير: حاشية الأمير على مغني اللبيب لابن هشام، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، د. ت، ٢ / ٤٣ .
- (٢٨) ينظر مصطفى محمد الدسوقي: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام " مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، ص ٣٥ .
- (٢٩) ينظر صابر بكر أبو السعود: صور الإعراب ودلالاته، مطبعة مكتبة الطليعة، أسيوط، ١٩٧٩، ص١٠٣ .
- (٣٠) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص ١٧٩ .
- (٣١) ينظر مصطفى محمد الدسوقي: المرجع نفسه، ص٣٥ .
- (٣٢) ينظر ابن جني: اللمع في العربية، ص ٩٤ .
- (٣٣) نقصد به الباب الذي يؤدي فيه الظرف وظيفه ما . ففي الوحدة الإسنادية الموصولة الواردة في قوله تعالى : (إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة) (آل عمران / ٩٦) . وهي " للذي ببكة " نجد البنية العميقة للجار والمجرور هي " يوجد " لتكون البنية العميقة لهذه الوحدة الإسنادية الواقعة خبراً لأن هي " للموجود ببكة " .
- (٣٤) ينظر يومعة رابع: المرجع السابق، ص 504 لمعرفة التسمية المختارة لها .
- (٣٥) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٨٠ .
- (٣٦) ابن يعيش: المرجع نفسه، ١ / ٨٨ .
- (٣٧) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٣٧٦ .
- (٣٨) ينظر الزمخشري: المفصل، ص ٢٤ .
- (٣٩) ينظر الزجاج أبو إسحاق إبراهيم: إعراب القرآن، تحقيق ودراسة إبراهيم الأنباري، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٣، ١٩٨٢، ١ / ١١ .
- (٤٠) ينظر هاشم إسماعيل الأيوبي: الجملة العربية بين النحو والبلاغة والتواتر، دار الشمال للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، لبنان، د. ت، ص٩ .
- (٤١) ينظر فندريس: اللغة، ص١٦٢ .
- (٤٢) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة ، ص٧٣ .

- (٤٣) ينظر هاشم إسماعيل الأيوبي: الجملة العربية بين النحو والبلاغة والتواتر، ص ٩.
- (٤٤) ابن هشام: المرجع نفسه، ٣٧٦ / ٢ .
- (٤٥) يقصد بالحروف "كان" وأخواتها، و"إن" وأخواتها، و"كاد" وأخواتها، وأدوات الشرط، وغيرها مما لا يمثل ركناً من ركني الإسناد. فهي لا تغير نوع الجملة وإنما قد تغير شكلها الإعرابي أو دلالتها.
- (٤٦) جملة "أقائم الزيدان" يطمأن إلى أنها جملة فعلية. لمزيد من الإيضاح ينظر ص ٥٨٢.
- (٤٧) ابن هشام: مغني اللبيب، ٤٣٣ / ٢ .
- (٤٨) ينظر المبرد: المقتضب، ١٢٨ / ٤ .
- (٤٩) ينظر محمد صادق حسني عبد الله: الإعراب المنهجي، دار النهضة العربية، بيروت، ط ٢، ١٩٧٤، ٧٢ / ١ .
- (٥٠) سيبويه: الكتاب، ٢٣ / ١ .
- (٥١) في صورتها الدنيا.
- (٥٢) إلا أن ابن هشام جعل الجملة المتصدرة بفعل ناقص جملة فعلية. ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ١٢٩ / ١ والحق إن الجملة المبدوءة بفعل ناقص لا تدل على حدث قام به فاعل وإنما هي جملة اسمية دخل عليها فعل ناقص ناسخ. ينظر. د محمد صادق حسن عبد الله: الإعراب المنهجي، ٧٢ / ١ .
- (٥٣) ينظر مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٤٠، وإبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٧٩.
- (٥٤) يعد ابن هشام وغيره الجملة المصدرة باسم فعل جملة اسمية. (ابن هشام: مغني اللبيب، ١ / ١٢٩).
- (٥٥) إذا كان هذا الوصف وهذا المصدر اسم فعل هذا من فعل متعد.
- (٥٦) ينظر د. فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٢٧٩.
- (٥٧) ومثال الجملة الفعلية المصدرة بوصف رافع نائب فاعل: "هل مفهوم المثالان؟" ذلك أن "المثالان" نائب فاعل للوصف اسم المفعول "مفهوم". والبنية العميقة لهذه الجملة: هل يفهم المثالان؟.
- (٥٨) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، المكتبة المصرية، بيروت، ١٩٦٤، ص ٣١.
- (٥٩) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ٢٠ / ١ .
- (٦٠) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٤٣ / ٢، ٤٤.
- (٦١) ينظر د. مبارك مبارك: قواعد اللغة العربية، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب العامة، ط ٢، ١٩٩٢، ص ٢٩٩.
- (٦٢) أما الإسناد فهو عملية ذهنية لا يظهر لا في البنية السطحية ولا في البنية العميقة. لذلك لا يعد عنصراً في الجملة أو الوحدة الإسنادية.
- (٦٣) ينظر ابن جني: الخصائص، ٢١ / ١ .

- (٦٤) المقصود بالمستوى النحوي الساكن الجملة الاسمية.
- (٦٥) والمقصود بالمستوى الإخباري المتغير لها هو الجملة الفعلية. ينظر، ص ٤١، ٤٢ من هذا المبحث.
- (٦٦) ينظر د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص ١٠٧.
- (٦٧) ينظر د. رشاد الحمزاوي: المصطلحات الحديثة في اللغة العربية، حوليات الجامعة التونسية، العدد ١٤، ١٩٧٧، ص ٣٤.
- (٦٨) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص ٣٣.
- (٦٩) ينظر د. أحمد شوقي عبد الجواد رضوان، مدخل إلى دراسة الجملة الفارسية، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، د. ت، ص ٢٥.
- (٧٠) إذا ورد كل عنصر فيها على أصله.
- (٧١) ينظر محمود أحمد نخلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٦٧.
- (٧٢) سيبويه: الكتاب، ١/ ٢٣.
- (٧٣) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤٩، وينظر السيوطي: همع الهوامع، ٣/ ٢.
- (٧٤) سيبويه: الكتاب، ١/ ٢٥٦.
- (٧٥) ينظر د. أميرة علي توفيق: الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري، مطبعة البرلمان بالعتبة، ١٩٧١، ص ٩.
- (٧٦) ينظر أبو سعيد الحسن ابن عبد الله السيرايفي: شرح كتاب سيبويه، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٦٦، ٧/ ١.
- (٧٧) ينظر د. أحمد محمود قدور: مبادئ اللسانيات، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٧هـ، ص ٢٣٩، ٢٤٠.
- (٧٨) ينظر الفارابي: كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٢، ص ٥٦، ٥٩.
- (٧٩) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص ٤٢.
- (٨٠) سيبويه: المرجع نفسه، ١/ ٢٧٨.
- (٨١) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص ١٢.
- (٨٢) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٤٦.
- (٨٣) ابن يعيش: شرح المفصل، ١/ ٢٧.
- (٨٤) أي عندما يكون المسند إليه اسماً للناسخ.
- (٨٥) ينظر د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص ١١٣.
- (٨٦) ابن يعيش: شرح المفصل، ١/ ٨٦.
- (٨٧) ينظر د. جعفر دك الباب: المرجع نفسه، ص ١١٣.
- (٨٨) ابن يعيش: المرجع نفسه، ١/ ٨٥.

- (٨٩) ينظر السيرافي: شرح الكتاب، ٢٧٨/١.
- (٩٠) ينظر أحمد محود قدور: مبادئ اللسانيات، ص ٢٣٩، ٢٤٠.
- (٩١) ينظر سيبويه: الكتاب، ٢٧٨ / ١، ٢٥٦.
- (٩٢) د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص ١٢.
- (٩٣) ابن يعيش: المرجع نفسه، ٢٧/١.
- (٩٤) الشيخ خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح للألفية، ١ / ١٥٧.
- (٩٥) ابن يعيش: المرجع نفسه، ١ / ٣٤.
- (٩٦) سيبويه: الكتاب، ١ / ٢٢٠، ١٦٥، ٢٨٩.
- (٩٧) ابن يعيش: المرجع نفسه، ١ / ٨٥.
- (٩٨) ابن يعيش: المرجع نفسه، ١ / ٨٦.
- (٩٩) والخبر النكرة من الجملة الاسمية البسيطة قد يكون خبراً للناسخ الفعلي والحريفي.
- (١٠٠) ينظر د. أحمد سليمان ياقوت: النواسخ الفعلية والحرفية، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص ٤٦.
- (١٠١) عادون: ظالمون.
- (١٠٢) عباس حسن: النحو الوافي، ١ / ١٤٣، ١٤٤.
- (١٠٣) ينظر د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص ١١٣.
- (١٠٤) زيد في الجملة الاسمية البسيطة: " زيد أخوك".
- (١٠٥) السيرافي: شرح الكتاب، ١ / ٢٤.
- (١٠٦) ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٩٩.
- (١٠٧) الاسترأبادي: شرح الكافية / ١ / ١٠٩.
- (١٠٨) ينظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٢٨٦ وما بعدها.
- (١٠٩) الزمخشري: الكشف، ١ / ١١١.
- (١١٠) ينظر صور الوحدة الإسنادية الاسمية الوظيفية، ص ٩٤.
- (١١١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٢٥.
- (١١٢) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٤٩٦.
- (١١٣) كان سيبويه يعبر عن النواسخ بما يكون بمنزلة الابتداء إذ يقول: " ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك كان عبد الله منطلقاً، ولت عبد الله منطلق " الكتاب، ١ / ٢٣، ٢٤ .
- (١١٤) الزمخشري: المفصل، ص ١٣٣.
- (١١٥) ينظر د. فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ص ٤٨، ٤٩ .
- (١١٦) سيبويه: الكتاب، ١ / ٣٣٥.

- (١١٧) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٣٦ .
- (١١٨) ويعني الإسناد، ويخص الوظيفة المنطقية لمكونات التركيب النحوي خارج السياق. ينظر سائل علوي: الأساس العامة للنحو عند الزمخشري، ص ٢٠٢ .
- (١١٩) المطلق على كل منهما خبر هما الفعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الاسمية .
- (١٢٠) ينظر ابن يعيش: الشرح المفصل، ١ / ٨٦ .
- (١٢١) ينظر ابن يعيش: المرجع نفسه، ١ / ٨٦ .
- (١٢٢) ينظر فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ص ١٦ .
- (١٢٣) بحيث لا يكون المسند إليه أو المسند فيها وحدة إسنادية. ينظر مفهوم الوحدة الإسنادية، ص ٨٥ من هذا المبحث.
- (١٢٤) يقصد بغير المكتنفة في غيرها أنها لا تكون جزءاً من تركيب أكبر .
- (١٢٥) ينظر د. بركات إبراهيم: الجملة العربية، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٢، ص ٢١ .
- (١٢٦) ينظر ابن هشام: مغنى اللبيب، ٢ / ٣٨٢ .
- (١٢٧) ينظر صور الجملة الوظيفية، ص ٣٦٥ وما بعدها من هذه الرسالة .
- (١٢٨) وكذا الوحدة الإسنادية الوظيفية الاسمية البسيطة.
- (١٢٩) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، ص ٧٣.
- (١٣٠) ينظر السيد البطليوسي: الحال في شرح أبيات الجمل، تحقيق مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٧٩، ص ٤.
- (١٣١) ينظر عباس حسن: النحو الوافي، ٤ / ١٥٦ .
- (١٣٢) أي لا يكون المسند إليه (الفاعل أو نائب الفاعل) وحدة إسنادية. ينظر الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة الفاعل ووظيفة نائب الفاعل، ص ١٨٦ وما بعدها.
- (١٣٣) ويمكن أن يكون المسند في الجملة الفعلية البسيطة وصفاً دالاً على التجدد في نحو الجملة : "هل ناجح المجتهد؟" إذا عدت هذه الجملة فعلية بسيطة .
- (١٣٤) د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص ١٠.
- (١٣٥) سيبويه: الكتاب، ١ / ٢٣ .
- (١٣٦) ينظر د. إبراهيم بركات: الجملة العربية، ص ٢٩ .
- (١٣٧) سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ٦.
- (١٣٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، المرجع نفسه، ص ١٢.
- (١٣٩) د. عبد الرحمن الحاج صالح: المرجع نفسه، ص ١٠.

- (١٤٠) أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، ص ٩ .
- (١٤١) ينظر د. إبراهيم بركات: الجملة العربية، ص ٢٩ .
- (١٤٢) المبرد: المقتضب، ٥٠/٤. وينظر الزمخشري: المفصل، ص ٢٥٧ .
- (١٤٣) ينظر د. هشام إسماعيل الأيوبي: الجملة العربية بين النحو والبلاغة والتواتر، ص ٣٨ - ٣٩ .
- (١٤٤) ينظر د. هاشم إسماعيل الأيوبي: المرجع نفسه، ص ٣٨ - ٣٩ .
- (١٤٥) أو الوحدة الإسنادية الوظيفة .
- (١٤٦) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، ص ٧٣ .
- (١٤٧) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٤١ .
- (١٤٨) ينظر حسن خميس سعيد الملقح: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدامى والمحدثين، ص ١٢٢ .
- (١٤٩) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٧٥ .
- (١٥٠) السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣، ص ٣٣٢/٢ .
- (١٥١) ينظر د. فاضل السامرائي: معاني النحو، ص ١٥ .
- (١٥٢) يقصد بأشياء أخرى: اسم الفعل والمصدر العامل عمل فعله. ينظر ص ١٤٢، ١٥٤ من هذا المبحث.
- (١٥٣) ينظر د. مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة في تحليل التراكيب الأساسية، ص ٢٩ .
- (١٥٤) لأن تحليل الجملة ينبغي أن يبدأ من المعنى، ثم يحاول الوصول إلى طرائق التعبير عن هذا المعنى. ينظر د. نايف خرما: (أضواء على الدراسات اللغوية)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، د. ت، ص ٣٠٨ .
- (١٥٥) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١١٧ .
- (١٥٦) ينظر د. خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٩٤ .
- (١٥٧) ينظر أبو علي الفارسي: الإيضاح العنصري، ص ٩ .
- (١٥٨) ينظر الخير الحلواني: أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، ١٩٧٩، ص ١٩٠ .
- (١٥٩) وذلك حتى مع المسند الوصف في نحو الجملة: "هل فاهم المجتهد التحليل ؟" التي تعد جملة فعلية بسيطة
- (١٦٠) سيبويه: الكتاب، ١ / ٣٤ .
- (١٦١) وفي حال كون الوصف المبتدأ به هذه الجملة الفعلية البسيطة مشتقاً من فعل متعدد، نحو هذه الجملة "هل فاهم المجتهدون التحليل ؟".
- (١٦٢) ينظر: د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص ٢١ .
- (١٦٣) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق صورة الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة المفعول به، ص ٢٢٦ .

- (١٦٤) ينظر بومعزة رابع: المرجع نفسه، صور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة نائب الفاعل، ص ٢٠٦.
- (١٦٥) ينظر بومعزة رابع: المرجع نفسه، صور الجملة الفعلية البسيطة ذات الوظيفة البيانية، ص ٣٩٦.
- (١٦٦) ويفهم من كلامه أن الجملة الصغرى هي التي تتألف من فعل ومرفوعة أو من مبتدأ وخبر دون زيادة.
- (١٦٧) والجملة الكبرى حسب ابن هشام هي التي يكون خبرها وحدة إسنادية (جملة صغرى بتعبيره)
- (١٦٨) ينظر فندريس: اللغة، ص ١٦٧.
- (١٦٩) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٤٢، ٤٤ .
- (١٧٠) ينظر بومعزة رابع: المرجع نفسه، صور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة الخبر، ص ١٦١ .
- (١٧١) ينظر عباس حسن: النحو الوافي، ٤ / ١٥٦ .
- (172) Voir A. martinet: La linguistique Synchronique, press, Universitaire, Paris, 1974, P 209
- (١٧٣) ويقصد به إضافة الكلمة "البسيطة" أو "المركبة" إلى الجملة. فهذه الكلمة تعرب صفة أو نعتاً.
- (١٧٤) وهذا المثال هو: "زيد أبوه غلامه منطلق"
- (١٧٥) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٤٥ .
- (١٧٦) ينظر المصنف عاشور: التركيب عند ابن المقفع في مقدمات كتاب كلیلة ودمنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٢، ص ٨٧ .
- (١٧٧) يقصد بالجملة الوحدة الإسنادية.
- (١٧٨) د. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص ٧٠ .
- (١٧٩) محمد الشاوش: ملاحظات بشأن دراسة التراكيب في الجملة العربية، ص ٢٤٤.
- (١٨٠) والمصطلح الذي نطمئن إليه هو " بنوي " .
- (١٨١) أحمد خالد رأى أن بيت الشابي: أقبل الصبح يغني للحياة الناعسة.
- يتضمن وحدتين إسناديتين: "أقبل الصبح" و"يغني" تكونان جملة مركبة. ونحن نرى أن التركيب الإسنادي "أقبل الصبح" جملة فعلية بسيطة. ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، ص ٧٩ .
- (١٨٢) أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، ص ٨٣، ٨٦ .
- (١٨٣) ذلك أن الجملة المركبة التي ساقها ابن هشام: "ظننت زيدا يقوم أبوه على" الرغم من أن المفعول به الثاني "يقوم أبوه" فيها ورد وحدة إسنادية إلا أنها قد ترد في سياق آخر فتكون في نحو الجملة: قال عمر "ظننت زياد يقوم أبوه" فتكون وحدة إسنادية مركبة لعدم اكتفائها بنفسها .
- (١٨٤) قال ابن هشام " وأبوه غلامه منطلق " جملة كبرى باعتبار غلامه منطلق " . ابن هشام، مغني اللبيب، ٢ / ٤٢، ٤٤ .
- (١٨٥) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، صور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة المفعول به ص ٢٣٤ .

- (١٨٦) ينظر بومعزة رابع: المرجع نفسه ، صور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة المفعول به ص ٢٢٦ .
- (١٨٧) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٧٤ .
- (١٨٨) ينظر إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٢٦١ .
- (١٨٩) فالظرف والجار والمجرور في مثل الجملتين الاسميتين الواردتين في الآيتين الكريميتين: (فيها عين جارية) (الغاشية / ١٢)، (هناك الولاية للحق) (الكهف / ٤٤) . على الرغم من أنهما في البنية السطحية يشتملان المسند (الخبر) في الجملتين المذكورتين إلا أن الخبر في البنية العميقة - حسب جمهور النحاة - محذوف تقديره موجودة أو كائنة أو استقرت. ينظر ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص ٤١٠ . وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص ٥٥ ، والاسترأبادي: شرح الكافية ١ / ٧١ .
- (١٩٠) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص ٣٤ .
- (١٩١) وليس معنى ذلك أن الفضلة ذكرها وحذفها سواء، لأن بعض الفضلات تكون هي الغاية والقصد في بعض الجمل. وقد كان النحاة وعين بهذه المسألة ورأوا أن " الحال " مثلاً وهي فضلة لا يمكن الاستغناء عنها. ينظر فصل الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة الحال، ص ٢٨٠ وما بعدها .
- (١٩٢) ينظر هاشم إسماعيل الأيوبي: الجملة العربية بين النحو والبلاغة والتواتر، ص ٨، ٩ .
- (١٩٣) ينظر د. منيرة سلطان: بلاغة الكلمة والجملة والجمل، منشأة المعارف الإسكندرية جلال حري وشركاه، د. ت، ص ١٠٢ .
- (١٩٤) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ٣٨ .
- (١٩٥) ساطح الحصري: آراء وأحاديث في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٣، ص، ١٠٨ .
- (١٩٦) ينظر المبرد: المقتضب، ٤ / ١٢٨ .
- (١٩٧) وهي الجمل المنسوخة، أي المحولة .
- (١٩٨) يعد ابن هشام الجملة المبدوءة بفعل ناسخ جملة فعلية، ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٤٢ .
- (١٩٩) يصطلح على هذا التركيب الإسنادي في بحثنا هذا بالوحدة الإسنادية. ينظر ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، جناحاً الجملة الشرطية، ص ٥٠٧ .
- (٢٠٠) المبرد: المرجع نفسه، ١ / ١٤٨ .
- (٢٠١) يقصد بالمبني عليه الخبر .
- (٢٠٢) سيبويه: الكتاب، ١ / ٢٣ .
- (٢٠٣) المبرد: المقتضب، ١ / ١٤٨ .
- (٢٠٤) وقد يكون الإسناد بين أسماء أفعال المقاربة والشروع والرجاء وأخبارها. ينظر صور الوحدة الإسنادية الواقعة خبراً لهذه الأفعال، ص ١٦٤ .
- (٢٠٥) سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ٢٣ .

- (٢٠٦) وهو الابتداء في الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية.
- (٢٠٧) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، ص ٣٩٥.
- (٢٠٨) والعوامل اللفظية في الجملة الاسمية هي كان وأخواتها، وأفعال الشرع والمقاربة والرجاء و"إن" وأخواتها، وما الحجازية العاملة عمل ليس، ولات المشبهة بليس، و"إن" النافية، ولا النافية للجنس. ينظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٠١ .
- (٢٠٩) ينظر أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، ص ٦٣ .
- (٢١٠) المبتدأ هو كل اسم أو وحدة إسنادية معرأة من هذه العوامل. ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، صور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة المبتدأ، ص ٩٥ وما بعدها .
- (٢١١) ابن جني: اللع في العربية، ١ / ٢٥ .
- (٢١٢) ينظر د. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٣، ص ٤١٨.
- (٢١٣) والشبيهة بالزائدة ما لا يستغنى عنها معنى ولا لفظاً. وهي: رب، خلا، حاشا. وسميت بشبيهة بالزائدة لأن معناها لا يتم إلا إذا ارتبطت بكلمة ثانية. ينظر جميل علوش: (مشكلات في معالجة النحاة لموضوع النداء)، المجلة الثقافية، الأردن، العدد ٢، ١٩٩٠، ص ٨٥ - ٨٧.
- (٢١٤) لأن الاسم بعد النواسخ لا يسمى مبتدأ، وإنما يسمى اسماً للناسخ .
- (٢١٥) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ١ / ٥١ .
- (٢١٦) ولما كانت مثل هذه الأفعال الناسخة لا تدل على حدث، لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرف، لذلك قيل إنها أفعال عبارة. واسم هذه الأفعال هو المبتدأ وخبرها هو خبر المبتدأ في حقيقة أمره. وقول النحويين خبر "كان" إنما هو تقريب وتيسير على المبتدأ، لأن الأفعال لا يخبر عنها. ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ٧ / ٨٩ - ٩١ .
- (٢١٧) ينظر الزمخشري: المفصل، ١ / ٤٣.
- (٢١٨) إذا كان الناسخ "إن" وأخواتها، أو "لا" النافية للجنس وأخواتها .
- (٢١٩) أي ليس وحدة إسنادية .
- (٢٢٠) وليس أيضاً تلك الوحدة الإسنادية التي تؤدي وظيفة اسم الناسخ. ينظر صور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة اسم "كان"، ص ١١١ وما بعدها .
- (٢٢١) ينظر إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٨٠ .
- (٢٢٢) ينظر د. عبد الجبار توامه : (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في ٢٣، ٢٤ أبريل ٢٠٠١ بالمكتبة الوطنية بالحامة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، ٢٠٠١، ص ٣٠١ .
- (٢٢٣) د. عبد الجبار توامه: المرجع نفسه، ص ٣٠٢.

- (٢٢٤) إعراب الجملة وإعراب الوحدة الإسنادية أيضاً.
- (٢٢٥) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة نحوية لغوية، ص ١٨١، ١٨٠.
- (٢٢٦) ينظر د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص ٢٣٨.
- (٢٢٧) تمام حسان: المرجع نفسه، ص ٢٣٨.
- (٢٢٨) فهذه الأسماء يتغير إعرابها بتغير موقعها من الجملة أو الوحدة الإسنادية.
- (٢٢٩) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٦٦٦.
- (٢٣٠) كما أثر ذلك بعض الباحثين المحدثين. ينظر محمد شوقي أمين وإبراهيم الترتزي : مجموعة القرارات العملية في خمسين عاماً ١٩٣٤-١٩٨٤، القاهرة، ص ١٩٢. وينظر د. عبد الجبار توامه: (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، ندوة أعمال تسيير النحو، ص ٢٩٠، ٢٩١.
- (٢٣١) ووظيفة الفعل التركيبية هي الخبر لأن من سمات الفعل الدلالية أنه يخبر به ولا يخبر عنه. ينظر ابن الأنباري: أسرار العربية، ص ٢٩.
- (٢٣٢) أو الوحدة الإسنادية الفعلية. ينظر صور الوحدة الإسنادية الفعلية البسيطة، ص ٢٢٥.
- (٢٣٣) العكبري: مسائل خلافية، تحقيق محمد الخير الحلواني، دمشق، د. ت، ص ٦٤.
- (٢٣٤) وقد ساق لنا الدكتور عبد الجبار توامه مثلاً في معرض قوله: "وقد يقع الفعل حالاً في نحو" جئت أركض" . د. عبد الجبار توامه: المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي، ص ٢٩٩. والحقيقة أن الفعل لا يقع حالا ذلك أن الفعل من أقسام الكلم التي لا يخبر عنها".
- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٦٠. ولما كان لا يخبر عنه فإنه لا يكون حالاً.
- (٢٣٥) ينظر د. عبد الجبار توامه: المرجع نفسه، ص ٢٩٨. والمثلان المسوقان إن هما إلا وحدتان إسناديتان.
- (٢٣٦) ينظر السيرا في: شرح الكتاب، ١/ ٢٣٥.
- (٢٣٧) ينظر بومعزة رايح: المرجع السابق، ، ص ٨٥.
- (٢٣٨) ينظر ساطع الحصري: آراء وأحاديث في اللغة والآداب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٥٨، ص ١٠٨، وينظر د. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٤٢.
- (٢٣٩) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٤٢. ود. عبد الجبار توامه: (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، أعمال ندوة تسيير النحو، ص ٢٩٠.
- (٢٤٠) ينظر ساطع الحصري: آراء وأحاديث في اللغة والآداب، ص ١٠٨.
- (٢٤١) ينظر د. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٥٥. و خليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق في الدلالة، ص ٩٥، ٩٦.
- (٢٤٢) ينظر د. إبراهيم مصطفى: المرجع نفسه، ص ٥٥.
- (٢٤٣) ينظر د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص ١١٩.

- (٢٤٤) ينظر سالم علوي: الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، ص ١١٧.
- (٢٤٥) ينظر جعفر دك الباب: المرجع نفسه، ص ١١٥.
- (٢٤٦) ينظر سالم علوي: المرجع نفسه، ص ١١٧.
- (٢٤٧) الزمخشري: المفصل، ص ١٨.
- (٢٤٨) ينظر سالم علوي: المرجع نفسه، ص ١١٧.
- (٢٤٩) ينظر محمد العيد رتيمة: الأنماط النحوية للجملة الاسمية في العربية من خلال كتابي الفخري في الآداب السلطانية وقيام الدولة العربية، رسالة ماجستير، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ١٩٨٥، ص ١١٢.
- (٢٥٠) الزمخشري: المرجع نفسه، ص ١٨.
- (٢٥١) ينظر د. حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١٤٨.
- (٢٥٢) ينظر د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٧.
- (٢٥٣) فهي جملة توليدية.
- (٢٥٤) ينظر محمد العيد رتيمة: الأنماط النحوية للجملة الاسمية في العربية من خلال كتابي الفخري في الآداب السلطانية وقيام الدولة العربية، ص ١١٢.
- (٢٥٥) سيبويه: الكتاب، ٣٦ / ٢، ص ٣٧.
- (٢٥٦) سيبويه: المرجع نفسه، ٤٠ / ٢.
- (٢٥٧) والحقيقة أنه لم يسند إليه فعل وإنما أسندت إليه وحدة إسنادية فعلية (جملة فعلية بمفهوم النحاة). ينظر صور الوحدة الإسنادية التي تؤدي وظيفة الخبر، ص ١٢٦.
- (٢٥٨) أي تعد جملة اسمية مركبة.
- (٢٥٩) ينظر سالم علوي: الأسس العلمية للنحو عند الزمخشري، ص ١١٧.
- (٢٦٠) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ٧٤ / ١.
- (٢٦١) ينظر د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص ١١٣، ١١٧.
- (٢٦٢) ينظر محمد العيد رتيمة: المرجع نفسه، ص ١١٣.
- (٢٦٣) يقصد الفاعل في المعنى.
- (٢٦٤) هذه ليست جملة فعلية كما ذهب إلى ذلك بعضهم. ينظر د. نعيمة رحيم العزاري: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٥، ص ٥٣.
- (٢٦٥) ابن يعيش: شرح المفصل، ٧٤ / ١.
- (٢٦٦) ونقصد بذلك الوحدة الإسنادية الفعلية التي تستند إلى المبتدأ وهي (الخبر).
- (٢٦٧) المسند في هذه الجملة ليس هو الفعل وإنما هو وحدة إسنادية فعلية "نحووا".
- (٢٦٨) الجملة الوصفية هي الجملة التي يكون المسند فيها وصفا عاملا عمل فعله.

- (٢٦٩) الصفات يعني بها اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، وصيغ المبالغة.
- (٢٧٠) ينظر د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٣.
- (٢٧١) المقصود بعلامة هنا ضمير الفاعل (هو أو هي).
- (٢٧٢) السيرا في: شرح الكتاب، ١ / ٢٣٥.
- (٢٧٣) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٣٧٥.
- (٢٧٤) ينظر د. خليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٨٢، ٨٣.
- (٢٧٥) وهي الصورة التي يتطابق فيها كل من المسند والمسند إليه في حالة الأفراد وحدها في مثل
الجملة: نجح المجتهد، نجحت المجتهدة، المجتهدة نجحت.
- (٢٧٦) ينظر ابن الأنباري كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين
البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د ت، ٢ / ٦١٥.
- (٢٧٧) د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٤١.
- (٢٧٨) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٧٤.
- (٢٧٩) ينظر د. جميل علوش: الإعراب والبناء، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، ط ١، ١١٩١، ص ٩٣.
- (٢٨٠) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ٢٨٠، ٢٨١.
- (٢٨١) ينظر ابن جني: المرجع نفسه، ١ / ١٨٦.
- (٢٨٢) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص ٢٠١.
- (٢٨٣) ينظر د. محمود نحلة: لغة القرآن في جزء عم، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١، ص ٤٦٦.
- (٢٨٤) ابن جني: المرجع نفسه، ١ / ١٨٦.
- (٢٨٥) ينظر د. جميل علوش: الإعراب والبناء، ص ١٠٥.
- (٢٨٦) ينظر عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٣٩.
- (٢٨٧) ينظر سيبويه: الكتاب، ١ / ٩٤. وابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين،
مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٩٥٤، ١ / ١٤٧.
- (٢٨٨) أي في تلك التراكيب الإسنادية.
- (٢٨٩) ينظر محمد الطاهر الحمصي: الجملة بين النحو والمعنى، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة
حلب، ١٩٩٨، ص ٣١.
- (٢٩٠) ومثال المبتدأ المحول عن مفعول به: المجتهد كافأه الأستاذ، وبنيته العميقة كافأ الأستاذ
المجتهد. ومثال المبتدأ المحول عن المضاف إليه: المجتهد ثمن الأستاذ جهده، وبنيته العميقة: ثمن
الأستاذ جهد المجتهد. ومثال المبتدأ المحول عن اسم مجرور بالحرف: المجتهد أعجب الأستاذ به،
و بنيته العميقة: أعجب الأستاذ بالمجتهد.
- (٢٩١) نقصد بها جملة " المجتهد نجح " .

- (٢٩٢) ينظر محمد طاهر الحمصي: المرجع نفسه، ص ٤٣ .
- (٢٩٣) وهو ما يسمى في بحثنا هذا وحدة إسنادية وظيفية .
- (٢٩٤) أي قمت .
- (٢٩٥) ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، دت ، ٢٣ / ١ .
- (٢٩٦) محمد بن علي الجرجاني: الإشارات والتنبيهات، تحقيق د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت، ص ٤ .
- (٢٩٧) ينظر علي الجارم: الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٤٩، ص ٣٧٥، ٣٧٦ .
- (٢٩٨) المتحدث عنه هو المبتدأ .
- (٢٩٩) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٩٢ .
- (٣٠٠) ينظر د. حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١٤٧، ١٤٨ .
- (٣٠١) ينظر د. حسن خميس سعد الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التعليل، التفسير، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٣، ص ١٣٧ .
- (٣٠٢) لأن حذفه يناقض الغرض الأساسي المتعلق به وهو جعله مركز الجملة وتوجيه العناية والاهتمام به .
- (٣٠٣) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: الجملة في كتاب سيبويه، ندوة النحو والصرف، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، دمشق، سورية، ١٩٩٤، ص ٢١١ .
- (٣٠٤) يقول الجرجاني: " اعلم أن معاني الكلم كلها معان لا تصور إلا فيما بين شيئين والأصل والأول هو الخبر، دلائل الإعجاز، ص ٤٠٥ .
- (٣٠٥) قال: " جميع الكلام معان (..) . وأعظمها شأنًا الخبر، فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة، وتقع فيه الصناعات العجيبة"، دلائل الإعجاز، ص ٤٠٦ .
- (٣٠٥) وقد يكون الخبر وحدة إسنادية. ينظر صور الوحدة الإسنادية الواقعة خبراً، ص ١٢٦ وما بعدها .
- (٣٠٧) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل، ١ / ٧٥، والمبرد: المقتضب ٤ / ١٢٨ .
- (٣٠٨) " وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية " . ينظر د. رمضان عبد التواب، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٤، ص ١٢٥ .
- (٣٠٩) ومثاله: هل واضح " التعريف " ؟ وقد يكون هذا المسند وصفاً عاملاً فيعدّ وحدة إسنادية نحو الوصف الوارد في الآية : (إني جاعل في الأرض خليفة) (البقرة / ٣٠) . حيث إن البيئة العميقة لهذا الوصف هي " أجعل في الأرض خليفة " .
- (٣١٠) ينظر طه محمد حجازي: التصغير والنسب في شعر المتنبي: رسالة ماجستير، كلية الآداب،

جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ٧٤.

(٣١١) الخبر يشتمل الفعل في الجملة، ويشمل الخبر في الجملة الاسمية.

(٣١٢) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٣٣ .

(٣١٣) أو الوحدة الإسنادية الوظيفية.

(٣١٤) ينظر برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص ١٢٥ .

(٣١٥) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٧٣.

(٣١٦) يقصد بالفعل الوحدة الإسنادية الفعلية .

(٣١٧) أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، د، ت ص ٩٠ .

(٣١٨) ينظر الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق الدكتور عبد المنعم خفاجي،

بيروت، ط٤، ١٩٧٥، ١ / ١٩١ .

(٣١٩) ينظر د. محمد حماسة عبد الطيف: بناء الجملة العربية، ص ٣٩، ٤٠ .

(٣٢٠) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي،

القاهرة، ١٩٩٠، ص ٩٧.

(٣٢١) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ٩٩ .

(٣٢٢) ابن يعيش: شرح المفضل، ١ / ٩٣ .

الفصل الثالث

ضرورة التمييز بين الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية

بعد استعراضنا طائفة من التعريفات التي حُدَّت بها الجملة العربية من قبل علماء العربية قدمائهم ومحدثيهم، انتهينا إلى أن الفرق الأساسي بين مفهوم "الجملة" ومفهوم "الوحدة الإسنادية" (١) ظل غائباً في نحونا العربي على نحو يكاد ينظر فيه إلى المفهومين على أنهما رديفان، وبخاصة على المستوى التطبيقي.

وإذا كان الباحث "محمد الشاوش" قد أدرك الفرق الذي بين التركيب الإسنادي الحامل مضموناً كلياً قصد إليه المتكلم، بحيث يكون هذا المضمون مفيداً مستقلاً بنفسه، والتركيب الإسنادي الحامل مضموناً يكفي أن يكون جزئياً لا يستقل برأسه، واهتدى إلى أن هذا التركيب الإسنادي الأخير غير المستغني عن غيره يسمى في الفرنسية (proposition)، وفي الإنجليزية (clause)، فإننا نرى أنه لم يحالفه التوفيق حين وضع المصطلح المقابل له في العربية شبه الجملة (٢). وكان قبله الدكتور "أحمد محمد قدور" قد ترجم مصطلح (proposition clause) بكلمة "العبارة" (٣) ليكون بذلك قد ابتعد ابتعاداً كبيراً عن مفهوم المصطلحين (٤)، والتبس عليه مصطلح "الوحدة الإسنادية"، ذلك أن كلمة "العبارة" لا تؤدي سوى مفهوم (expression) (٥) وإذا كان النحاة العرب من أمثال الإستراباذي، وابن هشام والزمخشري وابن مالك وسواهم ممن لم يشترطوا في الجملة أن يكون لها كيان مستقل، ومن ثم يعدون التركيب الإسنادي الذي يؤدي وظيفة الخبر أو النعت أو الحال وسواها جملة، فإن ثمة باحثاً محدثاً رأى أنه لو وضع لمثل هذه التراكيب الإسنادية المكتتفة في غيرها مصطلح (٦) آخر لكان أجدى في مجال البحث اللغوي والتحليل النحوي (٧). ورأى أن "ابن هشام" كان يعني بالجملة الصغرى مصطلح clause (٨) وأن هذه الجملة إن هي إلا جملة مجازية (٩)، لأنها إذا كانت - حسب رأيه - في سياق مستقل كانت جملة (١٠). وظل مفهوم الوحدة الإسنادية

محفوظاً بالغموض معتمداً مغيباً حتى لدى أولى الإسهامات الحديثة الفاعلة الحديثة الفاعلة في اللسانيات كما بينا.

وأمام ما سجل حيال الوحدة الإسنادية من اشتباه واضطراب لم يسلم منه لا القدامى ولا المحدثون آلبنا على أنفسنا أن نسهم في قطع دابر هذا اللبس، محاولين إزالة الغموض الذي يكتنف كلاً من الجملة العربية والوحدة الإسنادية، وبخاصة بعد أن مهد لنا سبيلنا هذه الأستاذ الفذ " أحمد خالد " في كتابه المشار إليه آنفاً (١١). وقبل أن نتناول مصطلح " الوحدة الإسنادية " وما يحيط به من حيث المبنى والمعنى، نرى من الأهمية بمكان الوقوف عند الإسناد من حيث مفهومه، وأهميته بوصفه معنى نحويلاً لا يمكن أن تتألف أية جملة أو وحدة إسنادية ما لم تبين عليه. فما مفهوم هذا الإسناد الذي له هذه الأهمية؟

الإسناد:

مفهومه لغة: إذا بحثنا عن المعنى اللغوي للإسناد وجدناه مصدراً للفعل الرباعي "أسند"، ويقال أسند إلى الشيء كذا أي جعله معتمداً عليه. وأسند الحديث معناه عزاه إلى قائله ونسبه إليه، "وهو إضافة الشيء إلى الشيء" (١٢).

وهو في اصطلاح النحويين "ضم كلمة أو ما يجري مجراها (١٣) إلى أخرى، حيث يفيد الحكم، وهو نقطة الارتكاز بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه" (١٤) وهو ارتفاع نسبة تامة بين كلمتين لوجود علاقة تبين تعلق أحدهما بالأخرى (١٥). لأن علاقة الإسناد هي المكون الأساسي للجملة أو الوحدة الإسنادية (١٦). والنسبة كما عرفها " الشريف الجرجاني " هي " إيقاع التعليق بين الشيئين " (١٧) أي بين اللفظين المكونين للتركيب الإسنادي. كنسبة الخبر إلى المبتدأ، وكنسبة الفعل إلى مرفوعه، ذلك أن التعليق قد يكون بين اسم واسم، أو فعل واسم. وقد يكون الإسناد الخبري بين وحدتين إسناديتين، وذلك بضم أحدهما إلى الأخرى نحو الإسناد الذي في الآية الكريمة (والذي خبث لا يخرج إلا نكداً) (الأعراف ٥٨/). حيث إن كلاً من المسند إليه والمسند هو وحدة إسنادية (١٨) انطلاقاً من أن التركيب الإسنادي الذي تبني عليه الجملة أو الوحدة الإسنادية (١٩) ليس مطلق التركيب بل تركيب الكلمة

مع الكلمة إذا كان لإحدهما تعلق بالأخرى على السبيل التي بها يحسن موقع الخبر (٢٠). فالمنسوب من الكلمتين يسمى مسنداً والمنسوب إليه مسنداً إليه (٢١) على حسب وظيفة كل منهما في الجملة أو الوحدة الإسنادية. ولما كان الإسناد رابطة معنوية بين الفاعل وما يطلبه يكون موجوداً في كل تركيب به فاعل كما يكون موجوداً بين المبتدأ وخبره (٢٢). كما يكون موجوداً بين الوصف والمرفوع بعده (٢٣). ولما كان الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه عد النحاة العرب هذين الطرفين عمادي الجملة والوحدة الإسنادية لأنهما العماد في بنائهما، لا يستقيم تركيبهما الإسنادي بدونهما بوصفهما "اللوازم للجملة والعمدة فيها وهي لا تخلو منهما وعدهما فضلة" (٢٤). وهذا الإسناد الذي يشكل أساس العلائق في الجملة العربية (٢٥)، إذ يعد بؤرتها وأهم علاقة فيها، (٢٦) يرى الدكتور مهدي المخزومي أنه "عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه" (٢٧). هذه العملية الذهنية ينجزها ذهن المتكلم حين يدرك أن ثمة علاقة ما بين شيئين يريد التعبير عنهما فيتم في الذهن الربط بينهما بومضة الإسناد. يقول الجرجاني: "معاني الكلام كلها لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر" (٢٨) ويقصد بالخبر المسند. فالجملة الفعلية البسيطة "نجح المجتهد" نجدها تعبر عما تم في ذهن المتكلم من صورة تامة قوامها المسند إليه (الفاعل) وهو "المجتهد" والمسند (الفعل) وهو "نجح" ونجدها توضح إسناد النجاح إلى المجتهد. فالعملية الذهنية التي ربطت بين النجاح والاجتهاد هي ما يسمى بالإسناد.

فالمتكلم لم ينطق بالفعل "نجح" إلا وهو يريد إسناده إلى "المجتهد" ولو لم تكن في الذهن تفكير في الإسناد يسبق النطق بالمسند والمسند إليه لكانت هذه الألفاظ ليس لها سوى دلالتها المعجمية. ولقد أوضح الزمخشري أهمية الإسناد الذي هو رابط ذهني بين المسند والمسند إليه للذين رأى أنه لو جردا منه لأصبحا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب (٢٩).

والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التي يسوغ السكوت عليها، والوحدة الإسنادية في أحدهما الأدنى بوصفهما بناء ثنائي الشكل (٣٠) والتكوين يلاحظ أن قوامهما عناصر ثلاثة هي:

(١)- المسند إليه أو المتحدث عنه أو المبني عليه.

(٢)- المسند الذي يبنى على المسند إليه. وهو ما يتحدث به عنه.

(٣)- الإسناد: وهو المعنى المدرك الرابط بين المسند والمسند إليه (٣١).

ذلك أن الإسناد الذي يقتضي صحة التماسك بين المسند والمسند إليه في اللغة العربية يتطلب تحري النحويين استقامة الشكل وصحة الصناعة. ويكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمول، أو مسند ومسند إليه دون حاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقاً وكتابة (٣٢)، لأن الإسناد الأصلي هو نسبة إحدى الكلمتين حقيقة أو حكماً إلى أخرى سواء أكان مقصوداً (٣٣) لذاته أم لا (٣٤). فالرابطة الإسنادية هي رابطة معنوية ضمنية. وتلك الرابطة هي نسبة أحد ذينك العنصرين إلى الآخر بقرينة معنوية يدل عليها السياق.

ويسمى عبد القاهر الجرجاني "التعلق" ويسمى اللسانيات الغربي "تسنير connexion". وتحصل بتكامل المسند والمسند إليه وتزواجهما علاقة بيان لا تقوى الكلمة المفردة على أن تصل إليه أو أن تقدمه (٣٥).

ففي الجملة الفعلية أو الوحدة الإسنادية الفعلية قد يحذف المسند إليه (الفاعل) (٣٦) في البنية السطحية (٣٧) في نحو التركيب الإسنادي (الجملة المركبة) "جاء يمشي" (٣٨). ولكن حذفه لا يلغي وجوده في البنية العميقة. لأن تقديره واجب دل على وجوبه حصول الفائدة التي لا تتحقق بدونه (٣٩). وأساس ذلك أن الأصل في التركيب الإسنادي التام أن ينهض على دعامتين ممثلتين في مثل هذه الجملة الفعلية في الفعل وفاعله. فلما حذف أحد الركنين وجب تقديره لأنه جزء من نواة الجملة لم يكن ملفوظاً (٤٠)، ولكنه منوي ذهنياً، لأن مضمون فكرة النحاة عن نظام الجملة أو الوحدة الإسنادية يركز على وجود الإسناد (٤١).

وبعد أن عرفنا أن من أهم خصائص التركيب الإسنادي أنه ثنائي الشكل والتكوين، يتألف من ركنين ضروريين هما في اصطلاح اللغويين المسند والمسند إليه اللذان يمثلان وحدة لغوية متماسكة متكاملة في الجملة أو الوحدة الإسنادية، سواء أكانت تلك الجملة أو الوحدة الإسنادية فعلية أم اسمية. نحاول أن نعرف ما الذي يمكن أن يكون مسنداً، أو مسنداً إليه في هذا التركيب الإسنادي التام.

أولاً - ما يكون مسنداً إليه وما يكون مسنداً في الجملة الاسمية أو الوحدة الإسنادية الاسمية:

يسجل أن مواضع المسند إليه في هذا النوع من التركيب الإسنادي هي: المبتدأ وما أصله مبتدأ كاسم كان وأخواتها، واسم كاد وأخواتها، واسم أفعال الشروع، واسم إن وأخواتها. أما: ما يكون مسنداً في الجملة الاسمية أو الوحدة الإسنادية الاسمية: فهو خبر المبتدأ وأخبار النواسخ الفعلية والحرفية.

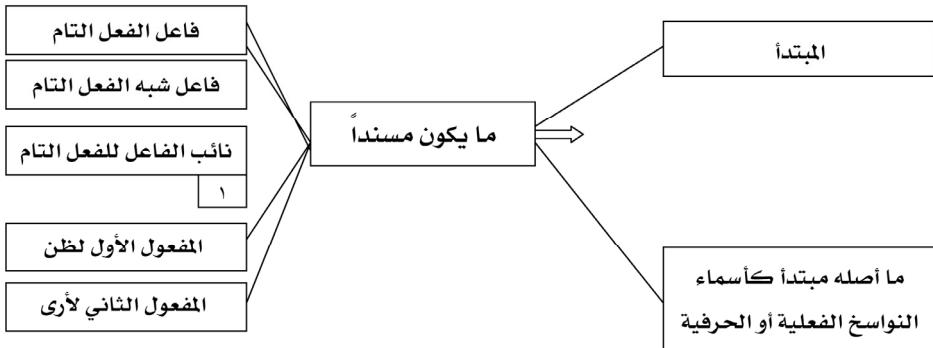
ثانياً: ما يكون مسنداً وما يكون مسنداً إليه في الجملة الفعلية أو الوحدة الإسنادية الفعلية:

يلاحظ أن مواضع المسند في هذا الصنف من التركيب الإسنادي هي: الفعل التام (٤٢) واسم الفعل (٤٣)، والمصدر النائب عن فعل الأمر (٤٤)، والوصف (٤٥)، والمفعول الثاني لظن وأخواتها (٤٦)، والمفعول الثالث لأرى وأخواتها (٤٧).

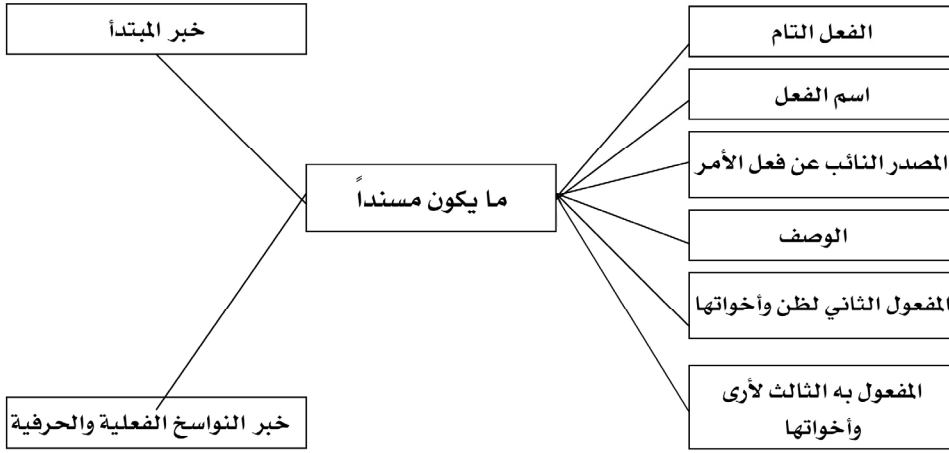
أما ما يمكن أن يأتي مسنداً إليه في التركيب الإسنادي الذي سلفت الإشارة إليه فهو: فاعل الفعل التام أو شبهه (٤٨)، ونائب الفاعل للفعل التام أو شبهه (٤٩)، والمفعول الثاني لأرى وأخواتها (٥٠)، والمفعول الأول لظن وأخواتها (٥١).

وهذا بيان ما يمكن أن يكون مسنداً وما يمكن أن يكون مسنداً إليه في الشكليات التالية.

الشكل الأول:



الشكل الثاني



ونلفت الانتباه إلى أننا في دراستنا هذه المنوطة بالمسند إليه (المبتدأ) سنركز على صور هذا العنصر حين يرد وحدة إسنادية وظيفية في الجملة المركبة. سواء أكانت هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية فعلية أم اسمية ، وسواء أكانت بسيطة أم مركبة. وسيأتي تفصيل كل ذلك لاحقاً (٥٢).

حد الوحدة الإسنادية :

قبل تقديم تعريف الوحدة الإسنادية يحسن بنا أن نسوق التعريف الذي أورده "أحمد خالد" لمصطلح (proposition) (clause) عند اللسانياتيين (٥٣) الغربيين الذي مفاده أنها وحدة بنائية إخبارية يعبر بها الإنسان عن حدث أو موقف يعيشه ، يخالج وجدانه وباطنه ، يتفاعل معه ويخامر ذهنه. إنها بيان رأي أو حكم أو انطباع أو إحساس أو طلب أو أمر أو استفهام أو تعجب. وتكون الوحدة البيانية جزءاً من الجملة كما قد تكون جملة كاملة وتتألف الوحدة البيانية من عنصرين أساسيين هما الفاعل (sujet) والفعل (prédicat) الذي قد يعوض بالاسم وتنشأ عنهما علاقة ترابط وبيان أو إستناد يسميها اللسانيون (٥٤) الغربيون رأياً أو حكماً (jugement). (٥٥) فالوحدة الإسنادية (البيانية) حسب هذا الحد تتألف من مسند إليه ومسند (sujet Prédicat). ويسجل أن هذين الركنين الأساسيين في بناء الوحدة الإسنادية قد يضاف إليهما متممات في نحو الوحدة

الإسنادية الآتي ذكرها. أرى أنك تفهم "je vois que vous comprenez" (٥٦). فالوحدة الإسنادية هي تركيب إسنادي أساسي وقاعدي في بناء اللغة العربية ونسيجها (٥٧) عماده المسند والمسند إليه اللذان يلاحظ أن بينهما رابطة إسنادية معنوية تسمى الإسناد، تجعل كلاً من الركنين المشار إليهما متعلقاً بالآخر. سواء أكان ذلك التعلق والائتلاف بين الاسم والاسم (٥٨)، أو بين الاسم والفعل (٥٩) فيحصل بتكاملهما وبتزاوجهما علاقة بيان تؤديها هذه البنية القاعدية الصغرى للغة ذات الشكل الثنائي؛ (٦٠) ذلك أن أصغر وحدة إسنادية تحمل معنى وتبلغ فائدة لا يمكن أن يتجاوز تحليلها إلى أقل من العنصرين المذكورين". ومفهوم الوحدة البياني (proposition) بعنصرها الفاعل والفعل (sujet+prédicat) عند النحاة الغربيين يطابق مفهوم مصطلح "الوحدة الإسنادية (فعل + فاعل) أو (المبتدأ + خبر) الذي أقترحه بسند عربي صحيح في الرؤية الجديدة لتحليل الجمل العربية وإعرابها" (٦١). وقد سمي سيويه الوحدة الإسنادية "المسند والمسند إليه" وذهب بعضهم إلى أن هذه الوحدة الإسنادية من أقدم التشكيلات البنوية إذا كانت اسمية (٦٢). والأستاذ "أحمد خالد" لا يشترط في الوحدة الإسنادية أن تستوفي مبناها ومعناها وأن تكون مستقلة عما قبلها وبعدها، ويرى أنها إذا كانت مستقلة بنوياً بذاتها مستوفاة معنى يحسن السكوت عليه عدت جملة بسيطة مستقلة؛ (٦٣) حيث يقول: "فإذا لم تكن حاكمة ولا محكومة اعتبرت الوحدة الإسنادية مرادفة للجملة البسيطة المستقلة" (٦٤) انطلاقاً من أن الجملة ما كان من الألفاظ قائماً برأسه غانياً عن غيره (٦٥). ويرى أنها إذا كانت جزءاً من بناء أوسع لا يمكن أن تسمى جملة لارتباطها بما قبلها أو بما بعدها (٦٦)، ومن ثم فلا تعد إلا وحدة إسنادية ذات وظيفة معينة (٦٧)، لذلك وجدناه حين التطبيق يخلط بين الوحدة الإسنادية والجملة. وفهمنا من كلامه وتمثيله أن كون التركيب الإسنادي جملة أو وحدة إسنادية ليس بالصفة الثابتة فيه. وإنما هي حالة قد تتوفر في سياق وتعدم في آخر. ونحن نخالفه هذا الفهم، ونرى أن التركيب الإسنادي الذي يرتبط بتركيب سابق أو لاحق هو وحده الذي يطلق عليه مصطلح "الوحدة الإسنادية" لأن الوحدة الإسنادية لا تستقل بالمعنى بذاتها، وإنما تعتمد على غيرها. ووظيفتها إذن تتمثل في المساعدة على أداء المعنى وإتمامه، ونكون بذلك قد ارتضينا تعريف الدكتور "محمد أحمد نحلة"

للجملة الفرعية (٦٨) وتعريف "محمد الشاوش" لشبه الجملة (٦٩) تعريفاً للوحدة الإسنادية، ذلك أن مفهوم proposition في الفرنسية و clause في الإنجليزية يتناسب مع هذا المنزع (٧٠). حيث إن الوحدة الإسنادية جنس تركيبى لا تتفرد به اللغة العربية، فهو متواجد في جميع اللغات. وقد اهتمت به اللسانيات الحديثة في الدراسة البنوية الوصفية للجمل وتحليلها النحوي (syntaxe analyse structurale et logique) (٧١). ولقد أكد اللسانياتي الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه "اللسانيات واللغة العربية" على تلاقي اللغة العربية مع غيرها من اللغات على الرغم من خصوصيتها في معرض رده على المفكرين من الباحثين المجددين "نظرية العامل" فقال "ليست العربية كما يدعي بعض اللغويين العرب لغة متميزة تتفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات الغربية" التي بنيت لوصف لغات أوروبية، بل اللغة العربية لغة كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بصفاتها لغة تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشارك معها في عدد من الخصائص الصوتية والتركيبية والدلالية وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات، وبصفاتها عربية تختص بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كل اللغات وإنما توجد في بعض اللغات" (٧٢). ومثال التلاقي التركيب: مسند إليه ومسند (sujet, prédicat) وهي الجنس اللغوي النوعي القاعدي المشترك بين جميع أصناف الجمل (٧٣). أما التركيب الإسنادي المستقل مبنى ومعنى فأولى له ثم أولى له أن يسمى جملة لا وحدة إسنادية. وأساس ذلك أن "الأصل في الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد (٧٤) فتكون جزءاً لما قبلها (٧٥). وهكذا يكون معيار الاستقلال وعدمه هو المميز بين الوحدة الإسنادية والجملة، لأن تعدد المصطلح المسمى الواحد مدعاة هذا الاضطراب وهذا الخلط المسجلين، ولا مبرر له بوصفه لا يعين على إزالة اللبس الذي بين المصطلحين، ثم إننا بتوحيد مفهوم الجملة البسيطة (٧٦) مع مفهوم الوحدة الإسنادية نكون قد استمررنا فيما وقع فيه النحاة القدامى من الخلط، وساعتئذ ماذا عساه أن يفيدنا تدقيقنا لتعريف الجملة الذي قصرناه على التركيب الإسنادي المستقل إذا كنا حين نأتي إلى الوحدة الإسنادية فلا نكون دقيقين معها نرتضيها للتركيب الإسنادي المستقل ولتركيب الإسنادي غير المستقل.

أنواع الوحدة الإسنادية :

تقسم الوحدة الإسنادية من حيث البساطة والتركيب إلى قسمين:

أولاً: الوحدة الإسنادية البسيطة:

وهى التركيب المتضمن مسنداً ومسنداً إليه يردان مفردين؛ (٧٧) أي غير مركبين، ولا يكونان معنى مستقلاً (٧٨). وهذا في أقصر صورها (٧٩). فهي من حيث البنية الشكلية مثل الجملة البسيطة تنتهي حدودها في إطار المسند والمسند إليه لفظاً أو تقديراً. وقد تأتي الوحدة الإسنادية البسيطة فعلية أو اسمية، ونقف على مثالين لها في الآيتين الكريمتين:

المثال الأول:

قال تعالى: (قال هي عصاي) (طه / ١٨) ذلك أن التركيب الإسنادي (هي عصاي) وحدة إسنادية اسمية بسيطة مركبة من المسند إليه (هي) الذي يسمى مبتدأ، ومن المسند (الخبر) عصاي (٨٠). وعد هذا التركيب وحدة إسنادية لأنه لا يستقل بنفسه لارتباطه بالتركيب الإسنادي السابق "قال". ويسجل أن هذه الوحدة الإسنادية قد أدت وظيفة المفعول به (مقول القول) (٨١).

المثال الثاني:

ويتعلق بالوحدة الإسنادية الفعلية البسيطة قال تعالى: (وجاءوا أباهم عشاء يبكون) (يوسف/ ١٦). فهذه الآية اشتملت على وحدة إسنادية فعلية بسيطة هي "يبكون" المؤلفة من المسند الفعل المضارع "يبكي"، والمسند إليه (الفاعل المتمثل في واو الجماعة). ونسمي هذا التركيب وحدة إسنادية لأنه لا يتوفر على شرط الاستقلال، حيث إن هذه الوحدة الإسنادية تأخذ إعراب المفرد (٨٢) وتقوم بوظيفة الحال (٨٣).

وسمي وحدة إسنادية بسيطة لأنه ينهض على دعامتين أساسيتين ممثلتين في الفعل والفاعل اللذين جاءا مفردين لا مركبين. أما التركيب الإسنادي المبتدأ به هذه الجملة المركبة (٨٤) في هذه الآية: "وجاءوا أباهم عشاء" فيعد جملة فعلية بسيطة (٨٥).

والوحدة الإسنادية البسيطة قد لا يظهر في بنيتها الإسنادية السطحية (الظاهرة) ركنها الأساسي (المسند والمسند إليه) في نحو الوحدة الإسنادية الفعلية البسيطة

الواردة في قوله تعالى: (ولا تقل لهما أف) (الإسراء/ ٢٩). ذلك أن "أف" هي وحدة إسنادية فعلية بسيطة بنيتها العميقة أتضجر (٨٦) مشتملة على مسند (فعل مضارع) "أتضجر" (٨٧)، ومسند إليه (فاعل بنيته العميقة وتقديره الضمير المستتر "أنا"، لأن حذف المسند إليه (الفاعل) في هذه الوحدة الإسنادية لا يلغي وجوده بالقوة. إذ إن تقديره واجب دل على وجوبه حصول الفائدة التي لا تحقق بدونه (٨٨)، ثم إن الفاعل المستتر المقدر يراد منه إرجاع ما حذف ليأخذ حقه في تحليل الوحدة الإسنادية التي هي في جوهرها قائمة على ثنائية المسند والمسند إليه كما أوضحنا. والفكرة التي تنتهي إلى أن الفاعل إن لم يكن موجوداً في البنية السطحية فهو مقدر في البنية العميقة نابعة من البنية الأساسية للجملة الفعلية التي تقرر أن الفعل لا بد له من فاعل. وهذا الفاعل إذا كان مستتراً فإن الاستتار معتبر في الفهم كأنه موجود (٨٩). وقد ورد مكونا هذه الوحدة الإسنادية المختزلة (٩٠) التي لا يظهر في بنائها الإسنادي القاعدي المسند والمسند إليه مفردين، ووصفت بالبسيطة لأنها جاءت مرتبطة بالتركيب الإسنادي الذي قبلها "لا تقل لهما" غير مستقلة بمبناها ومعناها. فهي متممة تؤدي وظيفة مقول القول. وإذا كانت أسماء الأفعال التي يعدها ابن جني جملاً (٩١) مفيدة (٩٢) ويعدها اللسانياتون الغربيون (كلمات جمل) (mots/phrases) أو جميلات "phrasillons" لكونها "في نظرهم" تؤدي المعاني نفسها التي تؤديها الجمل (٩٣)، فإننا نطمئن إلى أن أسماء الأفعال هذه تسمى جملاً بسيطة فقط إذا كانت غير واردة ضمن تركيب أوسع نحو اسم فعل الأمر الذي نقف عليه في قوله تعالى (عليكم أنفسكم) (المائدة/ ١٠٥) ذلك أن التركيب "عليكم" اسم فعل أمر معناه "الزموا". إذ إن النحاة العرب أدركوا أن خلف التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر باطن في ضوئه يتحدد المعنى الوظيفي لعناصر التركيب. لأن تفسير المعنى معتمد على تركيب مقدر (٩٤). فهو جملة فعلية بسيطة دعامتها "فعل الأمر" "الزم"، والفاعل "واو الجماعة". ولما كان اسم الفعل هذا متصفاً بصفات فعله (٩٥) المتعدي تطلب مفعولاً به "أنفسكم" (٩٦). وعد هذا التركيب الإسنادي جملة لعدم اكتتاف تركيب آخر له، فهذا التعبير يطابق الجملة البسيطة المستوفاة المبني والمعنى. أما أسماء الأفعال هذه إذا كانت مرتبطة بتركيب سابق أو لاحق فتسمى وحدات إسنادية بسيطة. ونلفت الانتباه إلى أن مثل هذه الوحدات الإسنادية لا تكون إلا فعلية (٩٧)

ثانياً: الوحدة الإسنادية المركبة:

بعد أن عرفنا الوحدة الإسنادية البسيطة التي تتكون من ركنين بسيطين (مفردين) في أبسط صورها (٩٨). ننتقل إلى تعريف الوحدة الإسنادية المركبة. فهي التركيب الإسنادي الذي يكون عنصر أو أكثر من عناصره الأساسية (٩٩) أو المتممة وحدة إسنادية بسيطة ، على أن يكون هذا التركيب الإسنادي غير مستقل بنفسه.

ونقف على نموذج لهذه الوحدة الإسنادية في الآية الكريمة: (قال إنه يقول إنها بقرة صفراء). (البقرة / ٦٩). وهي "إنه يقول إنها بقرة"؛ حيث إن هذه الوحدة الإسنادية الاسمية المركبة ورد خبر "إن" فيها وحدة إسنادية فعلية مركبة (١٠٠). وعد هذا التركيب وحدة إسنادية لأنه مرتبط بتركيب سابق "قال (١٠١) وقد أدت هذه الوحدة الإسنادية الاسمية المركبة وظيفة مقول القول (١٠٢). ومن خلال استقرائنا للوحدات الإسنادية المركبة التي مثل لها الأستاذ "أحمد خالد" سجلنا ملاحظة خطيرة مؤداها أنه جعل الوحدة الإسنادية المركبة رديفة الجملة المركبة ؛ حيث وجدناه قد صنف المثاليين اللذين ساقهما لهذه المسألة وهما: " الأم شأنها في الحس أعظم." و " من سعادة المرء أن يرزق السعادة " ضمن الوحدة الإسنادية المركبة مثلها كمثال للوحدة الإسنادية البسيطة لا تكون إلا ضمن الجملة المركبة على الرغم من إقراره بأنهما مكتملتا المبنى مستوفيتا المعنى (١٠٣). وهما في حقيقتهما جملتان اسميتان مركبتان.

وأمام هذا الاضطراب الملاحظ ، وحتى لا يبقى مصطلحا الجملة والوحدة الإسنادية مستغلقيين نلفت الانتباه إلى أن الوحدة الإسنادية دال يحيل إلى مدلول محدد ينبغي أن لا ينصرف ذهن المتلقي إلا إليه عند إطلاقه. هذا المدلول الذي يحمله هذا الدال المتمثل في الوحدة الإسنادية إنما هو التركيب الذي " يتوفر فيه شرط الإسناد ولا يتوفر فيه شرط الاستقلال " (١٠٤) أي أن الوحدة الإسنادية تطلق فقط على التركيب المتضمن المسند والمسند إليه الوارد ضمن تركيب أكبر منه ، سواء أكانت هذه الوحدة الإسنادية بسيطة أم مركبة. وجرياً على ذلك نرى أن مصطلح " الجملة " هو الآخر دال لا يحيل إلا على التركيب الإسنادي بسيطاً كان أم مركباً. ذلك أن أفراد مصطلح "الوحدة الإسنادية" الذي التبس مفهومه على الكثيرين على التراكيب الإسنادية المرتبطة بما قبلها أو بعدها ، وإفراد مصطلح "الجملة" على التراكيب التي لم تكن جزءاً من أي

تركيب آخر أوسع منها (١٠٥) من شأنه تخليص نحونا العربي من الخلط والاضطراب اللذين نرى أن مآتهما هو عسر حصر تحديد صارم لهذين المصطلحين، وعدم توحيد المصطلح للمدلول الواحد. لأن التعريفات السابقة للجملة التي مفادها أن كون التركيب الإسنادي جملة ليس بالصفة الثابتة فيه، وإنما هي حالة قد تتوفر في سياق، وتنعدم في آخر. وأول ما يجب الالتفات إليه هنا هو الوعي بالفرق بين الجملة والوحدة الإسنادية. ومختصر القول إن الفرق الجوهرى بين الجملة والوحدة الإسنادية إنما يعزى فقط إلى توفر شرط الاستقلال أو عدم توفره؛ ذلك أن طبيعة البنية التركيبية لكل منهما غير مختلفة، حيث إن الجملة البسيطة والوحدة الإسنادية البسيطة كلتيهما تتألف في أبسط صورها من مسند ومسند إليه منفردين. كما أن الجملة المركبة والوحدة الإسنادية المركبة كلتيهما يتوجب في حدها الأدنى أن يكون أحد عناصرها وحدة إسنادية، سواء أكانتا اسميتين أم فعليتين.

هوامش وإحالات الفصل الثالث

- (١) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، ص ٨٥.
- (٢) ينظر محمد الشاوش: ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية، سلسلة اللسانيات، العدد ٣، ١٩٦٦، ص ٢٤٣، ٢٤٤.
- (٣) ينظر أحمد محمد محمد قدور: مبادئ في اللسانيات، ص ١٤١.
- (٤) نقصد بذلك المصطلح الفرنسي proposition والمصطلح الإنجليزي clause.
- (٥) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي، موضة أم ضرورة، ص ٢٧.
- (٦) يقصد مصطلح الجملة الصغرى، ينظر بومعزة رابع: المرجع نفسه، ص ٢٥.
- (٧) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص ٣١، ٣٢.
- (٨) ينظر محمد إبراهيم عبادة: المرجع نفسه، ص ٣٢.
- (٩) أي أن إطلاق مصطلح جملة عليها إن هو إلا إطلاق مجازي. ينظر السيوطي: همع الهوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥، ٦٧/٥.
- (١٠) د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص ٣٢.
- (١١) الموسوم بعنوان: "تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة".
- (١٢) الشريف الجرجاني: التعريفات، ص ٢٣.
- (١٣) يقصد بما يجري مجرى الكلمة "الوحدة الإسنادية" أي التركيب الإسنادي الذي يقوم مقام الكلمة.
- (١٤) التفتازاني مسعود بن عبد الله سعد الدين: شرح تلخيص المفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، ص ٣٠.
- (١٥) محمد علي بن علي التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، خياط، بيروت، د. ت، ٦٤٢/٣.
- (١٦) ينظر د. مصطفى جطل: نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مكتبة كلية الآداب جامعة حلب، د. ت، ص ٩.
- (١٧) الشريف الجرجاني: المرجع نفسه، ص ١٣٢.
- (١٨) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، ص ٨٠.
- (١٩) ينظر بومعزة رابع: المرجع نفسه، تعريف الوحدة الإسنادية، ص ٨٥.
- (٢٠) ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د. ت، ٢٠/١.
- (٢١) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، دار الكتب، القاهرة، ١٩٤٥، ٦٤٢/٣.
- (٢٢) وبين اسم الناسخ وخبره.

- (٢٣) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص ٩٥ .
- (٢٤) ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٧٤ .
- (٢٥) وكذلك في الوحدة الإسنادية .
- (٢٦) ينظر مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، مكتبة لبنان، ناشر والشركة المصرية والعالمية للنشر، أو نجمان، دار توبقان للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٧، ص ٧ .
- (٢٧) مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، بيروت، ١٩٦٤، ص ٣١ .
- (٢٨) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤٠٥ .
- (٢٩) الزمخشري: المفصل، ص ٢٤ .
- (٣٠) يقصد بذلك أنه ينقسم إلى جملة أو وحدة إسنادية فعلية أو اسمية، ويتكون في أقصر صورة من مسند ومن مسند إليه.
- (٣١) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٣١ .
- (٣٢) ينظر عثمان أمين: فلسفة اللغة العربية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٩، ص ٢٥ .
- (٣٣) يعني بالمقصود لذاته: التركيب الإسنادي في الجملة المتمتع بالاستقلال. ويعني بغير المقصود لذاته التركيب الإسنادي في الوحدة الإسنادية التي تفتقر إلى هذا الاستقلال.
- (٣٤) الاسترأباضي: شرح الكافية ٨ / ١ .
- (٣٥) أحمد خالد: تحديث النحو العربي، موضة أم ضرورة، ص ٣٥ .
- (٣٦) وقد يحذف أيضا المسند إليه (نائب الفاعل) .
- (٣٧) البنية السطحية تمثل الصورة الفعلية المحسوسة للجملة أو الوحدة الإسنادية من حيث النطق، ومن حيث العناصر المكونة لها. والبنية العميقة هي الصورة المثالية الكاملة للجملة أو الوحدة الإسنادية. وهي التي لا تظهر في الكتابة ولا يتلفظ بها. فهي حسب اللسانياتيين موجودة في ذهن المتكلم من حيث الدلالة والعناصر المكونة لها في صدرتها الأولى. ينظر عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص ١٤٣ .
- (٣٨) يلاحظ أن فاعل الجملة الفعلية " جاء " بنيته العميقة هي "هو". وفاعل الوحدة الإسنادية الفعلية " يمشي " المؤدية وظيفة الحال بنيته العميقة هي " هو " أيضاً.
- (٣٩) ينظر حسن خميس سعيد الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، ص ١٨٧ .
- (٤٠) ينظر حسن خميس سعيد الملخ: المرجع نفسه، ص ١٣٦ .
- (٤١) علي أبو المكارم: أصول التفكير العربي، مكتبة الشباب، القاهرة، ٩٨٢، ص ٢٩٧، ٢٩٨ .
- (٤٢) وابن هشام يرى أن التركيب الإسنادي المبتدأ بفعل ناقص يسمى جملة فعلية.
- (٤٣) ويرى ابن هشام أن الجملة المبدوءة باسم فعل هي جملة اسمية. ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ١٢٩/١ .

(٤٤) ذلك أن هذا المصدر الصريح هو في بنيته العميقة جملة فعلية أو وحدة إسنادية فعلية إنشائية وهو صورة من صور الأمر.

(٤٥) ويشمل الوصف اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم التفضيل. ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، صور الوحدة الإسنادية الفعلية المؤدية وظيفة الخبر، ص ١٤٢ من هذا البحث.

(٤٦) لأن المفعول به الثاني لها أصله مسند للمفعول به الأول الذي هو في أصله مسند إليه (مبتدأ).
(٤٧) ومثاله: "يري المدرس المتعلمين العلوم نافعة" ذلك أن المفعول به الثالث هو في أصله في مثل هذه الجملة مسند إلى المفعول به الثاني.

(٤٨) يقصد بشبه الفعل التام اسم الفعل، والوصف العامل عمل فعله.
(٤٩) يقصد بنائب الفاعل لشبه الفعل التام نائب الفاعل لاسم المفعول، في نحو الجملة "هل مفهوم التعريف؟" التي هي جملة فعلية. المسند فيها ورد وصفاً.

(٥٠) لأن المفعول به الثاني لهذه الأفعال هو في أصله مسند إليه (مبتدأ).
(٥١) لأن المفعول به الأول ظن وأخواتها هو في أصله مسند إليه (مبتدأ).
(٥٢) ونائب الفاعل عد مسنداً إليه سلبياً. ينظر د. هاشم إسماعيل الأيوبي: الجملة العربية بين النحو والبلاغة والتواتر، ص ٣٩. وينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، صور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة العناصر الأصلية أو العناصر المتممة، ص ٩٣، و ٢٨٠ من هذه الرسالة.

(٥٣) اللسانياتيين: يقصد بهم علماء اللسانيات.
(٥٤) والصواب اللسانياتيون .

(55) Maurice Grevisse. le bon usage (sur la langue française d'aujourd'hui) ed. seuil, paris , 1980 . p 163.

(56) أحمد خالد: تحديث النحو العربي، موضة أم ضرورة، ص ٣٠ - ٣١ .

(57) أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٣٥ .

(58) في الجملة الاسمية البسيطة.

(٥٩) ينظر أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، ص ٩ .

(60) أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٣٥ .

(٦١) أحمد خالد: المرجع السابق، ص ٣١. وينظر سيوييه: الكتاب، ١/ ٢٣

(٦٢) ينظر: برجستراستر: التطور النحوي للغة العربية، ص ٢٢٣-٢٢٢ .

(٦٣) أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٣٥ .

(٦٤) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٤١، ٤٠ .

(٦٥) ينظر ابن جني : الخصائص، ١/ ١٩٠١٧ .

(٦٦) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٤٠ .

- (٦٧) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق، صور الوحدة الإسنادية الوظيفية ص ٨٥.
- (٦٨) ينظر محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٢٤.
- (٦٩) ينظر محمد الشاوش: ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية، سلسلة السانيات، ص ٢٤٤.
- (٧٠) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ٥٤/٣.
- (71) voir Lucien tesnière: *Eléments de syntaxe structurale*, Edition ,Klincksieck, Librairie, Paris, 1966, P. 94-99.
- (٧٢) د. عبد القادر الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة . العربية، ط، بيروت ، ١٩٨٦، ص ٥٦ .
- (٧٣) ينظر عبد القاهر المهيدي: (الجملة في نظر النحاة)، حوليات الجامعة التونسية، ص ٣٧، ٣٨ .
- (٧٤) أي لا تحل محل المفرد. ينظر السيوطي : الأشباه والنظائر، ٢/٢١ .
- (٧٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى النحاس ، دار نهضة مصر، د. ت، ٣٧٥/٢٥
- (٧٦) ويسمونها بعضهم الجملة المستقلة.
- (٧٧) أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة ، ص 73.
- (٧٨) عبد القاهر المهيدي: (الجملة في نظر النحاة)، المرجع نفسه، ص ٣٨ .
- (٧٩) وقد يضاف إلى هذين الركنين الأساسيين الواردين مفردين عناصر أخرى غير إسنادية كالمفعول به بشرط أن تكون هذه العناصر مفردة أيضاً ينظر صور الوحدة الإسنادية البسيطة الوظيفية. ص ٨٥.
- (٨٠) عصا: خبر وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه.
- (٨١) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق، صدر الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة مقول القول، ص ٢٥٠.
- (٨٢) ينظر محمد صادق: الإعراب المنهجي، ١/ ٧٤ .
- (٨٣) ينظر بومعزة رابح: المرجع نفسه، صور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة الحال، ص ٢٨٠.
- (٨٤) (وجاءوا أباهم عشاء يبكون) تعد جملة فعلية مركبة .. ينظر ص ٢٨٣.
- (٨٥) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق ، صور الجملة الابتدائية ووظائفها البيانية، ص ٣٩٦ .
- (٨٦) ينظر: الزمخشري: المفصل، ص ١٥١.
- (٨٧) وبعضهم رأى أن اسم الفعل هو فعل سماعي، ينظر عبد الوهاب مبروك: في إصلاح النحو، ص ١١٥.
- (٨٨) د. حسن خميس الملخ: التفكير العلمي والنحو العربي، ص ١٨٧ .
- (٨٩) ينظر د محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية. ص ١٣٢ .
- (٩٠) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، ص ٤٤ .
- (٩١) ينظر ابن جني: الخصائص، ١/ ٢٧٥.
- (92) voir Lucien tesnière: *Eléments de syntaxe structurale*, P. 94 – 99

- (٩٣) محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص ١٧٥.
- (٩٤) ينظرد. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٧٩. ود. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٤٠.
- (٩٥) المفعول به هو "أنفس" وهو مضاف و الضمير المتصل "كم" مبني في محل جر مضاف إليه.
- (٩٦) ويعد ابن هشام هذا التركيب جملة اسمية. ينظر ابن هشام: المغني، ٦٧/٢.
- (٩٧) وقد يكون المسند في الوحدة الإسنادية الاسمية وصفاً عاماً. ينظر ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق، ص ١٤٢.
- (٩٨) لأن بعضهم يعد المفعول به عنصراً أساسياً مثل المسند والمسند إليه.
- (٩٩) ينظر بومعزة رابح: المرجع نفسه، ص ١٦٧.
- (١٠٠) "قال" تركيب إسنادي قوامه الفعل الماضي + الفاعل المضمر "هو".
- (١٠١) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق، ص ١٨٧.
- (١٠٢) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي، موضة أم ضرورة، ص ٤٨، ٤٩.
- (١٠٣) ينظر الزمخشري: المفصل، ص ١٥١.
- (١٠٤) هذا التعريف حد به محمد الشاوش "شبه الجملة" ينظر محمد الشاوش: ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، ص ٢٤٤.
- (١٠٥) ينظر تعريف مارتيني في كتابه:
- "La linguistique synchronique" Presse Universitaire, Paris, 1974, P72 مؤداه بالفرنسية: une construction qui n' entre j amais dans une construction plus vaste .

الفصل الرابع

التحويل وصوره في التراكيب الإسنادية الأصلية

التحويل:

سبق أن أوضحنا أن التفاعل الصحيح مع مفهوم التحويل هو وحده الذي يؤدي إلى جعل الأحكام القائمة عليه صحيحة.

لما كانت الكفاية اللسانية والتبليغية هي المنشودة من تعلم النحو الذي يعني الانتحاء، وهذه الكفاية تشمل مستويين للانتحاء: انتحاء البنى والتراكيب الإسنادية التوليدية، وانتحاء البنى والتراكيب المحولة، هذه التراكيب التي تستعمل في التواصل الراقى، فإنه من الأهمية بمكان أن يكون مستعمل اللغة على بصيرة بالتحويل الذي يمس البنى والتراكيب الإسنادية في لغتنا العربية. فما مفهوم التحويل؟ في مبتدأ الأمر نلفت الانتباه إلى أن مفهوم التحويل الذي اكتسب شهرة واسعة بعد ظهور مدرسة "النحو التحويلي التوليدي" على يد تشومسكي يقترب من مفهومه في الدرس العربي القديم. وإن النظرية النحوية التي أوجدته تعاملت بمفهومه هذا في تفسير كثير من الوحدات الإسنادية والجمل دون التصريح به. ولم تصرح به مصطلحاً إلا في تراكيب إسنادية محدودة (١). والتحويل "وسيلة للوصف والتحليل والتفسير" (٢). و"إن عمليات التحويل تقلب البنيات العميقة إلى بنيات ظاهرة دون أن تمس بالتحويل أي بالتأويل الدلالي (التفسير الدلالي) الذي يجرى في مستوى البنيات العميقة" (٣) حيث "إن التركيب الباطني يعطي المعنى الأساسي للجملة (٤)" أو الوحدة الإسنادية. وإن اللجوء إلى البنية العميقة في النحو العربي إنما كان لتفسير الأبنية والتراكيب التي تعترضها بعض التحولات في سعة الكلام ونظمه، من مثل الحذف، والتقديم، والتأخير وغيرها (٥) ونحاة العربية هم أول من لجأ إلى التقدير (٦) ولم يكن تقديرهم متأثر من المنطق الأرسطي (٧). فالتحويل يحصل عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة التي لم

تأت على بناء نظائرها(٨) في الإعلال والإبدال(٩). " والقول بالعامل والتقدير تعليل يتجاوز الوصف الظاهري لنظام اللغة"(١٠) والتحويل هو تحويل جملة أو وحدة إسنادية إلى أخرى(١١). " ويقصد به في النحو التوليدي التغيرات التي يدخلها المتكلم والمستمع على النص ، فينقل البنيات العميقة المولدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام"(١٢). وقد اختلف النحويون في هذه التراكيب المقدرة من ناحية تحديدها ، واختلفوا في طرق تحويلها إلى بنية السطح(١٣).

فهو عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، مثل التحويل من جملة إخبارية إلى جملة استفهامية. إنه وصف العلاقة بين البنية العميقة والبنية السطحية(١٤). وليس التأويل والتقدير اللذان رفضهما أصحاب الاتجاه الوصفي إلا ضبطاً للعلاقة التي بين التركيب الظاهر والبنية العميقة التي هي "الأصول التي تنظم بنية التركيب(١٥) عند العرب"(١٦).

مفهوم التحويل في النحو العربي :

إذا كان التحويل في النحو التحويلي قائماً على أساس أن لكل تركيب إسنادي (جملة أو وحدة إسنادية وظيفية) بنيتين: إحداها عميقة والأخرى سطحية ، وكان لا بد من التحويل بقواعده المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجردة إلى عالم التحقق الصوتي ، فإن هذه الفكرة نفسها التي أدت إلى ضرورة التحويل قد وجدت بشكل آخر في النحوي العربي. ولكن النحويين العرب حين تناولهم فكرة المواءمة بين العمق المقدر والسطح الظاهر ، وانتهوا إلى أن هناك نموذجاً أو معياراً أو أصلاً تجريبياً في الغالب يحاول الكلام الحي تنفيذه وإخراجه إلى حيز الوجود ، وخلصوا إلى أن النموذج المجرد أساس للآخر فحاسبوا الكلام المنطوق بمقياس هذا النموذج المجرد ، فإنهم رأوا أن ليس هنالك لكل تركيب إسنادي بنيتين إحداها عميقة والأخرى سطحية ، وإنما التركيب الإسنادي الذي يقتضي بنيتين هو التركيب المحول الذي يكون ظاهره ملبساً. فالجملة التوليدية أو الوحدة الإسنادية الوظيفية التوليدية (الواردة عناصرها على أصلها)(١٧) لا تحتاج إلى بنية عميقة. وكذلك الصيغة الصرفية التي لم يقع فيها تحويل من نحو الإعلال والإبدال لا تحتاج

إلى بنية عميقة. وإذا كان مصطلح "البنية العميقة" غير مصرح به في معالجة النحاة العرب للتركيب الإسنادية المحولة، فإن مفهومه كان حاضراً في معالجتهم تلك. وجاء التعبير عنه بطرائق مختلفة من نحو قولهم "أصله كذا"، أو "قياسه كذا"، أو هو "على تقدير كذا"، أو "تأويله كذا"، أو "على نية كذا". وهي كلها تعني أن هناك بنية عميقة وراء البنية السطحية المحولة (١٨).

وقد استعمل مفهوم البنية العميقة في التفريق بين معاني التركيب الإسنادية في الصيغ العربية التي يكون ظاهرها ملبساً فكان مفهوم البنية العميقة هو المؤدي إلى إزالة هذا اللبس (١٩).

وما يذهب إليه النحويون في باب تمييز الجملة يعد مثلاً واضحاً على التحويل الذي ورد صراحة حيث يقول "الأشموني" في حد تمييز الجملة "فتمييز الجملة رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل فعلاً كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله من فاعل أو مفعول نحو "طاب زيد نفساً" (واشتعل الرأس شيباً) (٢٠). فالتمييز محول عن الفاعل والأصل (٢١) "طابت نفس زيد"، واشتعل شيب الرأس (٢٢). والجملة المحول عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحتة أو تجريدية خالصة لا يتكلم بها، بل قد يكون من الجمل التي يمكن استعمالها ولكن يعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف وكثرة الاستعمال أو إلى الاستخفاف كما أشار سيبويه في قوله: "وذلك قولك امتلأت ماء وتفقتاً شحماً" (وإنما أصله امتلأت من الماء وتفقتاً من الشحم. فحذف هذا استخفافاً" (٢٣). والبنية العميقة قد تتعدد. فالجملة الفعلية "تفقاً زيد شحماً" يرى بعضهم أن بنيتها العميقة "تفقاً شحم زيد"، ويرى آخرون أن بنيتها العميقة "تفقاً زيد من الشحم". وهذا الاختلاف في تحديد الجملة المحولة عنها لا ترفضه النظرية اللسانية الحديثة، بل تراه مسوغاً مقبولاً ما دام المفسر يشرح كيف ائتلفت الجملة من تركيب البنية العميقة إلى البنية السطحية (٢٤). ومعظم خلافاً النحويين كانت حول تقدير البنية العميقة أو حول القواعد التحويلية التي تحكم تحول البنية العميقة المقدرة إلى البنية السطحية (٢٥).

"ولم يكن النحويون مجانين الصواب كما اتهمهم بذلك كثير من الباحثين

الذين لا يقرونهم على فكرة الأصل والتفريع هذه استجابة لآراء المدرسة الوصفية التي ترى في ذلك بحثاً ميتافيزيقياً لا يعتمد على مبدأ علمي سليم. غير أن المنهج التحويلي رأى أن مسألة الأصلية والفرعية مسألة أساسية في فهم البنية العميقة وتحويلها إلى بنية سطحية(٢٦). والتحويل هو إجراء الشيء على الشيء. وإجراء الشيء على الشيء هو عين التحويل بما أن المحول والمحول له متكافئان. وهو من وجهة نظر المنطق في الرياضيات الحديثة تكافؤ غير اندراجي، وهو هذا الذي يحصل عليه بالقياس.

والتحويل عند العرب تحويلان: تحويل يبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب) وهو الأهم، وتحويل تفسر به الشواذ(٢٧) بواسطة ما يعرف بـ "نظرية الحمل"(٢٨). وهو السلسلة من التحويلات التي يتوصل بها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة للجملة أو الوحدة الإسنادية (٢٩) أو الصيغة الصرفية في صيغتها النهائية(٣٠). وهذه القواعد التحويلية قد تكون بالحذف، أو الاستبدال، أو بالإضافة، أو إعادة الترتيب وغير ذلك. وقد تكون هذه القوانين اختيارية. وقد تكون إجبارية. وفي كل حالة ينبغي أن يجري تطبيق القوانين التحويلية على تركيب من الممكن تحليله إلى عناصر سبق ظهورها في التركيب الباطني. أي لا بد من وجود وصف تركيبى قابل للتحليل استناداً إلى عناصر التركيب الباطني. وهذا الشرط ضروري للسيطرة على القوانين التحويلية وحصر استعمالاتها(٣١). وهذه النظرية التحويلية تهدف إلى تحديد قواعد اللغة كلها، وإلى بناء نموذج لآليتها انطلاقاً من الفرضية التي تقر بمقدرة المتكلم المستمع على أن ينتج عدداً غير متناه من جمل لغته ويفهمها(٣٢). ذلك أن الأساس النظري الذي انطلقت منه هذه النظرية يقوم على مبدأ يقرر أن مهمة الوصف اللغوي هي أن تفسر لغة المتكلم المستمع الفعلية وسليقته أو قدرته اللغوية ومعرفته بهذه اللغة(٣٣). واللافت للانتباه أن التحويل مثل ما يمس الجملة أو الوحدة الإسنادية يمس أيضاً الصيغة الصرفية، إلا أن التحويل في البنية التركيبية يتبعه بالضرورة تحول في المعنى. أما التحويل في البنية الصرفية فقد يكون وظائفياً، وقد يكون لغرض التخفيف الذي تنشده اللغة العربية حين يسجل تناظر بين أحرف الكلمة(٣٤). في نحو التحويل الذي نقف عليه في الإبدال والإعلال في مستوى الكلم(٣٥). " وهذا التحويل لا يغير في المعنى لأنه مجرد تمثيل لما يترتب من التغير

اللفظي إذا حمل ظاهر اللفظ على أصله الذي يقتضيه القياس (أي الباب الذي ينتمي إليه هذا اللفظ) ، وهذا النوع من التحويل كان يسميه النحاة التصريف وقد بنوا على ذلك ما أسموه بمسائل التصريف (في مستوى الكلم) " وهو عبارة عن نظام ابستيماتيكي لصناعة العمليات التحويلية المذكورة "(٣٦).

ثنائية التحويل:

للتحويل نوعان: تحويل جذري، وتحويل محلي.

١- التحويل الجذري:

"وهو التحويل الذي ينقل المركب الاسمي(٣٧) إلى رأس الجملة ثم يعلقه بالعقد الأساس. ولذا فإنه ينتمي إلى مجال التحويلات الجذرية" (٣٨) وهي تلك التحويلات التي أطلق عليها الجرجاني مصطلح " التقديم لا على نية التأخير(39). يقول الجرجاني: " اعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال له إنه على نية التأخير (...) ، وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه (...) مثل ضربت زيداً ، وزيد ضربته ، لم يقدم زيداً على أن يكون مفعولاً منصوباً (...) ولكن على أن ترفعه بالابتداء"(٤٠).

وهو الذي ينتقل فيه المسند إليه من مكان داخل الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية إلى مركز الصدارة متخلصاً من أثر الفعل الذي كان العامل الأساسي فيه من نحو: (والله لا يحب الفساد)(البقرة/ ٢٠٥). ذلك أن لفظ الجلالة "الله" في هذه الجملة لا يخضع وظيفياً للفعل " يحب " ، وإنما العامل فيه هو الابتداء(٤١).

ومن خلال التحليل النحوي العربي للجملة الواردة في تلك الآية نلاحظ أن الجملة الاسمية المركبة(٤٢) تختلف جذرياً عن الوحدة الإسنادية الفعلية المضارعية المنفية(٤٣) الواردة في قوله تعالى: (قال لا أحب الآفلين)(الأنعام/ ٧٦). لأن التركيبين الإسناديين " والله لا يحب الفساد " ، و " لا أحب الآفلين " يعبران عن مواقف كلامية مغايرة تماماً كما انتهى إلى ذلك سيبويه وأمثاله حين تحليلهم مثل هذين التركيبين الإسناديين(٤٤). يؤكد ذلك سيبويه بقوله: " فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيد ضربته فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت (عبد الله

منطلق)، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به (. . .) ومثل ذلك قوله جل شأنه: (وأما ثمود فهديناهم) (فصلت / ١٧). وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وانشغل به" (٤٥).

وأساس ذلك أن من الشروط البنوية التي يجب توفرها في هذا النوع من التراكيب إجبارية الضمير العائد لأن الفعل لا بد له من اسم يشغل به. " إذ لا تعرف اللغات فعلاً بدون شخص" (٤٦) أي بدون فاعل. ذلك أن الضمير العائد على المبتدأ المتصل بالفعل إجباري. ولولا ذلك لم يحسن كما رأى ذلك سيبويه (٤٧). وهذا الضمير يعمل على المحافظة على سلامة البناء، وذلك بربط الخبر بالمبتدأ (٤٨). وهذا التحويل الجذري اعتمد عن طريق التفكيك. يقول "الفهري": "التفكيك نوعان: باعتبار الجهة تفكيك إلى اليمين كما في الجملة "زيد ضربته"، وتفكيك إلى اليسار كما في الجملة "ضربته زيد" (٤٩).

فالتفكيك إلى اليمين كان جذرياً، حيث تغير الاسم بالارتفاع وتحولت الجملة إلى جملة اسمية داخلية في إطار التحويل عن طريق التبئير. ولو أردنا أن نحلل الجملة الواردة في الآية السالفة الذكر لوجدنا أنها لا تختلف بنوياً عن جملة "اللّه غير محب الفساد" وهي:

١- اسم + حرف النفي + فعل المضارع + ضمير (هو) + مفعول به.

٢- اسم + اسم نفي + اسم مشبه بالفعل (وصف) مؤد وظيفة المضاف إليه + ضمير + مفعول به.

والاختلاف بينهما دلالي توفره زيادة الصيغة الزمنية بالنسبة إلى الفعل في الجملة الأولى (٥٠). بينما يفتقر إلى ذلك الاسم المؤدي وظيفة الخبر في الجملة الثانية. يقول ابن يعيش: "زيد ضارب، وعمر ومضروب، وخالد حسن، ومحمد خير منك. ففي كل واحد من هذه الصفات (٥١) ضمير مرفوع بأنه فاعل (٥٢) لا بد منه لأن هذه الأخبار في معنى الفعل" (٥٣).

٢- التحويل المحلي:

وهو ما يعرف بالتقديم على نية التأخير أو الرتبة غير المحفوظة (٥٤)، مع مراعاة التغيرات الدلالية الحاصلة في كل مرة.

يقول الجرجاني: " اعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال له إنه على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررت مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل" (٥٥). فالجملة الفعلية الواردة في قوله تعالى: (والموتفكة أهوى) (النجم / ٥٣). هي جملة فعلية محولة تحويلاً محلياً بنيتها العميقة "أهوى الموتفكة" جرى عليها عنصر من عناصر التحويل وهو الترتيب بتقديم المفعول به " الموتفكة " على نية التأخير (٥٦) للعناية والاهتمام، أو الاختصاص (٥٧). وبعضهم قسم التحويل إلى سطحي وعميق. فالتحويل السطحي وهو الأبسط والأهم وظيفياً والأكثر تداولاً في الكلام يتبدى في أربعة أقسام:

١ - التحويل بالترتيب.

٢- التحويل بالزيادة

٣- التحويل بالحذف

٤ التحويل بالاستبدال.

وبدون مراعاة صور التحويل الواقع في التراكيب الإسنادية (الجمل أو الوحدات الإسنادية) المحولة باهتمام وعناية بالعودة إلى البنية العميقة كذلك التراكيب الإسنادية "أي الأصل الحقيقي أو المفترض" يكون من العسير فهم تلك التراكيب الإسنادية الواردة على غير أصلها (أي المحولة) ويكون من الصعب تفسير عقدها بدقة وسلامة (٥٨).

أما التحويل العميق هو ذاك الذي ينطبق على التراكيب التي وقع تحويل في وظائف كلماتها من الإسناد إلى التخصيص من نحو التحويل الجاري في تمييز النسبة (٥٩).

وقبل أن نعرض لصور التحويل في الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية يحسن بنا أن نقف عند مسألة ذات علاقة وثيقة بالتحويل تتمثل في الآتي ذكره:

١- أصول التعليل والتفسير:

اللافت للانتباه أن اللغة ليست في استعمالاتها المختلفة مرآيا عاكسة للقاعدة

النحوية تظهر انطباق كل حد نحوي على محدوده انطباقاً تاماً. إذ تحتاج بعض صور استعمال المحدود إلى تعليل يعيدها إلى حيز الحد النحوي لينطبق حكم الحد على المحدود، وتتوافق صور استعمال المحدود مع الحد. ولعل أبرز صور التوافق في النحو (توافق البناء عند العرب) التي يبحث فيها عن تكافؤ البنى (٦٠) الآتي ذكره:

٢. العوارض التركيبية:

وهي أن تقع الوحدة الإسنادية الوظيفية موقع الكلمة المفردة التي يظهر عليها أثر الحكم النحوي في الأصل وقوعاً استبدالياً يسمح بتحقيق الصورتين: الفرع والأصل في الاستعمال اللغوي. فهذه الوحدة الإسنادية الوظيفية حين وقوعها موقع المفرد في بعض الاستعمال يحكم عليها بإعراب في موقعها بحسب إعراب المفرد الذي وقعت موقعه فهي لا تفيد بنفسها. ويفسر النحويون هذا التناوب في الموقع بين الكلمة المفردة والوحدة الإسنادية الوظيفية التي تتوب عنه بتقدير الوحدة الإسنادية الوظيفية في محل الاسم المفرد وحكمه، وأساس ذلك أن المفرد هو الأصل (٦١) فتكون الوحدة الإسنادية الوظيفية عارضة. قال الجرجاني: "إن الجملة (٦٢) لها إعراب لنيابتها عن المفرد" (٦٣). وهذا التعليل فيه لمح لفكرة "الخانية". فما يقع في خانة واحدة يأخذ حكماً واحداً وإن تعددت صور استعماله (٦٤). فالوحدات الإسنادية الوظيفية التي تتوب عن المفرد لا يمكن أن تعد جملاً لعدم إفادتها بنفسها فهي مثل المفرد لها صور مختلفة تنطبق عليها فكرة الخانية. سواء أكانت هذه الوحدات الإسنادية مشتملة على موصول حريفي أم موصول اسمي أم مجردة منهما. وسواء أكانت اسمية أم فعلية. حيث تفسر هذه الوحدات الإسنادية التفسير نفسه الذي يأخذه المفرد. قال ابن عصفور: "يجوز أن تتوب أن واسمها وخبرها، وأن الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها مناب المفعولين من باب ظننت" والمفعولين: الثاني والثالث من باب أعلمت. "ولا يسد في غير ذلك إلا مسد اسم واحد" (٦٥). ويعني ذلك إحلال هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية محل المبتدأ، أو المفعول به، أو الخبر، أو النعت، أو الحال، أو المستثنى أو المضاف إليه، والفاعل ونائبه.

٣- اللوازم التركيبية:

وينبغي لمدرس النحو أن يعرف اللوازم التركيبية". وهي أن يقع اللفظ في الجملة

(٦٦) موقِعاً لازماً ليس له حق الأصالة فلا يجوز استعمال الأصل من غير خرم الجملة لفظياً أو معنوياً لنيابته عنه" (٦٧) من ذلك أن بعض الحروف تنوب عن المعنى الوظيفي لها. فـ "إن وأخواتها تنوب عن الأفعال" تؤكد، وـ "أرجو" وعن الفعل "أتمنى" وـ "أشبه"، وـ "أستدرك" كل حرف ينوب عن الفعل الذي يناسبه في المعنى (٦٨) والأداة "إلا" تنوب عن الفعل "أستثني" (٦٩). وتقدير المعنى اللازم وسيلة لتفسير الحكم الإعرابي. ففائدة تقدير "إن بمعنى" تؤكد تفسير نصب اسمها. ولا يعني ذلك أن الفعل المقدر يصح ظهوره لأن ذلك يؤدي إلى تصيير الجملة الاسمية فعلية. ويمكن عد حمل علامات الإعراب الفرعية على علامات الإعراب الأصلية من صور التلازم التركيبية (٧٠).

٤. حفظ أصل التركيب:

لكل عنصر من عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية حرية التقديم أو التأخير ما لم تتعارض هذه الرتبة مع أي أصل آخر من أصول التركيب فيها. فلا يجوز تقديم الفاعل على فعله، لأنه لو تقدم على الفعل لصار مبتدأ في اللفظ (٧١) ذلك أن الأصل في تركيب الجملة الفعلية التوليديّة أن يأتي المسند ثم المسند إليه. والأصل في تركيب الجملة الاسمية التوليديّة أن يأتي المسند إليه ثم المسند الذي ينبغي أن يكون مفرداً نكرة. ولهذا إذا تقدم الفاعل على فعله دخل في أصل تركيب الجملة الاسمية التحويلية وبوجوب حفظ أصل التركيب يرجع اللبس. ومنع تقدم الخبر الوارد وحدة إسنادية فعلية على المبتدأ واجب لئلا يدخل الخبر المقدم في أصل تركيب الجملة الفعلية. ولعل سبب وجود حفظ أصل التركيب في ألفاظ الصدارة هو المعنى. لأن من وظائف ألفاظ الصدارة نقل معنى الجملة من معنى إلى آخر كنقل "ليت" الجملة الاسمية إلى التمني ونقل أدوات الاستفهام الجملة من الخبر إلى الاستخبار. و"لا يتقدم المستفهم عنه أداة الاستفهام لأن لها مرتبة التصدر" (٧٢).

٥. أصل أمن اللبس:

ويقوم على مقصد مهم من مقاصد اللغة وهو الإفادة. فتحقيق "أمن اللبس أهم ما تحرص عليه اللغة" (٧٣). لأن اللغة الملبسة لا تصلح أن تكن وسيلة للتفاهم والتخاطب (٧٤) فاللبس بأي صورة من صورته محذور (٧٥) لأنه يتنافى مع مقاصد اللغة في التعبير

عما يختزنه الإنسان من أفكار تعبر عن حاجاته المختلفة. سواء أكان هذا الإنسان مرسلاً أم مرسلاً إليه. ولأمن اللبس في النحوية في إدارة وجوه الكلام تقديماً وتأخيراً، وحذفاً، وزيادة (٧٦). ويدور في أمن اللبس تلك عدة صور تطبيقية في الدرس النحوي تجعل منه أصلاً من أصول التعليل في إطار النحو. لأن أمن اللبس مطلب أساس من مطالب الموقف الكلامي الحي عند مستعملي اللغة. وأهم هذه الصور التطبيقية المسوغات. وهي علل تجيز كسر قاعدة الباب العامة من نحو التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والذكر والحذف في الجمل والوحدات الإسنادية الوظيفية المحولة (٧٧). ولقد ربط "العكبري" مسوغات حذف المبتدأ والخبر جوازاً بأصل "أمن اللبس" فقال "وإنما يسوغ حذف هذا المبتدأ أو الخبر في موضع يعلم أنه مراد من غير

لبس" (٧٨). ذلك أن من مسوغات أمن اللبس دلالة الحال. ولقد أدرك نواة العربية حين وصفهم قواعدها أن اللغة نشاط اجتماعي (٧٩) يشمل العلاقة الاجتماعية بين المرسل والمرسل إليه، وكيفية التعامل الاجتماعي الكلامي ونوعيته في التواصل (٨٠)، لما أدركوا ذلك كله انتهوا إلى أن القرائن الحالية قد تغني في الجملة أو الوحدة الإسنادية عن اللفظ (٨١). "فإذا كان المعنى مستدلاً عليه من قوة الكلام فلا يحتاج إلى الجملة (٨٢) الدالة عليه (٨٣). وأساس ذلك أن دلالة الحال علة اجتماعية واضحة في أعمال النحويين، تتجلى بوضوح في كتاب سيبويه والمصنفات النحوية (٨٤) التي اتخذت من حال الكلام منطلقاً من منطلقات التقعيد والتفسير. فحذف الخبر بعد "لولا" الشرطية الامتناعية مسوغة دلالة الحال عليه (٨٥). أي أن الخبر مدلول عليه من الكلام. حيث إن "العلم بالمحذوف علة لأصل الحذف" (٨٦).

والتعليل يعد جزءاً من التفسير. فالنظرية اللسانية عند الفاسي الفهري "بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير" (٨٧). والتفسير يتجاوز الوصف والتقرير فهو مفهوم شامل يفسر النظام اللغوي من حيث المفاهيم النحوية كالحالة الإعرابية

والتطابق والتقدير والحذف والزمن (٨٨). والتعليل شكل من أشكال الكفاية اللغوية (٨٩) هدفه "التعرف على أسرار الحكمة التي تضي نوعاً من التنظيم المتناغم

على لغة العرب" (٩٠). والذي ضاعف من اهتمام النحاة بالبحث عن علل العربية نزول القرآن بها على نحو معجز في النظم (٩١) على مختلف مستوياته.

والحديث عن التعليل والتفسير يقودنا إلى الحديث عن المعيارية لأن المعيارية وسيلة ناجحة في تعلم النحو. ذلك أنه لما كان مستعمل اللغة لا يستطيع سماع اللغة الكاملة كان بحاجة مسيسة إلى معيار يجعل ما يقوله بمنزلة ما يسمعه (٩٢).

وطرد المعيار يقتضي في بعض المواضع العودة إلى البنية العميقة، لأن المعيار ثابت ليس له إلا صورة واحدة غالباً. فالوحدات الإسنادية المؤدية وظيفية ما من نحو الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفية المبتدأ، أو الخبر، أو النعت، أو الحال، أو المضاف إليه،

أو المفعول به، أو الفاعل بنياتها العميقة إما مصدر صريح، وإما مشتق (وصف) لأن الأصل فيها هو المفرد. ولا تتحقق صورة المفرد إذا جاء وحدة إسنادية إلا بالجاء إلى بنيته العميقة فيكون طرد المعيار في العودة إلى البنية العميقة لهذه الوحدة الإسنادية المؤدية تلك الوظيفة.

ثم إن النحو العربي قد قام على ركيزتين أساسيتين هما الوصف والتفسير (٩٣). فالوصف تمثل في تجريد قواعد تم التوصل إليها من خلال استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة أما التفسير فهو اجتهاد من النحوي يرمي إلى تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف وتفسيرها. وهذا التعليل اجتهاد من النحاة قال فيه سيبويه: " وليس شيء مما يضطرون (٩٤) إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" (٩٥). ونحاة العربية كانوا يهدفون إلى الارتقاء بالنحو العربي من مستوى (الوصف) الممثل في الملاحظات إلى مستوى التفسير والتعليل. إيماناً منهم أن " وظيفة العالم تفسير الظاهرة لا الوقوف عند وصفها" (٩٦) إذ إن أعلى مستويات البحث العلمي هي تفسير الظاهرة بضروب التعليل المختلفة - ثم إن التعليل والتفسير مرتبطان بالتعليم لذلك فإن على مدرس النحو أن يدرك ما للتعليل من أهمية في عملية التعلم. حيث إن التعلم الفاعل للنحو يتكئ على معيارين اثنين كما سبق أن ذكرنا (٩٧).

واللافت للانتباه أن ثمة نوعين من التعليل، تعليل في إطار النحو يستخدم القياس وسيلة لتسوية الحكم النحوي وتأمينه. وهذا التعليل يعد جسراً يربط بين الأصل

النظري وصورته العملية المستعملة في اللغة (٩٨) كأن يأتي المبتدأ في الجملة الاسمية التحويلية وحدة إسنادية مضارعية (٩٩).

وتعليل في إطار نظرية النحومبني على تصور النظرية النحوية التي قبل أن تعلل ما هو كائن من الاستعمالات اللغوية تعلل ما كان يجب أن يكون، لأنها بناء نظري لنحوالعربية.

وإذا كان النحويون قد قسموا العلل إلى تعليمية وقياسية وجدلية، فإن العلل التعليمية والقياسية هي التي تفيد المتعلمين في الأحكام الإجرائية حين تعلم النحو بالمفهوم المشار إليه آنفاً (١٠٠).

أنواع التحويل:

أولاً- التحويل بالاستبدال:

إذا كان من أصول البنوية "التوزيع"، وهو منهج في التحليل اللغوي اتخذته مدرسة "بلومفيلد" يقوم بتوزيع وحدات لغوية بطريقة استبدال وحدة لغوية بأخرى لها السمات التوزيعية نفسها (١٠١)، وإذا كان التحويليون يعتمدون مثل البنويين على مقياس التكافؤ، وهو صلاحية قيام الشيء مقام الشيء (الاستبدال في الاصطلاح اللساني الحديث)، فإن النحاة العرب يبحثون عن مكانة المحول ودوره الذي يؤديه في الجملة أو الوحدة الإسنادية التي ينحصر فيها. والاستبدال هو إمكانية إقامة وحدة لغوية أو وحدة إسنادية مقام وحدة لغوية أو وحدة إسنادية أخرى لأن "الشيء المقام مقام الشيء بما أنه وحدة دالة فهما (١٠٢) من قبيل واحد تماماً" (١٠٣).

"والاستبدال باب من أبواب التكافؤ من حيث جمعه كل العناصر التي يمكن أن يستبدل بعضها ببعض في سياق معين. والعلائق الاستدلالية هي علائق قياسية (١٠٤) فما يقع في خانة واحدة يأخذ حكماً واحداً وإن تعددت صوره (١٠٥)، يقول ابن فارس "من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ" (١٠٦). واللافت للانتباه في هذه المسألة هو أن البنية السطحية والبنية العميقة متكافئتان في اللفظ ولكنهما مفترقتان في المعنى. والتحويل بالاستبدال يشمل كل الوحدات الإسنادية الوظيفية المؤدية وظائف المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل

والمفعول به والنعت والحال والمضاف إليه والمستثنى. فهي كلها استبدلت بمفرد يرتد إلى مصدر أو مشتق. وقبل أن نقف على صور التحويل بالاستبدال وددنا لو نقف على نموذجين من التراكيب الإسنادية المحولة بهذا النوع وهما:

١- الوحدة الإسنادية المحولة عن المصدر (أي التي أصلها مصدر):

إذا كان التحويل هو إجراء الشيء على الشيء. وإذا كان بعضهم يرى أن التأويل معناه إرجاع الشيء إلى أصله، فهل يمكن أن نقول إن الوحدة الإسنادية الوظيفية المؤلفة من الحرف المصدرى وعناصر الإسناد (المصدر المؤول) سميت كذلك لأنها ترجع في أصلها إلى المصدر الصريح؟. والحق إن مثل هذه الوحدة الإسنادية (المصدر المؤول) وضعت للدلالة على معنى نحوي يفترق عما يدل عليه المصدر الصريح. فقوله تعالى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (البقرة/١٨٤). يلاحظ أن الوحدة الإسنادية المضارعية " وَأَنْ تَصُومُوا " تفترق في الدلالة عن المصدر المؤولة به " صومكم ". والعجيب أن بعض الباحثين يذهب إلى أن المصدر المؤول يعود إلى المصدر الصريح عوداً تاماً، فيعزب عن شرح معنى التأويل المراد في المصدر المؤول فيقول "أظن أنه من نافلة القول أن أشرح معنى المؤول، فإن الاسم نفسه يشعر بأنه قد تأول إلى مفرد فيقع موقعه الإعرابي" (١٠٧).

إن مفهوم الدكتور " محمد عيد " للمصدر المؤول غير دقيق لأن فيه تركيزاً عن الجانب الموقعي ممثلاً في استبدال هذا المصدر المؤول بالمفرد، ولأنه تصور لفهم جوانب التركيب الإسنادي المكون من الحرف المصدرى ومدخوله (١٠٨) قائم على مجرد اتضاح تأويل ذلك التركيب بمفرد. ولو أننا وقفنا نفهم المصدر المؤول عند هذه النقطة لكان من اللازم أن يكون بينه وبين المصدر الصريح تطابق تام، وهو ما لا نستطيع التسليم به.

والمصدر المؤول - فيما نعلم - لم يجد من النحاة من الاهتمام به أكثر من كونه موصولاً حرفياً يدرس غالباً في باب الموصول، كما هي الحال في " كافية ابن الحاجب " التي جاء فيها ما نصه " وحد الموصول الحرفي ما أول مع ما يليه من الجمل (١٠٩) بمصدر (١١٠) كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج إلى عائذ " (١١١).

وكما هو واضح فإن هذا التعريف قد اكتفى بوضع قيود تحدد ما يتميز به

الموصول الحر في عن الموصول الاسمي من علامات، من نحو عدم احتياجه إلى عائذ. فهو لا يصلح أن يكون حداً يعرف المصدر المؤول بالشكل الذي يطمأن إليه. ولقد كان تعريف المصدر المؤول لا يزال في حاجة إلى تعريف دقيق ولو على سبيل الشكل الإجرائي في أول الأمر كما هي الحال في تعريف المصدر الصريح بأنه " اسم الحدث الجاري على الفعل (١١٢)".

إن المصدر المؤول (الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفية نحوية ما بالاستبدال) هو ذلك التركيب الإسنادي المؤلف من أحد الأحرف المصدرية ومدخولاتها من الأفعال والأسماء. وإن المراد بالاسم الأول بالصريح المصدر المنسبك من الفعل والحرف المصدرية سواء أكان الحرف السابق هو "ما" المصدرية أم كان الحرف المصدرية هو "أن" (١١٣) أم كان الحرف المصدرية هو همزة التسوية بعد لفظ "سواء" (١١٤) أو الحرف "لو". ويرى سيبيويه أن الوحدة الإسنادية الفعلية التي قوامها الحرف المصدرية "أن" والفعل ومرفوعه لا يختلف سلوكها النحوي عن الوحدة الإسنادية الاسمية التي قوامها الحرف المصدرية "أن" ومعمولها من حيث إنها بمنزلة اسم واحد تستبدلان به لتؤديا وظيفية ما في الجملة المركبة أو الوحدة الإسنادية المركبة، حيث يقول "باب ما تكون فيه "أن" و "أن" مع صلتها بمنزلة غيرها من الأسماء، وذلك قولك: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا كأنه قال ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا. ومثل قولهم ما منعي إلا أن يغضب علي فلان" (١١٥). وقد لاحظت "موزل" أن سيبيويه يصنف أضرباً من الكلم تصنيفاً واحداً وفقاً لخطة في الاستبدال. وتقرر أن تقسيماته لأقسام الكلام من حيث انتسابها إلى باب الاسم مشابهة لطريقة التصنيف عند أتباع منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة (١١٦). فهو يصنف المصدر المؤول " أن يفعل" أو " أنه يفعل أو أنه فعل " أسماء من جهة أنه يمكن أن يستبدل بها اسم مفرد (١١٧).

وقد أشار ابن يعيش إلى أن التوكيد المصدرية بـ " أن " تقلب معنى الجملة (١١٨) إلى الأفراد وتصير في مذهب المصدر المؤكد (١١٩) لأنها تقتصر في انعقادها جملة (١٢٠) إلى شيء يكون معها، ويضم إليها. وما بعدها من منصوبها (١٢١) ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول. فلا يكون كلاماً مع الصلة إلا بشيء آخر من خبر أو

نحوه (١٢٢) وتأسيساً على ذلك، فإن المصدر المؤول يخرج من دائرة الجملة. فهو يعد وحدة إسنادية تشكل عنصراً من عناصر الجملة التحويلية أو الوحدة الإسنادية التحويلية المركبة (١٢٣) وهو يعامل معاملة الاسم ما دام يصلح أن يكون مسنداً أو مسنداً إليه وسوى ذلك من الوظائف التي يؤديها. ويترتب على هذه النتيجة أن نخالف من يسير على الطريقة الغربية في توزيع أقسام الجملة إلى فرعية وأصلية على نحو ما فعله صاحب كتاب "مدخل إلى دراسة الجملة العربية" حين قوله "من الجمل الفرعية التي تحل محل المفرد من الجمل الأصلية وترتبط بها برابط جملة المصدر المؤول" (١٢٤). وإخراج المصدر المؤول من دائرة الجملة راجع إلى ما يتميز به عنها من فروق في الشكل (١٢٥) والدلالة (١٢٦).

وعلى الرغم من "أن الناس قد أكثروا في حد الاسم" (١٢٧) حدوداً تنظر إلى الشكل أحياناً، وإلى الدلالة أحياناً أخرى فإنه يندر وجود تعريف يجمع الشكل بالدلالة على نحو ما فعله صاحب كتاب "النحو الوافي" حين قال "فالمصدر الصريح الأصلي أي غير المؤول وغير الميمي والصناعي هو الاسم الذي يدل في الغالب على الحدث المجرد (...). فأما من ناحية دلالاته المعنوية فإنه يدل في الغالب على مجرد الحدث. أي يدل على أمر معنوي محض، لا صلة له بزمان أو مكان، ولا بعلمية ولا بتذكير أو تأنيث، ولا بإفراد أو جمع أو غيره إلا إذا كان دالاً على مرة أو هيئة. وأما من ناحية تكوينه اللفظي فلا بد أن يكون جامداً مشتملاً على جميع حروف فعله الماضي أو أكثر منها، ولا يمكن أن ينقص عنه في الحروف" (١٢٨). وإذا كان الدكتور "عبد الرحمن أيوب" قد ساوى بين المصدر مؤوله وصريحه حين رأى أنه يصح أن يقع كل منهما مبتدأ أو خبراً (١٢٩)، فإن هذا المصدر يمكن أن يطلق عليه المركب الاسمي (١٣٠). وهو مجموعة وظائف نحوية ترتبط بعضها ببعض تتم معنى واحداً يصلح أن يشغل وظيفة نحوية واحدة أو عنصراً واحداً من عناصر الجملة، بحيث إذا أفردت هذه المجموعة وحدها لا تكون جملة مستقلة (١٣١). فهو على الرغم من الوظائف النحوية التي يمكن أن يؤديها، شأنه شأن المصدر الصريح، فهو ينهض بعبء دلالة تختلف عن تلك الدلالة التي نجدها في ذلك المصدر الصريح. يؤيد ذلك قول للسهيلى مؤداه. "فإن قيل: فهلا اكتفى بالمصدر واستغني به عن "أن" لأنه أخصر؟

فالجواب أن في دخول " أن " ثلاث فوائد: إحداها أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت. وليس في صيغته ما يدل على الماضي أو المستقبل. فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع " أن " ليجتمع لها الاخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان. الثانية أن " أن " تدل على إمكان الفعل دون الوجوب أو الاستحالة. الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه " (١٣٢).

٢- الوحدة الإسنادية المحولة عن المشتق (أي التي أصلها مشتق):

والتحويل بالاستبدال يوجب علينا الوقوف عند الوحدة الإسنادية الوظيفية (١٣٣) التي قوامها الموصول الاسمي وصلته. قال ابن يعيش: "إن الذي" وأخواته مما فيه لام إنما دخل توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل (١٣٤). وذلك أن الجمل نكرات، أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك فلم يسغ أن تقول مررت بزيد أبوه كريم وأنت تريد النعت لزيد لأنه ثبت أن الجمل نكرات، والنكرة لا تكون وصفاً لمعرفة ولم يمكن إدخال "أل" التعريف على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء والجملة لا تختص بالأسماء بل تكون اسمية وفعلية فجاءوا حينئذ بالذي متوصلة بها إلى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة للذي وهو الصفة في تمام اللفظ والغرض الجملة" (١٣٥) وذكر الزمخشري أن "الذي" وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل (١٣٦). أي بالوحدات الإسنادية. ففي قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به الأرحام) (النساء/١). يطمأن إلى إن التركيب الإسنادي "تساءلون" الذي ذهب "ابن يعيش" إلى أنه جملة جاءت لوصف "الذي"، وهو الصفة في تمام اللفظ والغرض الجملة يطمأن إلى أن لفظة "الذي" جاءت لتقوم بمهمة تعريف الوحدة الإسنادية "تساءلون" لتصبح هي، أي "الذي" وصلتها "تساءلون". وحدة إسنادية مضارعية وظليفتها وصف اللفظة المعرفة "الله". وهذا النوع من الوحدة الإسنادية تتكون من جزئين: اسم الموصول المبهم، وصلته التي تزيل إبهامه وتكون ببنيتها العميقة "مشتقاً" اسم فاعل، أو اسم مفعول (١٣٧). "لأنه إذا كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب يكون الموصول أيضاً جزءاً ولكن لا جزءاً تاماً أولاً إلا بصلة" (١٣٨) ويقصد بالمركب الجملة المركبة التي تكون الوحدة الإسنادية الوظيفية المؤلفة من الموصول وصلته مؤدية وظيفية نحوية ما فيها، كأن

تكون واقعة فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، أو خبراً، أو نعتاً، أو مضافاً إليه. لأن كلاً من الصلة والاسم الموصول بعض من كلمة. فلا يمكن أن يكون الإعراب لصدرها دون عجزها الذي رأوا أنه لا محل له من الإعراب (١٣٩). وأساس ذلك أن " معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده. ولهذا المعنى من احتياجه إلى جملة (١٤٠) بعده توضحه صار كبعض الكلمة. وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب، لأنه أشبه الحرف من حيث إنه لا يفيد بنفسه فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه، إنما معناه في غيره. ولذلك يقول بعضهم إن الموصول وحده لا موضع له من الإعراب" وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تم بصلة" (١٤١). فالموصول الاسمي مع صلته بمثابة شطري اسم (١٤٢) فهما كاسم واحد. قال الجرجاني "إنك لا تصل الذي إلا بجملة (١٤٣) من الكلام قد سبق من السامع علم بها" (١٤٤) لأن الصلة هي مبعث الفائدة. فالموصول الاسمي إن هو إلا رابط شأنه شأن الموصول الحرفي (١٤٥). وإذا كان ابن هشام بقوله "وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: الموصول وصلته في موضع كذا محتجاً أنه كالكلمة الواحدة" (١٤٦) يعارض أن تكون الوظيفة النحوية لاسم الموصول مع صلته فإن بحثنا هذا سيتعامل مع طريفي هذه المعادلة على أنهما يشكلان وحدة إسنادية وظيفية (١٤٧) تنهض بوظائف متنوعة. ومن صور التحويل بالاستبدال ما وقع في الوجدتين الإسناديتين الواردتين في الآية الكريمة: (فالذين كفروا قطعت لهم ثياب من نار) (الحج/١٩). إذ إن الجملة الاسمية المركبة في هذه الآية محولة بالاستبدال. حيث إن المبتدأ فيها "فالذين كفروا" محول لوروده وحدة إسنادية ماضوية، بنيتها العميقة "الكافرون"، والخبر هو الآخر محول لوروده وحدة إسنادية ماضوية "قطعت لهم ثياب" بنيتها العميقة "مقطعة لهم ثياب. ذلك" أن الجملة (١٤٨) لها إعراب لنيايتها عن المفرد" (١٤٩) وسيأتي تفصيل هذا النوع من التحويل حين عرض صور الوحدات الإسنادية الوظيفية المؤدية وظيفة المبتدأ، والخبر، واسم الناسخ وخبره، والفاعل، ونائب الفاعل والنعت، والحال، والمضاف إليه، والمستثنى. ومن خلال عرضنا لصور التحويل في الجملة العربية وكذا في وحداتها الإسنادية الوظيفية المحولة ستتجلى لنا أهمية معرفة التحويل ودوره في الفهم السليم لمثل هذه التراكيب الإسنادية.

والتحويل بالاستبدال يمس الكلمات والصيغ الصرفية. لذلك ينبغي لمستعمل اللغة

العربية أن يكون على علم بالفرق الذي بين نوعين من الزمن في اللغة العربية.

١- الزمن الصري:

وهو الزمن الذي تدل عليه الصيغ الفعلية في حالتها الإفرادية خارج السياق، أو في الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية التوليدية.

٢- الزمن النحوي:

وهو الزمن الذي يدل عليه السياق من خلال الصيغ مفردة ومركبة مع ما يصحبها من ضمائم وقرائن لفظية وحالية (١٥٠). ويكون ذلك في الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية التحويلية. وهذا الزمن النحوي قد يعبر عنه بصيغ غير فعلية تشرب معنى الزمن داخل السياق كالمصادر والصفات (١٥١). وينبغي لنا أن نفهم وندرك تسمية النحاة الأفذاذ الفعل الماضي والمضارع والأمر بتلك المسميات إنما كان بالنظر إلى موقعها في الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية. أما في الجملة أو الوحدة الإسنادية التحويلية فلقد أدركوا أن لهذه الأفعال دلالات أخرى في ضوء قرائن السياق وملابساته، وخلصوا إلى أن الفعل الماضي يدل على المستقبل مع أغلب أدوات الشرط (١٥٢) كما هو الشأن في الجملة الشرطية الواردة في قوله تعالى (إن أحسنتم (١٥٣) أحسنتم لأنفسكم) (الإسراء ٧/)، وانتهوا إلى أن اسم الفاعل يدل على المضي إذا كان مضافاً "لأن معنى الحديث في قولك هذا ضارب زيد، هذا ضارب زيداً" (١٥٤) ويدل على الاستقبال إذا كان عاملاً عمل فعله (١٥٥). "وتقول هذا ضارب عبد الله الساعة فمعناه (. . .) هذا يضرب عبد الله الساعة" (١٥٦).

ومن مظاهر هذا الصنف من التحويل على مستوى الأفراد (١٥٧) إقامة اسم الفاعل مكان المصدر في نحو قوله تعالى: (ليس لوقعتها كاذبة) (الواقعة/٢)، أو إقامة المفعول به مكان المصدر في مثل قوله تعالى: (بأيكم المفتون) (القلم/٦)، أو إقامة المفعول بدل اسم الفاعل في مثل الآية الكريمة: (حجاباً مستوراً) (الإسراء/٤٥)، أو إقامة المصدر مكان فعل الأمر في نحو قوله تعالى: (وبالوالدين إحساناً) (الإسراء/٢٣).

ثانياً- التحويل بالزيادة:

كل كلمة في الجملة أو الوحدة الإسنادية ترتبط بالبؤرة فيها (١٥٨)، والتي هي

الفعل مع مرفوعه، والمبتدأ مع خبره بسبب وعلاقة معينة (١٥٩). وبذا يتحقق النظم في التراكيب الإسنادية (١٦٠). يقول الجرجاني: " لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك" (١٦١). " ولا يتحقق هذا من غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً آخر على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً، أو أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك (١٦٢). والتحويل بالزيادة لوجود العوارض التركيبية يعد وسيلة تؤدي توافق (١٦٣) أحكام النحو مع وجود الاستعمالات اللغوية الصحيحة (١٦٤)

والزيادة التي تعد عنصراً من عناصر التحويل هي تلك الزيادة التي يضاف فيها إلى الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية كلمات قد تكون فضلات أو قيوداً (١٦٥)، وقد تكون عوامل متمثلة في النواسخ لتحقيق زيادة في المعنى. وأساس ذلك أن كل زيادة في المبنى تتبعها زيادة في المعنى (١٦٦)، قال السيوطي: " وأما تقييد الفعل بقيد من مفعول مطلق أو به، أو له، أو فيه، أو معه، أو حال، أو تمييز أو استثناء، وذلك لزيادة الفائدة (١٦٧). فكل زيادة تدخل على الجملة التوليدية الفعلية أو الاسمية تحول معناها إلى معنى جديد غير الذي كان. قال الجرجاني: " وكلما زدت شيئاً وحدت المعنى قد صار غير الذي كان" (١٦٨). فالتحويل إن هو إلا حمل الشيء على الشيء وإجراؤه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمع المحمول والمحمول له. والذي ينطلق فيه من البنية التوليدية للجملة أو الوحدة الإسنادية المكونة من عنصرين فتحمل عليها أخرى تكون فيها زوائد لإظهار كيفية تحول هذه النواة بتلك الزوائد. "وهي في الحقيقة مقارنة بنوية أساسها ما يسمى في الرياضيات الحديثة بالتطبيق، وهي هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى طرداً وعكساً" (١٦٩). ويمكن أن نوضح ذلك بالجدول الجملي (١٧٠) الآتي:

زيد منطلق	•
زيد منطلقاً	كان
زيداً منطلق	إن
زيد منطلقاً	كان
زيداً منطلقاً	حسبت
أمس	رأى
وهو راكب	خالد عبد الله

ولقد لاحظت "موزل" من خلال اختبارها لوجود الدلالة التي يتخذها مصطلح الخبر(١٧١) عند سيبويه الذي يكون عنده مبنياً على المبتدأ "زيد أخوك" أو مبنياً على كان واسمها نحو "يظل زيد أخاك"، أو مبنياً على المفعول الأول(١٧٢) نحو حسب عبد الله زيدا أخاك. وإذن فهو يتخذ عند سيبويه صوراً خارجية سطحية مختلفة الموقع والامتداد. (خبر المبتدأ، خبر لظل، مفعول حسب الثاني). ولكنه يعرف له دوراً واحداً ثابتاً في بنية عميقة أصلية يرتد إليها(١٧٣). ذلك أن "جملة(١٧٤) كان وأخواتها وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، وباب ظن هي فروع متحولة عن أصل واحد هو الجملة الاسمية (١٧٥) التوليدية "التي قوامها المبتدأ والخبر وفق خطوات ثابتة مطردة. "بل إن باب "ظن" ما يزال يحمل في عنواناته دلائل حاسمة على هذا التأصيل والتفريع في مبنى الجمل. ذلك أنه يعرف بباب الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر"(١٧٦).

فالنحاة العرب ينطلقون من أقل ما يمكن أن يتكلم به مفرداً، وينظرون إلى العناصر التي يمكن أن تدخل ذلك الكلام دون أن تخرجه عن كونه كلاماً واحداً (١٧٧). ومن العناصر التي تدخل على الجملة الاسمية التوليدية كان وأخواتها، وإن وأخواتها وأفعال الشروع، والمقاربة، والرجاء، حيث تحولها إلى جمل تحويلية اسمية فتقيدها بزمن معين. ومن عناصر الزيادة أدوات النفي(١٧٨) التي تدخل على هذه التراكيب الإسنادية فتفتي الحكم، وأدوات التوكيد (١٧٩) التي تؤكد المسند إليه أو المسند، وأدوات الاستفهام التي يسأل بها عن الحكم، وغيرها من الزيادات. سواء أكان لها أثر نحوي أم لم يكن(١٨٠). وهناك عناصر تدخل على الجملة أو الوحدة الإسنادية لدلالة إفصاحية من نحو أدوات التعجب أو التنبية. ففي قوله تعالى: (إن الله غفور رحيم)(التوبة/ ٥٩). يعد الناسخ الحرفي "إن" عنصر تحويل جعل الجملة الاسمية التوليدية "الله غفور" حاملة معنى التوكيد(١٨١) لأن الزيادة تحول الجملة(١٨٢) من معناها إلى معنى جديد. وهو ما عناه الجرجاني بقوله "وكلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير المعنى الذي كان"(١٨٣). ومن الأدوات التي تضاف في صدر الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية الاسمية والفعلية حرفا الاستفهام الهمزة وهل. ففي قوله تعالى: (قال أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)(مريم/ ٤٦).

يلاحظ أن الوحدة الإسنادية الاسمية التوليدية في هذه الآية هي: "أنت راغب عن آلهي" مكونة من مسند إليه+ مسند ". فدخلت الهمزة في هذه الوحدة الإسنادية لتفيد معنى الاستفهام، ولتحول الوحدة الإسنادية التوليدية إلى وحدة إسنادية تحويلية اسمية ثم قدم المسند "راغب" للعناية والاهتمام(١٨٤). ويمكن أن تعد هذه الوحدة الإسنادية مضارعية محولة باستبدال المسند (الوصف) "راغب". إذ إن بنيته العميقة "ترغب" وفي قوله تعالى: (وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم ألست بربكم قالوا بلى)(الأعراف / ٢٧٢). يسجل أن الوحدة الإسنادية الاسمية الاستفهامية "ألست بربكم" محولة بالزيادة المتمثلة في "همزة الاستفهام" المفيدة الإنكار والفعل الماضي الناسخ "ليس" المفيد النفي، وحرف الجر "الباء" (١٨٥) المفيدة التوكيد (١٨٦). والبنية التوليدية لهذه الوحدة الإسنادية هي "أنا رب لكم". جاءت لتفيد الاختصاص، لأن مثل هذا التركيب ينبغي أن يكون المبتدأ فيه معروفاً والخبر نكرة. ومن مظاهر التحويل بالزيادة في الجملة الاسمية تعريف الخبر لدواع بلاغية (١٨٧) في نحو قوله تعالى: (وأولئك هم الغافلون)(النحل / ١٠٨). فالخبر في هذه الجملة الاسمية البسيطة المحولة "الغافلون" ورد معروفاً بـ "أل" لإفادة كمال الصفة في الخبر، أي الكاملون في الغفلة. إذ فيه قصر الخبر على المبتدأ. وقد تتعدد عناصر الزيادة لتحقيق التوكيد الذي يطلبه الخبر الإنكاري في نحو قوله تعالى: (إن هذا هو البلاء العظيم)(الصافات / ٦). حيث إن الجملة الاسمية في هذه الآية محولة بإضافة أربعة مؤكدات، هي: إن، واللام المزحلقة المقترنة بضمير الفصل "هو" المفيد التوكيد، ومجيء الخبر "البلاء" معروفاً بـ "أل". والبنية العميقة التوليدية لهذه الجملة الاسمية البسيطة هي "هذا بلاء".

والتحويل بالزيادة في الجملة الفعلية قد يكون آتياً من ثلاث زيادات تمثل ثلاثة مؤكدات تتضافر لتشكيل خبراً إنكارياً. وشاهده الجملة الفعلية الواردة في قوله تعالى: (ولن تفلحوا إذا أبدأ)(الكهف / ٢٠). فالجملة المضارعية المنفية في هذه الآية محولة بإضافة حرف النفي "لن" المفيدة نفي الفلاح في المستقبل، وإضافة عنصري التوكيد "إذا" و"أبدأ" لإفادة أن هذا الفلاح مؤكد نفيه(١٨٨).

ثالثاً: التحويل بالحذف:

الإيجاز سمة بارزة في اللغة العربية يحققها أسلوب الحذف الذي أنس به حذاق العربية وسموه " شجاعة العربية " (١٨٩). وللجرجاني كلمة رائعة عن الحذف أوردها في كتابه " دلائل الاعجاز " قال فيها " إنه باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر ، والبليغ من يختار الإيجاز ما أمكن التعبير عن فكرته بألفاظ قليلة ، ويفضله عن الإطناب إذا لم تكن فيه زيادة معنى أو توسيع " (١٩٠). "ومن عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف طلباً لتقصير الكلام وإطراح فضوله والاستغناء بقليله عن كثيره ، ويعدون ذلك فصاحة وبلاغة ويندرج ذلك في الحفاظ على المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل (١٩١).

وقبل أن نتقف على صور الحذف نلفت الانتباه إلى أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين الحذف والتقدير والتعليل. ولئن ذهب بعضهم إلى أن الحذف والتقدير والتعليل مسائل خيالية محضة لا يعرف عنها العرب الأوائل شيئاً فذلك - لأن العربي القح إنما نطق اللغة العربية على السليقة (١٩٢) (على سجيته) - فإن الحذف والتقدير يوصلان إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما. فثمة تراكيب إسنادية (جمل أو وحدات إسنادية) وقع فيها حذف لولم نقدره ما استطعنا فهمها الفهم السليم.

والحذف الذي يعد عنصراً تحويلياً هو ذلك الذي يسجل في الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى. وتبقى معه هذه الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية حاملة معنى ما.

وهذه بعض صور للتحويل بالحذف:

١- حذف المسند:

لحذف المسند لابد من وجود قرينة دالة عليه ، لأن الحذف خلاف الأصل. فلا يعدل إليه إلا لسبب يقتضيه مع قيام قرينة دالة عليه. سواء أكانت هذه القرينة حالية أم مقالية (١٩٣). إذ المحذوف بدونها لا يعلم بالنسبة إلى السامع ، فيخل الحذف بالمقصود. ونقف على الوحدة الإسنادية الفعلية المحولة بالحذف في قوله تعالى: (ولئن سألتهم من

خلق السموات والأرض ليقولن الله (لقمان / ٢٥). فالوحدة الإسنادية الماضية الماضية البسيطة " الله " محولة لورود الفعل الماضي، والمفعول به فيها محذوفين. وبنيتها العميقة " خلقهن الله ". والقرينة على المسند المحذوف ممثلة في وقوعه في جواب السؤال المذكور. ولا يقال إن بنيته العميقة " الله خلقهن " (١٩٤) لورود ذلك في مثل هذا الموضع في قوله تعالى: (ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم) (الزخرف/٩)، وفي نحو قوله تعالى: (قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير) (التحریم ٥)، وفي قوله عز وجل: (قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة) (يس ٧٨/، ٩٩). وذلك طرداً للباب (١٩٥).

٢ - حذف المبتدأ:

يحذف المبتدأ لعلم السامع به. وقد خصص له سيبويه باباً فقال: " هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً، ويكون المبني عليه مظهراً " (١٩٦). يقصد بالمبني عليه الخبر.

١ - صور حذف المبتدأ:

كثيراً ما ترد الجملة أو الوحدة الإسنادية الاسمية محذوفة المبتدأ، فيقدر هذا المبتدأ انطلاقاً من فكرة الإسناد أو التكامل بأصل الوضع اللغوي، وهي قاعدة مفادها أن التركيب الإسنادي يشتمل في أبسط صورته على المسند والمسند إليه لفظاً أو تقديرًا. ذلك أنه لا يمكن للعنصر الواحد أن يكون مفيداً بمفرده. إذ لا بد من الإسناد المنوي ذهنًا حتى تتكون الجملة أو الوحدة الإسنادية. والمبتدأ يحذف لعلم السامع به. وقد خصص له سيبويه باباً فقال: " هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهراً " (١٩٧) يقصد بالمبني عليه الخبر. ويندرج تحت هذا الأسلوب إعراب أوائل السور (١٩٨). ونقف على هذا النوع من التحويل بالحذف في نحو قوله تعالى: (طاعة وقول معروف) (محمد / ٢١). فالجملة الاسمية " طاعة " محولة بحذف المبتدأ. وبنيتها العميقة " أمري طاعة ". وقد يكون الخبر هو المحذوف، فتكون بنيته العميقة " طاعة وقول معروف أمثل ".

وفي كلا الحالتين يلاحظ أن الجملة الاسمية محولة بالحذف. فالبنية العميقة التي ينشدها المتحدثي سمت كلام العرب تكون تبعاً لتصوير المعنى وتحديده، لأن العمل

الوصفي التفسيرى هو الذى كان ينشده سيبويه (١٩٩).

٣- حذف المفعول به:

إن ارتباط حذف المفعول به مع الفعل بعلاقة المفعولية جعل بعض النحاة يعدون ذلك المفعول ركناً رئيساً من أركان الجملة أو الوحدة الإسنادية الفعلية. وحجتهم في ذلك أن المفعول به في ارتباطه ببؤرة هذين التركيبين الأساسيين (٢٠٠) وهو الفعل والفاعل سواء بسواء. ولقد رأى بعضهم أن هذا المفعول به قد يعرض للتحويل بالحذف.

وفي هذا المبحث سنقف على مسألتين كثر حذف المفعول به فيهما في الفاصلة القرآنية.

المسألة الأولى (٢٠١):

وهي حذف المفعول به بعد نفي العلم. حيث نجد كثيراً من الآيات تنتهى بالجملة الفعلية (يعلمون) أو (لا تعلمون) دون أن يذكر للفعل واحد من مفعوليه أو كليهما نحو قوله تعالى: (والله يعلم وأنتم لا تعلمون) (البقرة / ٢١٦). "فمفعولا "يعلم" و"تعلمون" محذوفان دل عليهما ما قبله أي: والله يعلم الخير والشر وأنتم لا تعلمونهما لأن الله يعلم الأشياء على ما هي عليه والناس يشتبه عليهم العلم فيظنون الملائم نافعا والمتنافر ضاراً" (٢٠٢).

المسألة الثانية:

وفيهما يسجل حذف المفعول به إذا كان ضميراً في الوحدة الإسنادية الوظيفة التي قوامها الموصول الاسمي الواقعة في الفاصلة القرآنية. ونقف على نموذج لذلك في قوله تعالى: (أهذا الذي بعث الله رسولا) (الفرقان / ٩١). أي بعثه الله رسولا (٢٠٣).

رابعاً- التحويل بالترتيب:

لقد أوضحنا فيما سبق أن اللغة العربية تتميز بحرية النظم. فالكلمة فيها يتغير موقعها مع بقائها محافظة على معناها النحوي (٢٠٤).

ذلك أن الجملة ينبغي أن تبنى بكيفية معينة في انتظام معين بتقديم، وتأخير، وحذف في ضوء قواعد وقوانين التحويل التي تهدف إلى تحقيق المعنى المراد (٢٠٥).

وإن النظام اللغوي للعربية يحافظ على رتب خاصة بالنسبة إلى إجراء الكلام وفق

الصور الإسنادية للجملة أو الوحدة الإسنادية. ويمكن أن تتغير مكونات الجملة أو الوحدة الإسنادية تقديماً أو تأخيراً حين يسمح النظام اللغوي بذلك، وحسب السياق الكلامي (٢٠٦). ودراسة التقديم والتأخير قائمة على دراسة الرتبة في الجملة العربية. فقد حدد علماء النحو الرتبة وجعلوها محفوظة وغير محفوظة.

فإذا احتاج المتكلم أن يؤكد جزءاً من الجملة أو الوحدة الإسنادية بدون إدخال أدوات التوكيد يجد اللغة العربية بقرائنها المتنوعة - وأهمها علامات الإعراب- تساعده على تأدية هذا المعنى. فيقدم الجزء الذي يهتم به. يؤيد ذلك قول لسيبويه مفاده "إنما يقدمون (٢٠٧) الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم" (٢٠٨). يعزز ذلك قول للجرجاني فحواء "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام" (٢٠٩). "وإنما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه" (٢١٠) والتقديم والتأخير مرهونان بالأغراض والأحوال التي تخص المخاطب والسياق الكلامي الذي يرد فيه التركيب الإسنادي في صورته" (٢١١). أي أن الإسناد المحول الواقع فيه التركيب المقدم أو المؤخر منطلق أساساً من فهم الأحوال المتحولة والمتغيرة للخطاب.

وقد شرح الجرجاني الظاهرة التركيبية لعملية التقديم والتأخير للأركان اللغوية. سواء أكان ذلك على يمين الفعل أم على يساره (٢١٢) "وقد أدرك القدماء أن التقديم والتأخير يتعلقان بالمعنى في ذهن المتكلم. " فالألفاظ تقتضي في نظمها آثار المعاني. وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس" (٢١٣).

والترتيب الذي يعد عنصراً تحويلياً هو ذلك الذي يتم فيه إجراء تغيير يقع على ترتيب عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية بالتقديم والتأخير، من نحو تقديم الفاعل على الفعل، أو المفعول به على الفعل والفاعل في الجملة أو الوحدة الإسنادية الفعلية، ومن نحو تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة أو الوحدة الإسنادية الاسمية، أو تقديم الفضلات على أحد ركني الجملة الأساسيين أو عليهما معاً بغية إحداث تغيير في المعنى. فالترتيب عنصر تحويلي يرتبط بالبنية العميقة المتعلقة بالمعنى في ذهن مستعمل اللغة. ويتم بتقديم ماحقه التأخير للتعبير عن ذلك المعنى ونقله إلى السامع (٢١٤). وهذا النوع

من التحويل بالترتيب قسم إلى قسمين:

١- تقديم على نية التأخر ويسمى تحويلاً محلياً.

٢- تقديم لا على نية التأخر ويسمى التحويل الجذري. وقد عقد "ابن السراج" باباً في

كتابه "الأصول في النحو" تحدث فيه عن التقديم والتأخير ووجوهه (٢١٥).

فإذا أراد المتكلم أن يجري تغييراً في المعنى عليه أن يجري تغييراً في المبنى. ويسمى هذا التغيير تحويلاً يأخذ صوراً متعددة. منها ما يكون لغرض القصر. ففي قوله تعالى: (بل الله فاعبد وكن من الشاكرين) (الزمر/٦٦). يلاحظ الجملة الفعلية "بل الله فاعبد" قد قدم فيها المفعول به "الله" على الفعل والفاعل "فاعبد" وصولاً إلى قصر المفعول على فعل الفاعل (٢١٦). أي قصر عبادتك على الله وحده. وفي قوله تعالى: (إياك نعبد) (الفاتحة/٥). يلاحظ أن الجملة المضارعية "إياك نعبد" هي جملة محولة بنيتها العميقة "نعبدك" لإفادة الاختصاص والقصر. ولقد كان نقلها إلى مستوى دلالي خاص يوافق أسلوب القصر الذي يتطلب نقل الاسم عن طريق التفكيك إلى اليمين. ولما كان ذلك يصطدم بنوياً بعدم إمكانية استقلال المتصل بذاته تحتم تحويله إجبارياً إلى قبيله وهو الضمير المنفصل "إياك". وأساس ذلك أن الجملة الفعلية (٢١٧) التي يكون المفعول به فيها ضميراً متصلاً، حين يراد أن يقصر الحديث عليه دون غيره، فإن هذا الضمير المتصل يتحول إلى ضمير منفصل في محل نصب مقدم على عامله (٢١٨). فالاختصاص كان بسبب تقديم الضمير المؤدي وظيفة المفعول به.

وقد يكون التحويل بالتقديم لإحداث النغم الذي له درجة كبيرة وتأثير عجيب على السامع. ويلاحظ ذلك في فواصل القرآن الكريم في نحو قوله تعالى: (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) (الضحى/٩، ١٠). ذلك أن الجملتين الفعليتين "فأما اليتيم فلا تقهر"، و"أما السائل فلا تنهر" محولتان بتقديم المفعولين "اليتيم"، و"السائل" على فعليهما "تقهر" و"تنهر" (٢١٩)، وفاعليهما اللذين بنيتهما العميقة "أنت" وهذا التحويل قد جعل النص محملاً بطاقة تأثيرية عالية جداً في الجانبين المعنوي والصوتي التفعيمي (٢٢٠).

هوامش وإحالات الفصل الرابع

- (١) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ٩ .
- (٢) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ١١ .
- (٣) د. محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي في الدراسات الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٥، ص ٢١.
- (٤) د. محمد الصغير بناني: المرجع نفسه، ص ٧٩ .
- (٥) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان)، مجلة اللسانيات، ص ٥٨، ٥٩.
- (٦) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان)، المرجع نفسه، ص ٥٩.
- (٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: النحو العربي ومنطق أرسطو، ص ٦٧ - ٨٦، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملق: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٤٩.
- (٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملق: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥٠.
- (٩) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ١٠٦ وينظر بومعزة رابع: تصنيف لصور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر، ص ٥٦ وما بعدها .
- (١٠) د. عبد الرحمن الحاج صالح: أول صياغة للتراكيب العربية، ص ٧٢. نقلاً عن حسن خميس سعيد الملق: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥١.
- (١١) كأن تحول الوحدة الإسنادية الاسمية المؤدية وظيفة الحال إلى وحدة إسنادية مضارعية مؤدية وظيفة الحال وسوى ذلك.
- (١٢) محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي في الدراسات الحديثة، ص ٨١ .
- (١٣) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص ١٧٢ .
- (١٤) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ١١.
- (١٥) يقصد به التركيب المحول، لأن التركيب البسيط التوليدي لا أصل له.
- (١٦) ينظر برجستراستر: التطور النحوي للغة العربية، ص ٤٨.
- (١٧) فالمبتدأ في الجملة التوليديّة أو الوحدة الإسنادية التوليديّة يأتي معرفة لا نكرة، متقدماً على الخبر، ويأتي مفرداً لا وحدة إسنادية، ويكون مذكوراً لا محذوفاً. والفعل في الجملة الفعلية التوليديّة أو الوحدة الإسنادية التوليديّة يأتي متقدماً على مرفوعه وعلى المفعول به.
- (١٨) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ٢١.
- (١٩) ينظر الأشموني: شرح الأشموني، ٢ / ١٩٥. وابن يعيش: شرح المفصل، ٢ / ٧٥.
- (٢٠) مريم/٤.

- (٢١) يقصد بالأصل البنية العميقة.
- (٢٢) ينظر الأشموني: المرجع نفسه، ٢ / ١٩٥.
- (٢٣) سيبويه: الكتاب، ٢ / ١٨٢.
- (٢٤) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ٢٨.
- (٢٥) لمزيد من الايضاح ينظر سيبويه: الكتاب، ٢ / ١٨٢. والأشموني: المرجع نفسه، ٣ / ١٤١ وأبو علي الفارسي: المسائل العسكرية، ص ٤٥. وابن الأنباري: أسرار العربية، ص ١٥، ونهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج التطور اللغوي الحديث، ص ٤٥ - ٧٩.
- (٢٦) ينظر عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٤.
- (٢٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية اختلافها النظري والمنهجي) ، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، ص ٢٨ .
- (٢٨) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، ص ٥٧١ .
- (٢٩) ينظر محمد علي الخولي: قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١، ص ٢٢
- (30) Noom Chomsky: Aspects de la theorie syntaxique, p88.
- (٣١) ينظر محمد علي الخولي: المرجع نفسه، ص ٣٩، ٤٠ .
- (٣٢) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ١٩.
- (٣٣) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ١٥، الهامش ١.
- (٣٤) ينظر بومعزة رابع: تصنيف وتحليل لصور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر، ص ٥٣.
- (٣٥) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ١٠٦.
- (٣٦) د. عبد الرحمن الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة، نقلاً عن حسن سعيد الملح: نظرية التعليل في النحو العربي ٢٥٠.
- (٣٧) يقصد بالمركب الاسمي الاسم المؤدي وظيفة المبتدأ، أي ما يسميه هذا البحث الوحدة الإسنادية.
- (38) Emonds Joseph : transformations radicales conservatrices et locales, ED, seuil, Paris, p 52 .
- (٣٩) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٠٦.
- (٤٠) الجرجاني: المرجع نفسه، ص ١٣٥، ١٣٦.
- (٤١) ينظر سيبويه: الكتاب ٢ / ١٢٧ .
- (٤٢) عدت مركبة لأن الخبر فيها ورد وحدة إسنادية مضارعية بسيطة .
- (٤٣) عدت وحدة إسنادية ولم تسم جملة لأنها مؤدية وظيفة مقول القول.
- (٤٤) ينظر سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ٨٠ .

- (٤٥) سيبويه: المرجع نفسه، ٨١/١.
- (٤٦) ابن يعيش: شرح المفصل، ٧٦، ٧٥/١.
- (٤٧) ينظر سيبويه: الكتاب، ٨١/١.
- (٤٨) ينظر صالح خديش: (مفهوم التحويل وأنواعه في العربية)، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، ص ١٩٧-١٩٩.
- (٤٩) عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ١٩٨٦، ص ١٢٨.
- (٥٠) يقصد الوحدة الإسنادية المضارعية المنفية " لا يحب الفساد".
- (٥١) الوصف يطلق على الاسم العامل عمل فعله .
- (٥٢) أو نائب فاعل.
- (٥٣) ابن يعيش: المرجع نفسه، ٨٧/١ .
- (٥٤) ينظر د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٢ .
- (٥٥) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٣٥، ١٣٦ .
- (٥٦) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٣٥، ١٣٦ .
- (٥٧) ينظر البرزة أحمد مختار: أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم: دراسة تحليلية لنموذجين من الاشتغال طبيعته وإعرابه، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٥ .
- (٥٨) ينظر د. عبد الجبار توأمة: (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، أعمال ندوة تيسير النحو، ص ٣١٠.
- (٥٩) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٩٢، ٩٣، وينظر ابن هشام: شرح شذور الذهب ١ / ٣٣٣ وما بعدها.
- (٦٠) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٩.
- (٦١) ابن يعيش: شرح المفصل، ٦٥/ ٣.
- (٦٢) يقصد بالجملة الوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (٦٣) الجرجاني: المقتصد، ٢٩٢ / ١.
- (٦٤) ينظر نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء، ص ٤٩، ٥٠.
- (٦٥) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ٣١٧ / ١.
- (٦٦) يقصد بالجملة الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (٦٧) عبد العظيم فتحي: بين الأصالة والنيابة في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت، ص ٣٣١، ٣٣٣.

- (٦٨) ينظر ابن هشام: شرح اللمحة البدرية في علم العربية، تحقيق صلاح راوي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، د. ت، ٣ / ١٣٠.
- (٦٩) ابن يعيش: المرجع نفسه، ٧٦ / ٢.
- (٧٠) ينظر حسن خميس سعيد الملقب: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١١٩، ١٢٠.
- (٧١) ينظر الدينوري: ثمار الصناعة، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٣. ص ٩٣، ٩٤.
- (٧٢) الاسترأبادي: شرح الكافية، ١ / ٢٥٧، ٢٥٩.
- (٧٣) ينظر تمام حسان: أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، د. ت، ص ١٢٤.
- (٧٤) ينظر عبد الفتاح الحموز: موضع اللبس في العربية وأمن لبسها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ت، ص ١٠.
- (٧٥) السيوطي: الأشباه والنظائر، ٢ / ٣١٤.
- (٧٦) ينظر عبد الفتاح الحموز: المرجع نفسه، ص ٦٢.
- (٧٧) ينظر د. محمود نحلة: نظام الجملة في شعر المعلقات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، د. ت، ص ٥٥.
- (٧٨) العكبري: اللباب، ١ / ١٣٩.
- (٧٩) ينظر فندريس: علم اللغة، ص ١٨٣.
- (٨٠) ينظر جون ليونز: اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٧ - ٣٠.
- (٨١) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ١ / ١٢٥ والسيوطي: الأشباه والنظائر، ٢ / ٣٠١.
- (٨٢) أي لا يحتاج إلى الجملة أو الوحدة الإسنادية.
- (٨٣) ابن الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد البستيتي، مطبعة دار الكتب القاهرة، ١٩٧٨، ١ / ٥٦٦.
- (٨٤) ينظر د. نهاد الموسى: الأعراف، أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، المؤسسة التونسية للكتاب، ١٩٨٤، ص ١٤٥ - ١٧٦.
- (٨٥) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ٩ / ٩١.
- (٨٦) الصبان: حاشية الصبان، ١ / ٣١٥، ٣١٦.
- (٨٧) عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ص ١٣.
- (٨٨) ينظر حسن خميس سعيد الملقب: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥٢.
- (٨٩) ينظر حسام سعيد النعيمي: ابن جني عالم العربية، ص ١٦٨ - ١٦٩.
- (٩٠) هنري فليش: النحو، دار المعارف الإسلامية، ٢٢ / ٦٢، ٦٨.

- (٩١) ينظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ١٩٢. ٢١٥٢ .
- (٩٢) ينظر حسن خميس سعيد الملقب: المرجع نفسه، ص ١٨٨ .
- (٩٣) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٤ .
- (٩٤) أي العرب .
- (٩٥) سيبويه: الكتاب ١ / ٣٢ .
- (٩٦) ينظر ابن الأنباري: أسرار العربية، ص ٤٩ - ٥٩ .
- (٩٧) ينظر بومعزة رابح: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية . . . ، ص ٥٤٤
- (٩٨) ينظر حسن خميس سعيد الملقب: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١١٧ .
- (٩٩) ينظر بومعزة رابح: المرجع نفسه، صور الوحدة الإسنادية المضارعية المؤدية وظيفة المبتدأ، ص ١٠١ .
- (١٠٠) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ٣٤ .
- (١٠١) ينظر نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج التطور اللغوي الحديث، ص ٣٧ ، ٣٨ .
- (١٠٢) أي المستبدل والمستبدل عنه .
- (١٠٣) د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٠ .
- (١٠٤) ينظر نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي المكننة الجامعية الأزرابطة، الإسكندرية ٢٠٠١، ص ٣١٣ .
- (١٠٥) نهاد الموسى: المرجع نفسه، ص ٤٨ .
- (١٠٦) ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، ص ٥٧ .
- (١٠٧) محمد عيد: المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم، عالم الكتب، بيروت، ١٩٧٩، ١ / ٢٦٧ .
- (١٠٨) يقصد بمدخوله الفعل ومرفوعه أو اسم "إن" وخبرها .
- (١٠٩) يقصد بالجمال الوحدات الإسنادية الوظيفية .
- (١١٠) يقصد بمصدر صريح .
- (١١١) ابن الحاجب: الكافية في النحو، ٢ / ٣٥ .
- (١١٢) ابن الحاجب: المرجع نفسه، ٢ / ٣٥ .
- (١١٣) وقد يكون المصدر المؤول مكوناً من الحرف المصدر "أن" ومعمولها .
- (١١٤) محي الدين عبد الحميد: عدة السالك إلى ألفية ابن مالك، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢، ١ / ١٨٥ .
- (١١٥) سيبويه: الكتاب، ٢ / ٣٢٩ .
- (١١٦) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٩ .

- (١١٨) يقصد بالجملة ما سماه بحثنا " الوحدة الإسنادية " .
- (١١٩) ابن يعيش شرح المفضل، ٥٩/٨ .
- (١٢٠) يقصد بـ " جملة " الوحدة الإسنادية .
- (١٢١) يقصد الفعل المضارع المنصوب أو اسم " إن " .
- (١٢٢) ابن يعيش: المرجع نفسه، ٥٩/ ٨ .
- (١٢٣) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، صور الوحدة الإسنادية المركبة، ص ٩٧ .
- (١٢٤) محمود نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٦٨ .
- (١٢٥) المصدر المؤول لا بد أن يتألف من حرف مصدري ومدخوله .
- (١٢٦) ينظر بومعزة رابع: المرجع نفسه، دلالة الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة المبتدأ أو الخبر أو الفاعل أو المفعول به، ص ١٢٦، ٢١٦ .
- (١٢٧) ابن يعيش: المرجع نفسه، ٢٢/ ١ .
- (١٢٨) عباس حسن: النحو الوافي، ٢/ ٢٠٣ .
- (١٢٩) ينظر عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٢، ١٤/١ .
- (١٣٠) المركب الاسمي أطلق عليه في بحثنا هذا " الوحدة الإسنادية الوظيفية " .
- (١٣١) د. محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، ص ٧٤ .
- (١٣٢) أبو القاسم السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ص ١٢٦ .
- (١٣٣) وقد سمى بعضهم هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية " المركب الاسمي الموصولي"، ينظر دكتور محمد فتح: من المناهج الحديثة للبحث اللغوي، ص ٨٦ .
- (١٣٤) يقصد بالجمال الوحدات الإسنادية المؤدية وظيفة ما .
- (١٣٥) ابن يعيش: شرح المفضل ٣ / ١٤٢ .
- (١٣٦) الزمخشري: المفضل، ص ١٤٣، ١٤٤ .
- (١٣٧) إذا كان الفعل في هذه الوحدة الإسنادية الفعلية مبنياً للمعلوم تكون البنية العميقة للمشتق المؤولة به اسم فاعل. وإذا كان الفعل فيها مبنياً لما لم يسم فاعله تكون البنية العميقة للمشتق اسم مفعول .
- (١٣٨) ابن يعيش: شرح المفضل، ٦٣/١ .
- (١٣٩) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب ٢ / ٥٣، وينظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ٢ / ٢٧ .
- (١٤٠) يقصد بـ " جملة " وحدة إسنادية وظيفية .
- (١٤١) ابن يعيش: المرجع نفسه، ٣ / ١٣٩ .
- (١٤٢) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل، ١ / ٢٦٠ .

- (١٤٣) يقصد بجملة صلة الموصول .
- (١٤٤) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٢٠٠.
- (١٤٥) ينظر محمد الشاوش : (ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية)، حوليات الجامعة التونسية، ص ٢٥٨
- (١٤٦) ابن هشام: المرجع نفسه، ٢/ ٤٠٩.
- (١٤٧) هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية يسميها التحويليون جملة مدمجة .
- (١٤٨) يقصد بالجملة الوحدة الإسنادية .
- (١٤٩) عبد القاهر الجرجاني: المقتصد، ١ / ٢٩٢ .
- (١٥٠) ينظر د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٤، ١٠٥ .
- (١٥١) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، صور الوحدة الإسنادية المضارعية المحولة المؤدية وظيفة الخبر، ص ١٤٢.
- (١٥٢) ينظر أبو عبيدة معمر بن مثنى: مجاز القرآن، ٢/ ١٥٢ .
- (١٥٣) ينظر عبد الله بوخلخال: التعبير الزمني عند النحاة العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٧، ١/ ٦٠ .
- (١٥٤) سيبويه: الكتاب، ١ / ١٧١، ١٧٢.
- (١٥٥) ينظر د. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٤١٢.
- (١٥٦) سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ١٦٤.
- (١٥٧) والتحويل في الصرف ليس دائماً يترتب عليه تغيير في دلالة الصيغة المحولة. إذ قد يراد منه تجنب الثقل الذي في الصيغة الصرفية . ينظر بومعزة رابع: تصنيف وتحليل لصور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر، ص ٥٢ وما بعدها.
- (١٥٨) أي التركيب الإسنادي التوليدي الأصلي أي النواة.
- (١٥٩) ينظر د. خليل عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٠٠.
- (١٦٠) سواء أكانت هذه التراكيب الإسنادية جملاً أم وحدات إسنادية وظيفية.
- (١٦١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤٤.
- (١٦٢) الجرجاني: المرجع نفسه، ص ٤٤، ٤٥.
- (١٦٣) المقصود بتوافق أحكام النحو توافق البنَى وتكافؤها عند العرب. ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري المنهجي) مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ص ٢٩
- (١٦٤) ينظر د. خميس حسن سعيد الملقح، نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١٢٠.
- (١٦٥) والقيد يشمل المفعول به والحال والتمييز والمفعول به والمفعول لأجله.
- (١٦٦) ينظر د. خليل عمارة: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص ٩٦.

- (١٦٧) السيوطي جلال الدين: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٣
- (١٦٨) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤١١.
- (١٦٩) د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ١٢.
- (١٧٠) الحمل هو إجراء الشيء على الشيء.
- (171) Mosel Ulrike: Die syntactic Bei Sibawiah, P 280 .
- (١٧٢) لأن المفعول به الأول لظل أصله مبتدأ.
- (١٧٣) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٢، ٢٣.
- (١٧٤) أو الوحدة الإسنادية المنسوخة بهذه النواسخ.
- (١٧٥) نهاد الموسى: نظرية النحو العربي، ص ٦٣ - ٦٧ .
- (١٧٦) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، المرجع نفسه، ص ٢٢، ٢٣.
- (١٧٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، المرجع نفسه، ص ٢٦، ٢٧.
- (١٧٨) من مثل لم، لا، ليس، ما، لن .
- (١٧٩) من أدوات التوكيد: إن، أن، لام الابتداء، لام المزلقة، نونا التوكيد، قد، لقد . . . إلخ.
- (١٨٠) ينظر د. خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٠١ - ١٠٩.
- (١٨١) ينظر د. خليل عمايرة: المرجع نفسه، ص ١٠٢، ١٠٣ .
- (١٨٢) أو الوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (١٨٣) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤١١.
- (١٨٤) ينظر خليل عمايرة: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص ١٠٨.
- (١٨٥) يعد دخول حرف الجر الزائد على الاسم عارضاً مؤثراً على شكل الترتيب وهو تحويل عارض نحوياً لا دلاليّاً لإمكانية الاستغناء عنه كما أن الباء يمكن الاستغناء عنها نحوياً فقط لا بلاغياً. ينظر حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١١٩، ١٢٠
- (١٨٦) ينظر ابن جني: سر صناعة الإعراب، ١/ ١٣٩.
- (١٨٧) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٢٤ - ١٢٦.
- (١٨٨) ينظر الزمخشري: الكشاف، ١/ ٢٤٨.
- (١٨٩) ابن جني: الخصائص، ٢/ ٣٦، باب شجاعة العربية .

- (١٩٠) الجرجاني: المرجع نفسه، ص ١٣٢ .
- (١٩١) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية)، مجلة اللسانيات، ص ٣٩ .
- (١٩٢) ينظر الزجاجة: الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥ .
- (١٩٣) ينظر د. عبد الواحد حسن الشيخ: دراسات في علم المعاني، ص ١٦٢ .
- (١٩٤) ينظر ابن هشام: معني اللبيب، ص ٦٨٤ .
- (١٩٥) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح : (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ص ١٣، ١٥ .
- (١٩٦) سيبويه: الكتاب ٢ / ١٢٩، وينظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١١٢، ١١٤ .
- (١٩٧) سيبويه: الكتاب، ٢ / ١٢٩ .
- (١٩٨) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق، صور الجملة الابتدائية الاسمية المحولة، ص ٤٠٦ .
- (١٩٩) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، .، ص ١٨، ١٩ .
- (٢٠٠) أي الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية الفعلية .
- (٢٠١) وقد وردت على هذه الصورة الآيات: البقرة/ ١٣، ١٠١، ١٦٩، ٢١٦، آل عمران/ ٦٦، الأنعام/ ٩٧، الأعراف/ ٣٢، ٣٨، ١٢٣، الحجر/ ٩٦، النحل/ ٥٥، النمل/ ٧٥، العنكبوت/ ٤١، ٦٤، سبأ/ ٣٦، الزمر/ ٢٩، فصلت/ ٣، نوح/ ٤، النبأ/ ٥ .
- (٢٠٢) محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ٢ / ٣٠٨ .
- (٢٠٣) ينظر سيبويه: الكتاب، ١ / ٨٥ وابن يعيش: شرح المفصل، ٦ / ٩٠ .
- (٢٠٤) ينظر سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٢٠١ .
- (205) Noom Chomsky: Aspects de la theorie syntaxique , P 10- 16 .
- (٢٠٦) ينظر صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص ١٧٣ .
- (٢٠٧) أي العرب .
- (٢٠٨) سيبويه: الكتاب، ١ / ٣٤ .
- (٢٠٩) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٨٤ .
- (٢١٠) الزملكاني: البرهان الكشاف عن إعجاز القرآن، تحقيق الدكتور حمدي الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، ط ١، ١٩٧٤، ص ٢٣٢ .
- (٢١١) حلمي خليل: مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٠١- ١٠٣ .
- (٢١٢) ينظر د. مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ٤٤ .

- (٢١٣) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤٠.
- (٢١٤) ينظر عبد القادر مرعي: أساليب الجملة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٦٣
- (٢١٥) ينظر ابن السراج: الأصول في النحو ٢ / ١٣١ وابن جني الخصائص، ٢ / ٣٨٢، ٣٨٥.
- (٢١٦) ينظر د. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٤٠٨.
- (٢١٧) أو الوحدة الإسنادية الفعلية.
- (٢١٨) ينظر صالح خديش: (مفهوم التحويل وأنواعه في العربية)، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة قسنطينة، ص ١٨٧ .
- (٢١٩) ينظر د. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٤٢٩ .
- (٢٢٠) د. سناء حميد البياتي: المرجع نفسه، ص ٤٣٠.

الخاتمة

هذا البحث الذي تمحور حول أهم مجلى للتراكيب الإسنادية الأصلية ممثلة في الوحدة الإسنادية الوظيفية والجملة خلص إلى النتائج الآتي ذكرها:

١- بعد الوقوف على طائفة من التعريفات التي تناولت التراكيب الإسنادية الأصلية من قبل النحويين القدماء والدارسين المحدثين المشوبة بعضها بالغموض أو الاختلاف. وانطلاقاً من أن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد، لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود، وبعد أن انتهى البحث إلى أن تلك التعريفات القديمة لم ترتب فيها المقدمات على نتائجها. خلص إلى تحديد وضع التعريفين المنوطين بالتراكيب الإسنادية الأصلية المقصودة لذاتها، وغير المقصودة لذاتها المنسجمين في جانبيهما النظري والتطبيقي، وذلك بجعل مصطلح "الجملة" يطلق فقط على التراكيب الإسنادية الأصلية المقصودة لذاتها المستقلة بنفسها معنى ومبنى، الغائية عن غيرها. ويشمل هذا التعريف الجملة الابتدائية، والاستثنائية، والاعتراضية، والتفسيرية، وجملة أسلوب القسم. أما مصطلح الوحدة الإسنادية فيطلق على التراكيب الإسنادية الأصلية غير المقصودة لذاتها، التي تدخل في تركيب أكبر منها ممثلة جزءاً منه. ويشمل هذا المصطلح الوحدات الإسنادية المؤدية وظائف المبتدأ والخبر، واسم الناسخ وخبره، والفاعل ونائبه، والمفعول به، والحال والنعته، والمضاف إليه والمستثنى. وقد التزم البحث بالمصطلحين في التصنيف الذي تم فيه رصد لصور التركيبيين الإسناديين في القرآن الكريم كله.

٢- خلص البحث إلى أن الوحدة الإسنادية الوظيفية تكون دائماً جزءاً من الجملة المركبة، أو الوحدة الإسنادية المركبة. سواء أكانت هذه الجملة المركبة، أو الوحدة الإسنادية المركبة فعلية أم اسمية. وسواء أكانت هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية فعلية أم اسمية. وانتهى إلى أن هذه الوحدة الإسنادية تؤدي كل الوظائف النحوية الإحدى عشرة سوى وظيفة الحال.

٣- انتهى البحث إلى أن كل جملة أو وحدة إسنادية توليدية هي بسيطة وليس العكس. ذلك أن الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية، سواء أكانت اسمية أم فعلية لئن كان يشترط في عناصرها أن تأتي مفردة غير مركبة، كما هو الشأن بالنسبة إلى الجملة أو الوحدة الإسنادية البسيطة، فإنه ينبغي أن تأتي هذه العناصر وفقاً للعرفين النحوي والاجتماعي. فالاسمية منهما يكون المبتدأ فيها مبدوءاً به، مفرداً، معرفاً بأحد أنواع المعارف الستة، مذكوراً غير محذوف، وفوق كل ذلك يكون التركيب الإسنادي فيها ليس من قبيل المستقيم الكذب من نحو الجملة الاسمية "خالد سيف الله". وكذلك بالنسبة إلى الفعلية التي ينبغي أن تأتي عناصرها: الفاعل أو نائب الفاعل أو المفعول به مفردة، ولا يسجل فيها تقديم وفقاً للترتيب المنصوص عليه في النحو العربي. وفوق كل ذلك لا يسجل ورود التركيب فيها من قبيل ما سماه سيبويه بالمستقيم الكذب من نحو "بكت السماء" لأن هذه التراكيب التوليدية، سواء أكانت جملاً أم وحدات إسنادية إنما أنشئت للتواصل العادي الذي تكون فيه الدوال على أقدار المدلولات، بخلاف التراكيب التحويلية التي يتوارى خلفها لطائف وأغراض بلاغية.

٤- ليست كل التراكيب الإسنادية الأصلية في هذه الوحدات الإسنادية الوظيفية أو الجمل متوالية خلفها بنيات عميقة كما ذهب إلى ذلك بعض النحويين والتحويليين، وإنما البنية العميقة تكون للتراكيب الإسنادية المحولة فقط.

٥- إن كل الجمل والوحدات الإسنادية المنسوخة أو المنفية أو المؤكدة أو التي تشتمل على أية زيادة، أياً كانت هذه الزيادة هي تراكيب محولة وراءها أغراض ونكت بلاغية.

٦- إن كل الجمل والوحدات الإسنادية المركبة ابتداء هي جمل ووحدات إسنادية محولة بالاستبدال. لورود ركن فيها وحدة إسنادية وظيفية. وقد يسجل فيها تحويل آخر بالترتيب، أو بالحذف، أو بالزيادة.

٧- الوحدة الإسنادية الوظيفية تكون توليدية حين ترد عناصرها بحسب أصولها. وتكون تحويلية حين يرد عنصر من عناصرها على غير أصله. والتحويل فيها قد يكون

بالحذف أو بالزيادة أو بالترتيب أو بالاستبدال.

٨- الجملة أو الوحدة الإسنادية المحولة تخرج عن غرض الإخبار الأصلي، وتستعمل في التواصل الراجي. لذلك فإنه عند تحليل صورهما بغية استكناه معناها لا بد من اللجوء إلى بنيتها العميقة لأن ذلك يساعد على الفهم السليم لهذه التراكيب الإسنادية المحولة.

٩- إن النحويين القدماء حين انتهوا إلى أن الإسناد في الجملة أو الوحدة الإسنادية العربية لا يخرج عن أن يكون بين اسم واسم، أو فعل واسم، فإنما قصدوا بذلك الإسناد الأصلي الذي في البنية التوليدية للجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية. ولذلك فإن التركيب الإسنادي من مثل " المجتهد نجح " يعد جملة اسمية محولة بالاستبدال لا بتقديم المبتدأ. وأساس ذلك أن المعول عليه عندهم ليس هو الفاعل المنطقي أو المعنوي. ذلك أننا إذا ما عولنا على ذلك، فإن كلمة " المجتهد " تصبح عند تحليل الجمل التالية: إن المجتهد نجح، وجدت المجتهد قد نجح، كان المجتهد قد نجح، التقيت بالمجتهد الذي نجح. تصبح فاعلاً وما هي بفاعل كما هو جلي. وأبعد من ذلك فالنحويون قد ذهبوا إلى أنه قد ينبغي للجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية التوليدية التي تتكون من اسم + اسم أو من فعل + اسم أن يكون الاسم أو الفعل الداخلة في عملية الإسناد المذكورة مستعملاً الاستعمال العرفي الذي وضع له في أصله. لذلك وجدنا سيبويه في باب " الاستقامة من الكلام والإحالة " قد عد جملة " حملت الجبل " مستقيماً كذباً لكونها محولة.

المراجع والمصادر

أولا - المصادر والمراجع بالعربية

❖ ابن الأنباري كمال الدين أبو البركات:

- 1- اسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، ١٩٥٧.
- ٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د. ت.

❖ ابن جني أبو الفتح عثمان:

- ٣- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ط٢، د. ت.
- ٤- سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة البابي الحلبي القاهرة ط١، ١٩٥٤.
- ٥- ابن الربيع أحمد: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد البستيتي، مطبعة دار الكتب القاهرة، ١٩٧٨.

- ٦- ابن الحاجب جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥.

- ٧- ابن الخشاب: المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢.

- ٨- عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة/ الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية، الجزائر ١٩٨٤.
- ٩- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥.

- ١٠- ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، تحقيق عبد المتعال الصعيدي، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٩.

❖ ابن عصفور أبو الحسن علي الحضرمي الإشبيلي:

- ١١- شرح جمل الزجاجي، تحقيق د صاحب أبوجناح، بغداد، د. ت.
- ١٢- المقرب، تحقيق د. أحمد عبد الستار، الجواري، ود. عبد الله الجبوري، بغداد، ط١ ١٩٧١.
- ١٣- ابن فارس أبو الحسن الكوفي: الصحابي في فقه اللغة، تحقيق محمد رشيد رضا، دار الفكر، بيروت.

❖ ابن مالك محمد بن عبد الله:

- ١٤- الألفية في النحو والصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥.

- ١٥- تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧.
- ١٦- شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٧٤، ٢.
- ١٧- ابن المثنى معمر أبو عبيدة: مجاز القرآن، تحقيق فؤاد سركين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.
- ١٨- ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٢.
- ٣٥- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.
- ١٩- ابن نديم محمد بن إسحاق: الفهرست، مكتبة الخياط، بيروت، لبنان، د. ت.
- ❖ ابن هشام أبو محمد جمال الدين الأنصاري:
- ٢٠- شرح اللمحة البدوية في علم العربية، تحقيق صلاح راوي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ط٢، د. ت.
- ٢١- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩.
- ٢٢- ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت.
- ❖ أبو حيان الأندلسي أبو عبد الله محمد بن يوسف:
- ٢٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى النحاس، دار نهضة مصر، د. ت.
- ٢٤- البحر المحيط، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨ هـ.
- ٢٥- آيت أوشان علي: اللسانيات والبيداغوجيا، نموذج النحو الوظيفي، الأسس المعرفية والديداكتيكية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٨.
- ٢٦- أبو البركات إبراهيم: الجملة العربية: مكتبة الخانجي، مصر، د. ت.
- ٢٧- أبو المعالي عبد المالك بن عبد الله بن يوسف: البرهان في أصول الفقه حققه عبد العظيم الزبيبي، مطابع الدوحة الحديثة، ١٣٩٠ هـ.
- ٢٨- أبو المكارم علي: أصول التفكير العربي، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٢.
- ❖ خالد الأزهرى:
- ٢٩- شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
- ٣٠- الاسترأبادي رضي الدين محمد بن حسن: شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت.
- ٣١- أمين عثمان: فلسفة اللغة العربية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٩.
- ٣٢- أنيس إبراهيم: من أسرار اللغة، مطبعة لجنة البيان العربية، القاهرة، د. ت.
- ٣٣- أيوب عبد الرحمن: دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٢.
- ٣٤- البرزة أحمد مختار: أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم: دراسة تحليلية لنموذجين من

الاشتغال طبيعته وإعرابه، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، ١٩٨٥.

٣٥- البجة عبد الفتاح حسن علي: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٨.

٣٦- بسيوني كمال: الجملة النحوية، مكتبة النهضة المصرية لأصحابها حسن محمود وأولاده، القاهرة، ط١، ١٩٨٩.

❖ بلعيد صالح:

٣٧- التراكيب النحوية وسياقاتها عند الإمام الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤.

٣٨- اللغة العربية العلمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٢.

٣٩- بناني رشيد: من البيداغوجيا إلى الديداكتيك اكتساب ودراسة، الحوار الأكاديمي والجامعي، الدار البيضاء، ط١ / ١٩٩١.

❖ بناني محمد الصغير:

٤٠- المدارس اللسانية في التراث العربي في الدراسات الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٥.

٤١- النظريات اللسانية والبلاغية عند الجاحظ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٤.

٤٢- بوخلخال عبد الله: التعبير الزمني عند النحاة العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٧.

٤٣- البياتي سناء حميد: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل، الأردن، ط١، ٢٠٠٣.

٤٤- التفاتازاني مسعود بن عبد الله سعد الدين: شرح تلخيص المفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.

❖ تمام حسان:

٤٥- الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.

٤٦- أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، د. ت.

٤٧- الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٠.

٤٨- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د. ت.

٤٩- التهاوني محمد علي فاروق: كشف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، بغداد، ١٩٦٣.

٥٠- ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة ط٤، ١٩٨٠.

٥١- الجارم علي: الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٤٩.

❖ الجرجاني الشريف محمد بن علي:

٥٢- الإشارات والتنبيهات، تحقيق د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت.

٥٣- التعريفات، دار الشروق للقافية العامة، بوزارة الثقافة والإعلام، العراق، بغداد، د. ت.

❖ الجرجاني أبوبكر عبد القاهر:

٥٤- الجمل في النحو حققه وقدم له علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢.

٥٥- دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨.

٥٦- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام،

الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.

٥٧- الجزولي أبو موسى عيسى بن عبد العزيز: المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق وشرح شعبان عبد

الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، طبع ونشر وتوزيع القاهرة، ١٩٨٨.

٥٨- جطل مصطفى: نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مكتبة

كلية الآداب، جامعة حلب، د. ت.

٥٩- الجوهرى إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،

دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٤.

٦٠- الحاج صالح عبد الرحمن: الجملة في كتاب سيبويه، ندوة النحو والصرف الصادرة عن المجلس

الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، دمشق، ٢٧- ٣٠ / ٨ / ١٩٩٤.

٦١- حجازي محمد طه: التصغير والنسب في شعر المتنبي: رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة

القاهرة، ١٩٨٢.

٦٢- حسني محمد صادق عبد الله: الإعراب المنهجي، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٧٤.

٦٣- حسين محمد: تطوير قواعد اللغة العربية، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، المملكة العربية

السعودية، ١٤١٥.

٦٤- الحصري ساطع: آراء وأحاديث في اللغة والآداب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٥٨.

٦٥- حلمي خليل: مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية،

مصر، ٢٠٠٣.

٦٦- الحلواني الخير: أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، ١٩٧٩.

❖ حماسة محمد عبد اللطيف:

٦٧- بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.

٦٨- التوابع في الجملة العربية، مكتبة الزهراء، القاهرة، د. ت.

٦٩- حميدة مصطفى: نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، مكتبة لبنان، د. ت.

٧٠- خالد أحمد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، الشركة التونسية للنشر، ٢٠٠٠.

٧١- الخوaja صبري زهدي: دروس في اللغة العربية، معهد الإدارة العامة، المملكة السعودية، ١٩٦١.

٧٢- الدجني فتحي عبد الفتاح: الجملة النحوية نشأة وتطور، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٩٨٧.
٧٣- الدسوقي مصطفى محمد: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام " مكتبة ومطبعة
المشهد الحسيني، القاهرة.

❖ ذلك الباب جعفر:

٧٤- الموجز في شرح دلائل الإعجاز، مطبعة الجيل، دمشق، ١٩٨٠.
٧٥- دمشقية عفيف: المنطلقات التأسيسية والفنية للنحو العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩.

❖ الراجحي عبده:

٧٦- في التطبيق النحوي والصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.
٧٧- النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩.
٧٨- رضوان عبد الجواد أحمد شوقي: مدخل إلى دراسة الجملة الفارسية، دار العلوم العربية، بيروت،
لبنان، د. ت.

❖ الرماني:

٧٩- الحدود في النحو: تحقيق د. مصطفى الجواد، دار الفكر، القاهرة، ١٩٨٥.

❖ رمضان عبد التواب:

٨٠- فصول في فقه اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧.
٨١- ريان فكري حسيني: التدريس أهدافه، أسسه، أساليبه، تقويم نتاجه وتطبيقاته، عالم الكتب
القاهرة، ط٣، ١٩٩٣.
٨٢- ريمون طحان: الألسنة العربية، دار الكتاب، لبنان، بيروت ١٩٨١.
٨٣- الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٢.

❖ الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق:

٨٤- الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩.

❖ الزمخشري أبو القاسم جار الله:

٨٥- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة، بيروت، لبنان،
ط٢، د. ت.

٨٦- المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، د. ت.

٨٧- الزمكاني: البرهان الكشف عن إعجاز القرآن، تحقيق الدكتور حمدي الحديثي والدكتور أحمد
مطلوب، ط١، ١٩٧٤.

❖ السامرائي إبراهيم:

- ٨٨- دراسات في اللغة، مطبعة الدالي، بغداد، ١٩٦١.
- ٨٩- السكاكي أبويعقوب: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- ٩٠- سلطان منيرة: بلاغة الكلمة والجملة والجمل، منشأة المعارف الإسكندرية جلال حري وشركاه، د. ت.
- ٩١- سمك محمد صالح: فن التدريس للغة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت.
- ٩٢- سيبويه أبوبكر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ١٩٧٧.
- ٩٣- السيرا في أبو سعيد الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٦٦.

❖ السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن:

- ٩٤- شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦.
- ٩٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٩.
- ٩٦- الشلوبين أبوعلي: التوطئة، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣.
- ٩٧- صالح عبد الله عبد الرحمن: الأهداف السلوكية في التربية الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٣.
- ٩٨- صلاح الدين محمد: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩، ٢.
- ٩٩- صيني محمد إسماعيل: ودفع الله أحمد صالح ومحمد الرفاعي الشيخ: النحو العربي المبرمج للتعليم الذاتي، عمادة منشورات المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٧.
- ١٠٠- طعيمة رشدي أحمد: المعلم، كفاياته، إعداد، تدريبه، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٩.
- ١٠١- عاشور المنصف: التركيب عند ابن المقفع في مقدمات كتاب كيلة ودمنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٢.
- ١٠٢- عبادة محمد إبراهيم: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حري وشركاه، ١٩٨٨.
- ١٠٣- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، د. ت.
- ١٠٤- العبيدان موسى بن مصطفى: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، سورية، دمشق، ط ١، ٢٠٠٢.
- ١٠٥- عرفة أحمد: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة، د. ت.

١٠٦- العقاد عباس محمود أشتات المجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، مصر، د. ت.

❖ العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين:

١٠٧- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

١٠٨- مسائل خلافية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر، بيروت، د. ت.

١٠٩- علوش جميل: الإعراب والبناء، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩١هـ.

١١٠- عميرة خليل أحمد: في نحو اللغة وتراكيبها، مؤسسة علوم القرآن، عمان، ط٢، ١٩٩٠.

١١١- عيد محمد: المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم، عالم الكتب، بيروت، ١٩٧٩.

١١٢- الفارابي عبد اللطيف والغرضاف عبد العزيز: كيف تدرس بواسطة الأهداف، سلسلة علوم التربية، دار الخطابي للطباعة والنشر، د. ت.

❖ الفارسي أبو علي:

١١٣- الإيضاح العضدي، تحقيق الدكتور حسين الشاذلي، مطبعة دار التأليف، مصر، ط١، ١٩٦٩.

١١٤- الفارابي: كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٢.

١١٥- فتحي عبد العظيم: بين الأصالة والنيابة في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت.

١١٦- قباوة فخر الدين: إعراب الجمل وأشباه الجمل. دار الأوزاعي للطباعة، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٨٦.

١١٧- قدور أحمد محمد: مبادئ اللسانيات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٦٦.

١١٨- القرطبي أبو عبد الله محمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، مكتبة الشعب، القاهرة، د. ت.

١١٩- كامل عبد الرحمن: محمود: تدريس النحو في المرحلة الابتدائية باستخدام الصور التركيبية، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٤.

❖ لاشين عبد الفتاح:

١٢٠- من أسرار التعبير في القرآن، الرياض، ط١، ١٩٨٤.

١٢١- لوشن نور الهدى: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي المكتبة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠١.

١٢٢- مادي لحسن: الأهداف والتقييم في التربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ١٩٨٩.

١٢٣- مبارك مبارك: قواعد اللغة العربية، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب العامة، ط٢، ١٩٩٢.

١٢٤- المبرد أبو العباس محمد ابن يزيد: المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣.

❖ المتوكل أحمد:

١٢٥- من البنية الحملية إلى البنية المكونية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٧.

١٢٦- محمود شرف الدين: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دار المرجان، القاهرة، ط١، ١٩٨٤.

١٢٧- محي الدين عبد الحميد: عدة السالك إلى ألفية بن مالك، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٢.

❖ المخزومي مهدي:

١٢٨- في النحو العربي، قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان ط ٢، ١٩٨٦.

١٢٩- في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦.

١٣٠- مذكور أحمد: تدريس فنون اللغة العربية، مكتبة الفلاح، الكويت، ط ١، ١٩٨٤.

١٣١- مرعي عبد القادر: أساليب الجملة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩.

١٣٢- عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي: الشرط في القرآن، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٠.

١٣٣- مصطفى إبراهيم: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.

❖ الملتح حسن خميس سعد:

١٣٤- نظرية التعليل في النحو العربي بين النحاة القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠.

❖ المهيري عبد القادر:

١٣٥- نحو الجمل، الشركة التونسية للنشر، ١٩٧١.

١٣٦- المهيري عبد القادر وزملاؤه: أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ١٩٨٦.

❖ ميشال زكريا:

١٣٧- الألسنية علم اللغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٥.

١٣٨- علم اللغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط ٢، ١٩٨٨.

١٣٩- مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥.

١٤٠- نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط ٢، ١٩٧٩.

١٤١- نايف معروف: خصائص العربية وطرائق تدريسها، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٩٩١.

١٤٢- النحاس مصطفى: من قضايا اللغة، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ط ١، ١٩٩٥.

❖ نحلة محمود:

١٤٣- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨.

❖ نهاد الموسى:

١٤٤- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط ١، ١٩٧٩.

١٤٥- هارون عبد السلام: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، دار الجيل، القاهرة، ١٩٩٠.

❖ الوعر مازن:

- ١٤٦- قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٨ .
١٤٧- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٧ .

❖ ياقوت سليمان أحمد:

- ١٤٨- النواسخ الفعلية والحرفية، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٩٤ .

ثانيا - المراجع المترجمة

- ١- تشومسكي نوم: مظاهر النظرية النحوية ترجمة مرتضى جواد باقر بغداد، ١٩٨٣ .
٢- خراكوفسكي فيكتور: دراسات في علم النحو العام والنحو العربي: ترجمة جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، ١٩٨٢ .
٣- جون ديوي: الخبرة والتربية، ترجمة محمد رفعت رمضان ونجيب إسكندر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت.
٤- رالف تايلور: أساسيات المنهاج، ترجمة أحمد خيرى كاظم وجابر عبد المجيد جابر، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٦٢ .
٥- فندريس جوزيف: اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخري، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت.
٦- موان جورج: مفاتيح الألسنية، ترجمة الطيب بكوش، المؤسسة التونسية للكتاب، ١٩٨١ .

ثالثا - المراجع الأجنبية

- 1-Aspects de la theroy syntaxique ,Trad , de Jean , claude , ed , de seuil , paris , 1971 .
2- Martinet A La linguistique Synchronique, press,Universitaire, Paris, 1974 .
3- Mosel Die: syntaktische Terminologie , bei sibawaih, trd ,D. Robinson librairie larouss, Paris .
4- Piajet Jean: Lepistemlogie genetique , Editions P. U. F. Paris , 1970

رابعا - الرسائل الجامعية

- ١- تحليل لصور الإعلال والإبدال الصريفي في المشتقات الأحد عشر والمصادر وتيسير تعليم المبرمج منها لتلامذة الثانوية، رسالة ماجستير، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ١٩٩٨-١٩٩٩ .
٢- بومعزة رابع: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤-٢٠٠٥ .
٣- حماسة محمد عبد اللطيف: : قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين

المحدثين، رسالة دكتوراه، دارالعلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.

❖ - رتيمة محمد العيد :

- ٤- الأنماط النحوية للجملة الاسمية في العربية من خلال كتابي الفخري في الآداب السلطانية وقيام الدولة العربية، رسالة ماجستير، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ١٩٨٥.
- ٥- دراسة لغوية لمفهوم الآية في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ١٩٩٢ - ١٩٩٣.
- ٦- الزغبى محمد الدسوقي: مفهوم الإسناد وأركان الجملة عند سيبيويه، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨١.
- ٧- علوي سالم: الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، رسالة ماجستير، معهد اللغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، ١٩٨٦، ١٩٨٧.

خامسا - فهرس الدوريات

- ١- مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، العدد ١ ٢٠٠١.
- ٢- مجلة الآداب، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة قسنطينة، العدد ٤، ١٩٩٨.
- ٣- مجلة تجليات الحداثة، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، العدد ١، ١٩٩٢.
- ٤- مجلة التراث العربي، دمشق، العدد ٧، ١٩٨٠، والعدد ٨، ١٩٨٢.
- ٥- مجلة التربية، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، العدد ٢، أفريل، ١٩٨٢.
- ٦- المجلة الثقافية، الأردن، العدد ٢، ١٩٩٠.
- ٧- حوثيات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية، تونس، العدد ٣، ١٩٦٦.
- ٨- المجلة العربية للعلوم الإنسانية، شركة المجموعة الكويتية، الكويت، العدد ٥٧، ٢٠٠١.
- ٩- مجلة الفكر العربي، العدد ٤، ١٩٧٩، والعدد ٤، ١٩٩١، والعدد ٨، ١٩٩٨.
- ١٠- مجلة الكلية العربية، المملكة العربية السعودية، المطابع الأهلية، الرياض، العدد ٧، ١٩٧٧.
- ١١- مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، العدد ٢، ١٩٧١، والعدد ٤، ١٩٧٤، والعدد ٥، ١٩٨١، والعدد ٦، ١٩٨٢.
- ١٢- مجلة المجلس الأعلى للغة العربية، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، أفريل، ٢٠٠١.
- ١٣- مجلة المعرفة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سورية، دمشق، العدد ٤، ١٩٧٩، والعدد ٢٣٣، ١٩٩١، والعدد ٢٧٠، ١٩٨٤.
- ١٤- مجلة الموقف الأدبي، معهد اللغة والأدب العربي، دمشق، العدد ١٩، ١٩٨٥، والعدد ٢، ١٩٩٨.

المؤلف في سطور

الدكتور رابح بومعزة أستاذ محاضر في علوم اللسان بقسم الأدب العربي بجامعة محمد خيضر بسكرة..

- من مواليد ١٦/٤/١٩٥٨ بسيدي خليل ولاية الوادي.
- حفظ القرآن الكريم، وكان ثاني عريفين عرفهما كتاب سيدي خليل.
- تحصل على شهادة التعليم المتوسط عام ١٩٧٥.
- خريج المعهد التكنولوجي لتكوين المربين بورقلة سنة ١٩٧٧.
- تحصل على شهادة الكفاءة المهنية للمدرسين بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٧.
- تحصل على شهادة البكالوريا آداب بالجزائر سنة ١٩٨٠.
- نال شهادة الكفاءة لأساتذة التعليم الإكمالي بالجزائر عام ١٩٨١.
- بعد انتدابه تحصل على شهادة الليسانس في اللغة العربية وآدابها من جامعة قسنطينة سنة ١٩٩٥، وكان الأول على دفعته.
- تحصل على شهادة مكون المكونين بوهران سنة ١٩٩٨.
- نال شهادة الماجستير في النحو واللسانيات التطبيقية بجامعة الجزائر بتقدير مشرف جداً سنة ١٩٩٩.
- تحصل على شهادة الدكتوراة في النحو واللسانيات بجامعة الجزائر بتقدير مشرف جداً الموسم الجامعي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.
- أنفق المؤلف تسعاً وعشرين سنة في التدريس بمختلف مراحله: الابتدائي والإكمالي والتانوي والجامعي.
- يعمل حالياً أستاذا محاضرا بجامعة محمد خيضر - بسكرة - مساعد رئيس قسم الأدب العربي المكلف بالتدريس والتعليم.
- أشرف على عدد كبير من رسائل الليسانس، وحالياً يشرف على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراة.
- شارك في عدد من الملتقيات الوطنية والدولية
- نشر عدة مقالات في المجلات الوطنية والدولية
- للباحث بفضل الله خمسة كتب ونيف قيد الطبع..

المحتويات

مقدمة	٥
-------	---

الفصل الأول

التحليل اللساني للكلام والجمل من وجهة نظر النحويين القدماء والدارسين المحدثين	٩
تمهيد:	٩
أولاً - ثنائية الكلام والجمل في تناول النحويين القدماء:	١١
ثانياً: ثنائية الكلام والجمل في تناول الدارسين المحدثين:	٢٥
ثالثاً - جهود الباحثين العرب المحدثين في تطوير مفهومي الجمل والوحدة	٣٣
١- مستوى البنية النحوية الساكنة للجمل:	٣٨
٢ - مستوى البنية الإخبارية المتغيرة للجمل:	٣٨

الفصل الثاني

التقسيم الثنائي للجمل العربية ومعياري سداده	٦٥
أولاً - الجمل البسيطة:	٦٩
١ - الجمل الاسمية البسيطة:	٦٩
٢. الجمل الفعلية البسيطة:	٧٤
ثانياً - الجمل المركبة:	٧٦
تعريف الجمل المركبة:	٧٧

الفصل الثالث

ضرورة التمييز بين الجمل والوحدة الإسنادية الوظيفية	١١١
الإسناد:	١١٢
أولاً. ما يكون مسنداً إليه وما يكون مسنداً في الجمل الاسمية أو الوحدة الإسنادية الاسمية	١١٥

١١٥	ثانياً: ما يكون مسنداً وما يكون مسنداً إليه في الجملة الفعلية أو الوحدة الإسنادية الفعلية
١١٦	حد الوحدة الإسنادية:
١١٩	أنواع الوحدة الإسنادية:
١١٩	أولاً: الوحدة الإسنادية البسيطة:
١٢١	ثانياً: الوحدة الإسنادية المركبة:

الفصل الرابع

١٢٩	التحويل وصوره في التراكيب الإسنادية الأصلية
١٢٩	التحويل:
١٣٠	مفهوم التحويل في النحو العربي:
١٣٣	ثنائية التحويل:
١٣٣	١- التحويل الجذري:
١٣٤	٢- التحويل المحلي:
١٤٠	أنواع التحويل:
١٤٠	أولاً- التحويل بالاستبدال:
١٤٦	ثانياً- التحويل بالزيادة:
١٥٠	ثالثاً- التحويل بالحدف:
١٥٢	رابعاً- التحويل بالترتيب:
١٦٥	الخاتمة

المراجع والمصادر

١٦٨	أولاً - المصادر والمراجع بالعربية
١٧٦	ثانياً - المراجع المترجمة
١٧٦	ثالثاً - المراجع الأجنبية
١٧٦	رابعاً - الرسائل الجامعية
١٧٧	خامساً - فهرس الدوريات